الكتلة التاريخية

من غرامشي إلى الجابري وملائمتها للبحرين



عبدالله جناحي

الكتلة التاريخية

من غرامشي إلى الجابري، وملائمتها للبحرين





الكتلة التاريخية من غرامشي إلى الجابري، وملائمتها للبحرين
عبدالله جناحي
الطبعة الأولى – يونيو ٢٠٠٤م
العنوان : جمعية العمل الوطني الديمقراطي
ـ ص.ب ٢٨١٥ – المنامة – البحرين
البريد الالكتروني : amjanahi@batelco.com.bh
الموقع الالكتروني للجمعية:www.aldemkratl.org

تصميم الغلاف والإخراج : الفنان جمال هاشم

توزيع دار الكنوز الادبية ـ بيروت ـ لبنان
تلفاكس: ٠١/٧٣٩٦٩٦
ص.ب: ١١/٧٢٢٦



رقم الإيداع في إدارة المكتبة العامة ٣٥٩٩ د.ع / ٢٠٠٣م
رقم الناشر الدولي ISBN ٩٩٩٠١-٥٥٥-١-٨

الإهداء

لك ،،،،

أيها الشهيد محمد بونفور ،،، المناضل والإنسان،،،

كم كنت تقدح الظلمة بروح صلدة لتضرم

ناراً يهتدي بها المسافرون صوب الحرية،

أيها الشهاب،،،

ما كنت تمشي وحدك

ولهذا كلما لاح لك قنديل، أو سمعت

هسيس فراشة، فرحت، وركضت

لتوسع نارك وتوحد الفراشات! في كتلة أكبر

دون تردد أو تعصب لفراشتك الصغيرة

أنت من أكد لنا أن الفراشات لا تعيش طويلاً !

عبدالله جناحي

المحتويات

تقديم

يتـــناول الأستاذ عبدالله جناحي موضوعاً بالغ الأهمية في الوقت الحاضر بالنسبة للبحرين أو الوطن العربي أو على الصعيد العالمي، وهو "الكتـــلة التاريخية" لشعب من الشعوب التي يجب أن تضع التناقضات والتعارضـــات الثانوية جانباً لإنجاز المهمات التاريخية التي يتوقف على إنجازها مستقبل البلاد أو العالم، السياسي أو الاقتصادي أو المجتمعي، أي تلك المقولة الشكسبيرية: "أن نكون أو لا نكون".

يعود الأستاذ جناحي إلى مقولة غرامشي في مرحلة تاريخية مرت بها إيطاليا لمواجهة الفاشية. وهي المرحلة التي مرت بها عموم أوربا التي وجـــدت في الفاشـــية والـــنازية خطراً حقيقياً يهدد مستقبل التطور الـــتاريخي للأمم الأوربية .. ووصلت إلى حد التصالح بين الشيوعيين والرأسماليين، بل وبين البلد الاشتراكي الأول وبين المعسكر الرأسمالي في فترة لاحقة.

وإذا كـــان جناحي يريد تعريب هذه المقولة بالوقوف ملياً أمام أطروحات الدكتور محمد عابد الجابري الذي دعا فيها إلى تحقيق هذه الكتلة لإنجاز المهمات التاريخية في المغرب أو على صعيد الوطن العربي

وقضـــيته المركـــزية، القضـــية الفلسطينية، فإننا نستطيع القول بأن الحـــركات السياســـية الكبرى التي أرادت إنجاز المهمات التاريخية قد وضـــعت هذه المقولة نصب عينها، لحشد كل إمكانيات الشعب أو الأمـــة، لمواجهة خطر يحدق بالأمة بمجموعها، وكانت التعابير مختلفة بعض الشيء، ولكنها تصب في المضمون نفسه.

فحيـــث كـــانت التحديات الخارجية تحدق بالقبائل في جزيرة العـــرب قبيل الدعوة النبوية، من الإمبراطورية الفارسية إلى البيزنطية، إلى الـــتحدي الكـــبير الذي واجه قلب الأمة في حملة أبرهة الحبشي لـــتدمير الكعبة التي ترمز إلى تاريخ عرب الجزيرة وسعيهم لتوحدهم، فقـــد كان من الطبيعي أن تكون دعوة الإسلام توحيدية، وان يكون التفـــتيش عـــن القواســـم المشتركة هو الهاجس الأكبر للنبي محمد وصـــحبه.. ووصـــل الأمر إلى حد التغاضي والتسامح وفتح صفحة جديـــدة في كـــل مرحلة من مراحل الدعوة.. إلى أن وصلنا إلى فتح مكـــة.. والمقولة الشهيرة للنبي محمد لتوحيد قومه "من دخل بيت أبي سفيان فهو آمن".

بالكتـــلة الـــتاريخية حقق العرب وحدتهم.. حقق المسلمون تلك الانتصارات الكبرى التي وحدت الأمة، ثم نشرت الإسلام إلى ربوع واســـعة من العالم القديم... وعندما عجز القوم عن تحقيق وحدتهم.. أمكـــن للخصم أن يتغلب وان يحتل فلسطين وسائر بلدان المشرق في حملات الفرنجة التي عرفها التاريخ العربي الإسلامي في القرنين الثامن حـــتى العاشـــر للميلاد... عندما باتت المنطقة يحكمها أمراء طوائف

عاجـــزون عن الوصول إلى قاسم مشترك.. بل لم يتردد بعضهم أن يجند نفسه لخدمة العدو ويسهل عليه مهمة دخول عكا.. وبغداد!!!

وإذا كـــان غرامشي قد جاء في مرحلة الأممية الشيوعية في العهد الســـتاليني، وعاصـــر حملات الإبادة الكبيرة التي دشنها ستالين على مســـتويين: التطهير الحزبي ضد قيادات تاريخية شيوعية لخلق الحزب الحديـــدي المطلق الولاء للزعيم والأمين العام للحزب من قبل كافة القيـــادات في البلد الاشتراكي وعلى صعيد الحركة الشيوعية العالمية، حيث أصبح الولاء لستالين ولاءً للحركة الشيوعية، ومن جانب آخر الـــتطهير الطـــبقي بتلك الحملات الواسعة من الإعدامات للفلاحين الرافضـــين للتخـــلي عن أراضيهم لصالح الدولة أو لصالح التعاونيات الـــزراعية.. وبالـــتالي متخـــلياً عن المقولة اللينينية في تحالف العمال والفلاحـــين التي شكلت حجر الزاوية في الثورة الروسية.. فقد كان من الطبيعي لشيوعي يعيش في بلد ديمقراطي أن تهتز الكثير من مواقفه السياسية والتنظيمية وان يفتش عن مخرج للمأزق الذي تعيشه الحركة وهـــي تـــتذبذب في الصراع داخل الحركة العمالية بين الاشتراكيين والشيوعيين (الخارجين من رحم واحد: الأممية الثانية) والصراع ضد رأس المال، على الصعيد الإيطالي وعلى الصعيد الأوربي حيث أطلت فاشية موسيليني بعد أن وجدت ألمانيا نفسها في أتون النازية.. ووجد الشـــيوعيون الطـــليان أن حـــريق الرايستاخ الألماني الذي دبره هتلر للشيوعيين قد يعيد نفسه في روما.

لــن نعرج على التجارب التاريخية من الثورة الصينية التي قادها الحــزب الشــيوعي وزعيمه ماوتسي تونغ وطرح خلال الاحتلال اليابــاني مقولة الجبهة الوطنية الواسعة لطرد المحتلين، مؤجلاً الصراع ضد شان كاي شيك والحكومة المركزية.. إلى التجربة الفيتنامية التي قادهــا الحزب الشيوعي الفيتنامي وقائده "هوشي منه" وجندت كل إمكانيات الشعب لطرد المحتلين الفرنسيين في بداية الأمر ليحقق النصر في معــركة "ديــان بيان فو" التاريخية، ثم لطرد المحتلين الأمريكان في ملاحــم أبرزها تحرير سايغون.. ملحقة الهزيمة النكراء بالقوة العظمى في العالم.. تاركة عقدة فيتنام في نفوس القادة السياسيين والعسكريين الأمــريكان حتى حررهم منها بوش في معركة عاصفة الصحراء.. ثم معركة الحواسم!!!

وإذا كــان لــنا الاستعانة بتجاربنا العربية والإسلامية.. فالثورة الجزائرية نموذج، والثورة الإيرانية التي أطاحت بشاه إيران نموذج.. مما يؤكد أهمية المقولة.. لكنه لا يعفي من يتصدى لهذه المهمة الكبيرة من دراســة الظــروف الموضــوعية التي بتلاقحها مع العامل الذاتي، أي الوعــي، لتسهيل عملية إنجاز تشكيل الكتلة التاريخية وتقريب ساعة النصــر لذلك الشعب إذا برزت قيادة تاريخية تستطيع أن تسير على دروب الألغام للوصول إلى الهدف أو الأهداف المنشودة.

وإذا كــان السياســي والمــثقف يتنازعان داخل جناحي.. وفي الظروف الخاصة للبحرين.. مسكوناً بالتحولات التي عاشتها الحركة السياســية الديمقــراطية من جهة، وبالإصلاح السياسي الذي دشنه

جلالة الملك من جهة ثانية، بحيث برزت- بعد مرحلة شديدة العتمة امتدت أكثر من ربع قرن، وتولدت خلالها الكثير من عوامل التفتيت السياسي والمجتمعي- إمكانية تحقيق المصالحة التاريخية بين الأسرة الحاكمة وجموع الشعب، بين الشيعة والسنة، وبين كل مكونات المجتمع بفضل التخلي عن سياسة التمييز العرقي والاثني وتجنيس المواطنين البدون الذين حرموا عقودا من حقهم في المواطنة.. فقد كان من الطبيعي وهو يسهم في تشكيل جمعية العمل الوطني الديمقراطي التي أرادت أن تكون رافعة للتيار الديمقراطي الوطني الليبرالي بمجموعه، أن يستلهم تجربة الاتحاد الوطني في الخمسينات من القرن الماضي.

بعد عام من مسيرة الإصلاح.. كانت قوى الحرس القديم تعيد ترتيب أوراقها.. فبعد أن ألهت القوى السياسية بالانفراج والمصالحة وعودة المبعدين وحفلات الاستقبال للخارجين من سجون هندرسون وعادل فليفل. شنت هجومها الصاعق في الرابع عشر من فبراير ٢٠٠٢م لتقطع الطريق على الحركة الإصلاحية بدستور عام ٢٠٠٢ م.. لتعيد إرباك الساحة الوطنية وتدك أسفين بين قوى المجتمع والحكم.. قائلة لكل القوى السياسية بأن الصراع السياسي في أي مجتمع لا يجب أن يستند على النوايا الحسنة وإنما على الحسابات الدقيقة وعلى الوعي بالقضايا الأساسية التي يجب حشد كل القوى أو الفرص لكسبها.. وكسبت السلطة- مؤقتاً – معركة الدستور المنحة، عندما اعتبرته واقعاً مسلماً به، وباشرت – ضاربة عرض الحائط كل

الاحـــتجاجات السياسية والشعبية — لإجراء انتخابات لمجلس شورى نصـــفه منـــتخب.. لن تشفع له تبريكات وزير الخارجية البريطانية الملطخة يـــده بدمـــاء أطفال العراق.. ولا مباركة بوش الذي أقام احـــتفالات النصر وشرب نخب "تحرير العراق" وهو يشاهد متاحف العراق ومكتبات العراق تحترق — تحت إشراف قوات الغزو الأمريكية — لإبادة ذاكرة شعب وأمة!!!

لا تـــزال الكتلة التاريخية مطلوبة في البحرين.. كما هي مطلوبة على الصعيد العراقي.. وعلى الصعيد القومي.

يـــتطرق الأستاذ عبدالله جناحي إلى سببين يرى بأنهما يفرضان على الجميع العمل لتحقيق الكتلة التاريخية:

الأول : ضـــرورة وجـــود ثوابـــت وطنية تتفق عليها التيارات والقـــوى والطـــبقات والحكـــم، تتمثل في إزالة الاحتقان الطائفي والوصـــول إلى التصالح الفعلي وتكريس المواطنية الحقة، والعمل على إزالـــة حالة الغربة لدى قاطن الرفاع أو الحد حينما يذهب إلى الدراز أو ســـترة والعكس صحيح، ويزول الشعور أو اللاشعور الذي يسود عند قراءة أية تعيينات أو انتخابات لمؤسسات الحكم أو المجتمع المدني والـــذي تفرز الأسماء طائفياً أو حزبياً، بمعنى أن التقييم في هكذا حالة نفسية وتربوية وتعبوية يكون تقييماً غير موضوعي بل تعصبياً وسلبياً، ينحاز المرء فيه إلى الفرد باعتباره من طائفته أو حزبه بدلاً من التقييم

العلمي الذي ينظر للكفاءة والمقدرة والشخصية المؤهلة إذا ما كان البديل أكثر كفاءة ومقدرة.

الثاني: وجود اتجاهين في البلاد، الأول الاتجاه المؤمن بضرورة تكريس الوحدة الوطنية على حساب المصالح الذاتية للطائفة أو الأحزاب أو التيارات، وهو موجود في الحكم وفي الطوائف والتيارات.. والاتجاه الآخر الذي يرى بأن مصلحته وبقاءه لن يتحقق إلا بوجود الاحتقان الطائفي والفرقة والاحتكاك أكان ذلك على صعيد رموز في الحكم أو في الطوائف أو التيارات.

لا زالت الحاجة قائمة للكتلة التاريخية على صعيد الوطن لتحقيق الوحدة الوطنية التي وجدت أن الحكم لا يزال يسير في سياسية الخوف من الطائفة الشيعية عبر التوزيع غير العادل وغير القانوني للدوائر الانتخابية خلال الانتخابات البلدية وبعدها النيابية.. وفي سياسة الخوف من الشعب عبر دستور برهن الحكم أن الهاجس الأمني لا يزال متحكماً فيه.

ولا تزال الحاجة قائمة للكتلة التاريخية على صعيد كل القوى السياسية والمجتمعية لمعالجة الإشكالية الكبيرة التي افرزها الدستور المنحة الذي وضع كل السلطات تحت رحمة السلطة التنفيذية، وابتعد كثيراً عن المقولة الدستورية: "الشعب مصدر السلطات جميعا" حيث أننا سنعيد كل الشعارات التي طرحتها الحركة الوطنية في الخمسينات من القرن المنصرم بضرورة المشاركة الشعبية الحقيقية في صنع القرار

السياسي والرقابة على المال العام، ومحاسبة السلطة التنفيذية، وإقامة دولة القانون والمؤسسات.. أي العمل من أجل الملكية الدستورية على غرار الديمقراطية العريقة.

وإذا كنا عاجزين، في الوقت الحاضر، عن تحقيق هذه المهمة، لأسباب عديدة، فإن هذا الهدف يجب أن يكون ماثلاً أمام أعيننا، فقد نجحت السلطة في تمرير دستورها عندما كسبت بعض القوى السياسية والمجتمعية الى جانبها، بالتخويف من خطر الطائفة الأخرى، أو بالمكاسب الصغيرة المؤقتة، أو بالإغراءات المالية والرواتب المعلنة مسبقاً لأعضاء البرلمان!!!

الكتلة التاريخية مطلوبة لتأسيس الإرادة الجمعية المجتمعية وإضعاف المحاولات الرامية لدك أسفين الفرقة في صفوف أبناء الوطن الواحد.. وهذا ما يقوله جناحي... وهذا ما يجب أن يكون شاخصاً أمام كل المخلصين من كل التنظيمات السياسية ومن أبناء الطائفتين ومن كل أبناء الوطن من كل المنابع القومية، فهذا الشعب لن يحقق المزيد من المكاسب إلا بوحدة وطنية حقيقية تتجاوز الأطر المذهبية الضيقة التي قد يرى فيها البعض تحقيقاً لمآربه الخاصة.

عبد الرحمن محمد النعيمي

رئيس جمعية العمل الوطني الديمقراطي

تمهيد

أثارت المقالات التي نشرتها والتي تضمنت مقولة "الكتلة التاريخية" المقتبسة من المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي والذي بيئها عربياً المفكر العربي محمد عابد الجابري جملة من الحوارات والمجادلات، بعضها أشاد بجدية وجدّة مثل هذه الأطروحات على الساحة السياسية في البحرين بعد التصويت على ميثاق العمل الوطني، وبعضها الآخر اعتبر مقولة الكتلة التاريخية مثالية وغير عملية للواقع السياسي الراهن في البحرين حيث لم تستكمل مقوماتها الأساسية كما هو حاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والبعض الآخر ابتعد قليلاً عن جوهر الفكرة وأخذ يشكك في المصادر التي اقتبست منها المقولة ذاتها.

غير أن ما يؤسف له أن يتبنى البعض ودون استخدام إرادته وعقله وأدوات تفكيره النقدي لرأي بمجرد أن صاحبه ينتمي لعشيرته الحزبية، وهنا يكمن السلوك التعصبي الأعمى والانجرار وراء آراء دون التفكير بمدى صحتها وعقلانيتها، الأمر الذي يخلق حواراً عقيماً ولن يتم التفاعل الإيجابي مع الأفكار بعيداً عن العصبويات الماضوية من أجل تقوية الفكرة أو نسفها وإيجاد أفكار أكثر واقعية لمجتمعنا. ومرد

هذا السلوك غير العقلاني هو الاتكاء على المعرفة القديمة التي تراكمت لدى البعض في فترة سابقة حينما كان الواقع آنذاك يفرض عليه أن يقرأ كتاباً أو مرجعاً ضمن خطة تثقيفية مركزية تهدف إلى تأسيس وعي وأيديولوجية مشتركة لهذا التيار أو ذاك، ولذلك لم تكن آفاق القراءة المفتوحة على كافة الاتجاهات والنظريات والمدارس، حتى المضادة، مسموحة أو يتم تشجيعها لإثارة الذهن ولخلق العقل النقدي، ولذلك أيضا كانت التربية التثقيفية محصورة في اتجاه واحد وللوصول إلى هدف محدد هو التعصب لأيديولوجية معينة، وبقيت هذه الموروثات الفكرية دون محاولة لإعادة النظر فيها أو الإطلاع على الجديد في الفكر والفلسفة، واستمر الاعتماد على الثقافة الشفاهية والسمعية لتحديد الرؤية والموقف.

ومن جانب ثان ونتيجة لافرازات ما سبق الإشارة إليها أعلاه أصبحت المسألة السياسية بعيدة عن الفكر العميق أو التنظير أو ربطها بالإبعاد الفلسفية والنظرية والمعرفية، وهو الأمر الذي يخلق نوعاً من اللامبالاة للبعد النظري التجديدي لأية مسألة عملية، سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية، وهي حالة عامة موجودة لدى أصحاب القرار في الأجهزة الرسمية مثلما هي موجودة لدى قيادات التيارات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، فالسائد هو التوجهات العامة دون وجود تخطيط واستراتيجية تعتمد على المناهج النظرية أكانت حديثة أو قديمة، وخذ على سبيل المثال، التوجهات الاقتصادية للدولة أو المقترحات التي تطرح من قبل التيارات السياسية في الشأن

الاقتصـــادي، فجميعهــا تعتمد على ردود الفعل للفعل الاقتصادي الاجـــتماعي السياسي اللحظوي، دون أن تتم إثارة الحوارات حول الـــرؤية النظرية أو المعرفية أو المنهجية لهذه التوجهات، من أجل خلق ثقافـــة مجتمعية أو رأي عام يؤكد على التنظير وتشكيل رؤية واضحة لأي تغيـــير في الاســـتراتيجيات، فالسياســـات الاقتصادية الريغانية والتاتشـــرية الـــتي مورست بدأت قبل تفعيلها على أرض الواقع في المنتديات الأكاديمية والاسترشاد والاعتماد على مدرسة اقتصادية معينة متعارضـــة مـــع الرؤية الاقتصادية للحكومات التي سبقتهم (مدرسة شـــيكاغو-فـــريدمان) وتم الابـــتعاد عن المدرسة الكينـــزية ومن ثم أخذت الفلسفة الاقتصادية الجديدة تأخذ دورها في المناهج الجامعية، وتم تغيـــير الطاقم الأكاديمي المنظر في هذه الجامعات لصالح الفلسفة الجديـــدة، وكذلك الحال مع المستشارين الاقتصاديين، وحينها بدأت السياسات الاقتصادية الجديدة تصاغ ببرامجها وآلياتها.

لقـــد أثار البعض تشكيكاً في مقولة الكتلة التاريخية وخاصة في مصدرها الغرامشي، كما استعجل البعض الآخر في إصدار الأحكام حـــول تـــبني المفكر المغربي محمد عابد الجابري لهذه الفكرة وتبيئتها عـــربياً أو مغـــربياً واعتبار أن هدفه هو ضرب اليسار المغربي وتقوية التيارات الإسلامية في المغرب، دون أن يتم البحث عن الفترة الزمنية الـــتي طـــرح فيها الجابري فكرة (الكتلة التاريخية) وهي فترة كانت التيارات والأحزاب اليسارية بعيدة عن السلطة السياسية المغربية مثلما كـــانت التيارات والأحزاب السياسية الإسلامية بعيدة عنها أيضاً و لم

يكن لها فعل في ساحة العمل السياسي المغربي. ولأن هذا الرأي غير الدقيق والمستعجل قد أثر على المتلقي القارئ له، وخاصة لدى أصحاب العشيرة الحزبية والثقافة الشفاهية، فإنه من المفيد أن نزيل هذا اللبس.

وبعيداً عن الرؤى التي طرحت حول الكتلة التاريخية، وهي حق ومطلوب، وهي رؤى تعتمد على المرجعيه الفكرية تجاه التحالفات مع التيارات السياسية الإسلامية، وهي مرجعية معروفة ومطروحة على الساحة السياسية إبان النضال الدستوري في التسعينات من القرن الماضي في البحرين مثلما هي مطروحة الآن وفي المرحلة الانتقالية في بلادنا، تماماً كما هي مطروحة على الساحة العربية من قبل التيارات الشيوعية في مصر والمغرب وتونس، بعيداً عن هذه الرؤية فإننا هنا في هذا المقام ملزمون فقط أن نزيل مثل هذا التشكيك في المصادر التي اعتمدنا عليها عند تطرقنا لفكرة (الكتلة التاريخية) رغم اعتقادنا بأن أهمية الفكرة تكمن في جوهرها وروحها وليس في شكلها وتقليديتها ومصدرها أكان من إيطاليا أو المغرب أو من أي دولة أخرى.

ولهذا خصصت الفصل الأول من هذا الكتاب للبحث عن المناسبات التي طرح فيها أنطونيو غرامشي مقولة الكتلة التاريخية ومرونته الفكرية في تغيير رؤيته بل وقناعاته النظرية وتشكيكه المستمر للقوالب الجامدة للماركسية.

وتطرقت في الفصل الثاني إلى آراء المفكر العربي محمد عابد الجابري بشان الكتلة التاريخية وتاريخية طرحه وتبنيه وتبيئته لهذه المقولة، إضافة إلى مواقف بعض الأحزاب العربية من فكرة الكتلة التاريخية.

أما الفصل الثالث فقد خصصته لإعادة طرح رؤيتي اتجاه الكتلة التاريخية في البحرين وضرورتها الموضوعية ومتطلباتها ومحدداتها.

والفصل الرابع ركزت فيه على الحالة الدولية الراهنة وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وانتهاء المرجعيات الفكرية والسياسية للأحزاب الشيوعية التقليدية التي كانت تابعة للمركز السوفيتي، والحالة العربية بنماذجها القومية والاشتراكية والإسلامية التي فشلت في تطبيقاتها، والحالة الإسلامية أيضاً بنماذجها وتجاربها التطبيقية المتعددة والفاشلة في تطبيقاتها، وحالة العولمة وتحدياتها على جميع الطبقات الاجتماعية في دول العالم الثالث والتي تفرض ضرورة التفكير الجدي في تحقيق الكتلة التاريخية لمواجهة استحقاقات العولمة، وحالة ما بعد ١١ سبتمبر٢٠٠١م، والمعارك القادمة من قبل إمبريالية أمريكية رأت نفسها بعد انهيار عدوها التاريخي أمام مستجدات دولية جديدة بحاجة إلى تغيير جذري جديد للنظام العالمي وخلق أعداء جدد يستمر الصراع والصدام معهم. وأخيراً الحالة المحلية بمحطاتها السياسية التي جسدت فيها القوى السياسية جوهر فكرة الكتلة التاريخية، وبنية الأحزاب السياسية الراهنة وهشاشة مقومات استمراريتها بالشكل الذي تتمكن أن تكون رقماً فاعلاً جماهيرياً وبرنامجياً وفكرياً.

والفصل الأخير خصصته لبعض المقالات التي سبق وأن نشرتها والخاصة بالكتلة التاريخية.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أسجل عميق شكري وصادق امتناني لجمعية العمل الوطني الديمقراطي ومجلس إدارتها، وأخص بالذكر رئيس الجمعية على تفضله بكتابة مقدمة هذا الكتاب، وللأخت الفاضلة ناهد فتح علي، عضوة الجمعية، وللأخ الصديق الشاعر أحمد العجمي والأخ الصديق الناقد فهد حسين عضوي الجمعية، على جميل تعاونهم وكريم متابعتهم لمسودة الكتاب وعنايتهم في إخراجه وإصداره بالشكل الفني المطلوب، والشكر والامتنان موصول للفنان المبدع الأخ الصديق جمال هاشم عضو الجمعية أيضاً على تصميمه لغلاف الكتاب، متمنياً أن أكون قد أضفت شيئاً جديداً للمكتبة السياسية في البحرين.

١ مايو ٢٠٠٤ م.

عبد الله جناحي

الفصل الأول

غرامشي المفكر المتجدد دوماً

الفصل الأول

غرامشي المفكر المتجدد دوماً

إن متعة قراءة أفكار أنطونيو غرامشي تكمن في مرونته ولا صنميته تجـــاه النظرية الماركسية وقدرته الجميلة في سرعة تغيير قناعاته ومواقفه أمـــام أي حدث سياسي جديد في إيطاليا، بل استعداده في نقد موقف حزبه، ودعوته المستمرة في ضرورة تغيير الموقف والرؤية تجاه الأحداث السياســـية الـــتي كانت تمر بها إيطاليا، وكل ذلك كان يحدث في ظل استقطاب أيديولوجي وسياسي حاد في تلك المرحلة. وإذا كانت فكرة الكتلة التاريخية لديه قد تركزت تجاه تعامله مع التاريخ الإيطالي وخاصة حـــول الوحدة الإيطالية، إلا أن بذور هذه الفكرة كانت تنمو تدريجياً لديـــه أمـــام كافة المحطات والمنعطفات السياسية الإيطالية، ولذلك من المفيـــد تتـــبع نمـــو هذه التطورات والتغييرات في رؤية غرامشي تجاه الأحـــزاب أو الطبقات الاجتماعية في إيطاليا، وكيف كان يتحرر من الرهبنة الجامدة تجاه التحالفات الوطنية أمام هذه المحطات.

ففـــي مقال نشر عام ١٩٢١م في جريدة حزبه، طرح فيه رؤيته حـــول أهمية ولادة حزب شيوعي من رحم الحزب الاشتراكي الذي كـــان عضـــواً فيه، وذلك بهدف أن يتقدم الصفوف ويقود الطبقة

العامـلة، ولأن يصـبح قائداً في المعركة السياسية، جاء فيه: "الطبقة العامـلة تريد أن تحكم البلاد، وتؤكد كونها الطبقة الوحيدة القادرة بوسائلها وبمؤسساتها الوطنية والدولية (الأممية) على حل المشاكل التي تطرحها الحالة التاريخية العامة، إن الحزب الشيوعي ضمن إطار حشود القـوى الاجتماعية الذي سيتحدد من خلال البرامج الانتخابية، يريد تمييز حشده، ويريد عد قوته العاملة، وهذه مرحلة ضرورية في العملية التاريخية التي يجب إن تقود إلى (ديكتاتورية البروليتاريا) وإلى تأسيس الدولة العمالية".

وبعـد سنتين من هذا الكلام، أي في مايو ١٩٢٣م نراه يرفض حتى الاندماج مع الاشتراكيين بل ويحاول تخريب أية محاولة اندماجية بـين الشيوعيين والاشتراكيين من أجل إبراز حركته وتمييزها بشكل فاضح، ففي رسالة منه إلى صديقه تولياتي يقول:

"كانت المشكلة الاشتراكية هي إبراز التناقض الحاد بين الكلمات والوقائع عند الزعماء الاشتراكيين، وعندما نصحتنا الأممية بتبين مضار الاشتراكيين اليمينيين (شعار الكتلة الموحدة بين الحزبين) فعلت ذلك لأنـه كان من السهل توقع كون الاندماج أصبح مستحيلا في الحالة القائمة، علينا أن نمنع الاندماجيين من تنظيم أنفسهم واستبعادهم عن المركز القيادي والاتحاد الشبابي"(*).

---

* ــ الاندماجيون: هو التيار اليساري الذي كان موجوداً يومها داخل الحزب الاشتراكي والمؤيد للانصهار مع الشيوعيين ولكن هذا التيار هزم أمام تيار (الدفاعيين) الذي كان يقوده (نيني) و(فيلا) زعماء الحزب الاشتراكي، أما اتحاد الشباب فهو الاتحاد الشبابي الاشتراكي الذي كان يتبنى اتجاه الاندماجيين.

بعد عام فقط يتراجع غرامشي عن مواقفه، بل ويخطأ تياره، ففي رســـــالة له إلى توليياتي وتيراشيني في فبراير ١٩٢٤م يقول فيها: "في الميـــدان السياســـي يجـــب وضع اطروحات دقيقة وصحيحة حول الأوضـــاع الإيطاليـــة، والمرحلة المحتملة لتطورها المقبل، ففي عامي ١٩٢١ – ١٩٢٢ كان للحزب هذا المفهوم الرسمي، إنه من الممكن قيام دكتاتورية فاشية أو عسكرية، ويبدو لي أننا سنقع اليوم في خطأ آخـــر مرتبط أوثق الارتباط بذلك الخطأ السابق، عندئذ لم يجر تقويم المعارضـــة الصامتة والكامنة عند البرجوازية الصناعية (كان الصراع حاداً مع البرجوازية. باعتبارها الطبقة العدوة!) ضد الفاشية، و لم يجر التفكير باحتمال قيام حكومة اشتراكية ديمقراطية. بل جرى استعراض هذه الحلول الثلاثة الممكنة فقط:

١ ـــ ديكتاتورية البروليتاريا (وهو الحل الأقل احتمالاً).

٢ ـــ وديكـــتاتورية رئاسة الأركان لحساب البرجوازية الصناعية والبلاط.

٣ ـــ وديكتاتورية الفاشية.

هـــذا المفهـــوم أدى يومها إلى تقييد نشاطنا السياسي وقادنا إلى أخطـــاء جمـــة، والآن، مجـــدداً لا يحسب حساب المعارضة الوليدة للـــبرجوازية الصناعية، خاصة تلك التي تبرز في الجنوب بطابع أكثر تعـــلقاً بالإقلـــيمية، وبالتالي فإنها تتعلق ببعض مظاهر المسألة القومية. هناك بعض الرأي القائل بأن الانبعاث البروليتاري يمكن ويجب أن يأتي

فقط في صالح حزبنا. إني أعتقد، على العكس من ذلك، إنه في حالة الانبعاث سيكون حزبنا ما زال حزب أقلية، وإن أكثرية الطبقة العاملة ستذهب مع الإصلاحيين، وأنه مازال لدى البرجوازيين الديمقراطيين الليبراليين كلمات كثيرة يقولونها".

إن غرامشـــي مـــن المفكرين المستوعبين بشكل واضح ردود الفعل السريعة للأحزاب الشيوعية، وبالأخص حزبه، تلك الردود التي تمثلت في اتخـــاذ مواقـــف وقـــرارات لا تخدم الاستراتيجية طويلة المدى للحركة الـــتقدمية. فعلى سبيل المثال، طرح رؤيته حول حساسية الشيوعيين تجاه الاشـــتراكيين في رسالة قال فيها: "أقول لكم رأيي بصراحة مطلقة، إن ضـــعفنا التنظيمي وضآلة اتصالنا بجماهير حزبنا هما الأمران اللذان منعانا من قبول قرارات الكومنترن، إن كل النظريات والمفاهيم التي اخترعناها لم تكـــن إلا نـــتاجاً لضعفنا". وفي مقام آخر حول الأسباب الخارجية لتشـــكيل الأحـــزاب يقول: "إن من يدع الشك يمزقه ليس إلا إنساناً سخيفاً".

إن جمـــلة هـــذه الآراء الجريئة النقدية لبنية التفكير والتبرير التي صـــاحبت تلك المرحلة المختلفة تماماً عن مرحلتنا السياسية الراهنة في الـــبحرين أو الوطن العربي لهي آراء وتبريرات أعاد التاريخ نفسه ليتم طـــرحها على الساحة السياسية إبان تشكيل الجمعيات السياسية في الـــبحرين وبداية النهاية للعمل الحزبي السري والاندفاعة الأولى التي حاولت جمعية العمل الوطني الديمقراطي تنفيذها بهدف تذويب جميع التنظـــيمات السياسية اليسارية والقومية في إطار حزبي ديمقراطي علني

واحــد، حيــث طــرحت آنذاك كثرة من التبريرات التي في عمقها المسكوت عنه هو ذاته ما كان يفضحه غرامشي لرفاقه.

الكتلة التاريخية، أرضيتها وأسسها النظرية:

في دراسة لأنطونيو غرامشي بعنوان "التوقع المنظور" يطرح رؤيته حــول السياسة والدولة الحديثة، وهي جزء من دراسته الطويلة حول "ملاحظات ميكافيلي" وفيها يؤسس الأرضية النظرية للكتلة التاريخية، حيــث يؤكــد بأن هناك لحظة تالية هي علاقة القوى السياسية، أي تقيــيم درجــة الــتجانس والوعي الذاتي والتنظيم التي وصلت إليها المجموعــات الاجتماعية المختلفة، ويمكن تحليل هذه اللحظة بدورها وتقســيمها إلى مســتويات ودرجات مختلفة منسجمة مع اللحظات المختلفة للوعي السياسي الجماعي، كما ظهرت حتى الآن في التاريخ. أول هذه اللحظات هي اللحظة الاقتصادية، إذ يشعر التاجر (بواجب) الــتآزر مــع الــتاجر الآخر، والصانع (بواجب) التآزر مع الصانع الآخــر...الخ ولكن التاجر لازال لا يشعر بتآزر مع الصانع، أي أن هــناك شعوراً بالوحدة التجانسية، وبضرورة تنظيمها ضمن الجماعة المهــنية الواحــدة، ولكــن ليس هنالك شعور بالجماعة الاجتماعية الأوســع. اللحظة الثانية هي تلك التي يحقق فيها الوعي بتآزر المصالح بــين كافة أعضاء الجماعة الاجتماعية، ولكن في الميدان الاقتصادي الــبحت. ومــنذ هذه اللحظة تطرح مسألة الدولة، ولكن فقط على أرضــية الوصول إلى مساواة سياسية-قانونية بالمجموعات المسيطرة،

نظـــراً للمطالـــبة بحق المشاركة في التشريع والإدارة، وربما تعديلهما واصـــلاحهما ولكن ضمن الأطر القائمة. اللحظة الثالثة هي اللحظة الـــتي يتم فيها الوصول إلى وعي أن المصالح الذاتية الاقتصادية بنحوها الحاضـــر والمستقبلي تتجاوز الحلقة الاقتصادية للمجموعة الاقتصادية البحتة، ويمكنها، بل يجب عليها، أن تصبح مصالح مجموعات أخرى خاضعة.

هذه هي المرحلة الأكثر تبلوراً على الصعيد السياسي، والتي تمثل الانتقال الواضح من البنية إلى دائرة البنى الفوقية المعقدة، وهي المرحلة التي تصبح فيها الأيديولوجيات التي بذرت سابقاً (حزباً) والمرحلة التي تتواجه فيها هذه الأيديولوجيات وتدخل في صراع يستمر حتى تتجه إحـــدى هـــذه الأيديولوجيات، أو تركيباً واحداً لمجموعة منها على الأقل، باتجاه أن تسود، وأن تفرض نفسها، وأن تنتشر في كل المساحة الاجتماعية مؤدية إلى الوحدة الفكرية والوجدانية، بالإضافة إلى وحدة الأهـــداف الاقتصادية والسياسية، واضعة بذلك كافة المسائل المحيطة، والـــتي يـــدور حولها الصراع، لا على المستوى الاقتصادي، بل على مستوى (شامل) فارضة هيمنة بمجموعة اجتماعية أساسية على سلسلة مـــن المجموعات التابعة، وعندئذ يتم فهم الدولة فعلاً على أساس إنها جهاز خاص بمجموعه، عليه أن يخلق الشروط الملائمة للحد الأقصى من توسع المجموعة نفسها.

علينا أن نستوعب ونحن نقرأ هذا الكلام بأن غرامشي يتكلم عن ظـــروف العقد الثاني من القرن العشرين وأن كل تركيزه لأن تصبح

الطـــبقة العاملة هي القائدة لهذه الكتلة، لذلك فان اللحظات الثلاث الـــتي طـــرحها غرامشي وحللها تتمثل في المراحل الثلاث للحركة العماليـــة، وهـــي المرحلة الاقتصادية أو النقابية المهنية ثم اللحظة التي تـــتآزر فيهـــا الطـــبقة العاملة دفاعاً عن مصالحها العامة على أرضية سياســـية دون أن تطرح نفسها كطبقة قائدة قادرة بقواها ووسائلها الذاتية على مواجهة وحل مشاكل الطبقات الأخرى، واللحظة الثالثة هـــي لحظـــة بروز الوعي (الثوري) الكامل التي تضع الطبقة العاملة نفســـها في مركـــز التحالفات وتخلق حزبها الكفيل بالإسهام في حل مشاكل الطبقات الأخرى.

إن الجابـــري أو حتى الشيوعيين والاشتراكيين بل والليبراليين في أواخر القرن العشرين قد اخذوا يسترشدون بجوهر هذه الفكرة بعيداً عن علاقتها بالطبقة العاملة، ويتعاملون مع إمكانية قيادة المجتمع بكتلة تـــنخرط فيهـــا القوى والتيارات والطبقات الاجتماعية حتى وإن لم تكتمل قواها الذاتية، من أجل أن تثمر في النهاية وبعد إنجاز متطلبات المرحـــلة أشكالاً جديدة مختلفة عن تلك الأشكال والتيارات والقوى التي كانت نتاج مرحلة تاريخية مختلفة تماماً في مفاهيمها وأهدافها عن مرحلتنا الراهنة أو المستقبلية.

أن كافـــة القوى السياسية العربية، هي ثمرة عمل سري حزبي لينيني التكوين والسلوك والممارسة، أو طائفي ديني متعصب للمرجعية الإســـلامية والحاكميـــة، أو محافظ سلفي أو سلطوي قبلي، لا يؤمن بالمشـــاركة والـــتعددية ولكنها دون استثناء تشربت على أن الحقيقة

المطلقة هي التي تمتلكها- وأن طرحت في الفترة الراهنة نظرياً خلاف ذلـك- وأن المشاركة والتفاعل مع الآخر تعني في المفهوم الفلسفي الشـرك، أي أن الشـراكة السياسـية قـد ارتبطت بالشرك دينيا، والانـتهازية أو اللانقية طبقياً، ولذلك فإن اعتقادي المتواضع في هذا المقام يقول بأن معظم هذه القوى ونتيجة للتاريخ الطويل من ممارساتها ونظـرياتها وتربيتها في ظل القمع والسرية وهيمنة الأيديولوجية ذات البنية المؤمنة بالاحكام المطلقة (يساراً أو يميناً) قد ترهلت وأصبحت لا تـلبي متطلبات وتحديات المستقبل، لا سياسياً ولا اقتصادياً، والأهم فكـرياً ومعـرفياً، وبالتالي فإن القناعة بذلك وبتجرد تام عن الذاتية والتعصـب العشائري، الحزبوي، الطائفي، والدخول بجرأة في كتلة تاريخية تقود مهام المرحلة يتفق الجميع وبإرادة مجتمعية واحدة ورؤية واحدة وتعبئة واحدة وتأجيل البرامج الذاتية الخاصة بكل قوة أو تيار، وهـي برامج محدودة جداً، من شأنها أن تخرجنا من هذه المرحلة إلى مرحـلة جديـدة تفرز هذه الكتلة أشكالاً جديدة هي نتاج تلاقح وتلاقـي واندمـاج وتداخـل كافـة تلك القوى القديمة اليسارية والإسلامية والليبرالية والقومية والناصرية والبعثية...إلخ، أشكالاً تقرب الـبعض مـن الـبعض الآخر وتتلاشى تدريجياً حساسيات الماضي الأيديولوجيـة أو السياسية أو يدفع البعض الآخر لتندمج وتدخل مع الأقرب منه وهكذا دواليك.

إن تشـبيه الأخ سعيد الحمد في إحدى مقالاته في جريدة الأيام بشـأن الكتـلة التاريخية حين شبه المطلوب بفريق المنتخب وإن على

جميــع اللاعبين القادمين من فرق منافسة ومتناحرة بعضها مع البعض في أن ينسوا نهائياً انتماءاتهم الحزبية الصغيرة ويندمجوا جميعهم كفريق واحـــد من أجل أن يفوز الوطن، هو تشبيه دقيق وخاصة حينما أكد بـــأن هذا يتطلب تأجيل كل فريق أهدافه والتركيز تدريباً وإخلاصاً لفريق المنتخب الوطني... إنني أعتقد إن هذا التشبيه هو جوهر الكتلة التاريخية المطلوبة بحرينياً.

إن غرامشي وغيره من المفكرين المجددين غير الصنميين لديهم من المقـــولات التي تدفعنا نحو التحرر من القوالب النظرية والعقائدية التي تصطدم مع الواقع المتغير، وخذ على سبيل المثال فقرة نقدية لغرامشي حـــول المفهوم التقليدي المدرسي الاكاديمي الذي يقول: "إنه ما من حــــركة حقيقية وتستحق الاحترام إلا تلك الحركة الواعية مئة بالمئة والـــتي تكون وليدة مخطط موضوع مسبقاً بكل دقائقه أو التي تتفق كـــليا مع النظرية المجردة، ولكن الواقع غني بالتركيبات الأكثر غرابة وشـــذوذاً، وعلى المنظر أن يبحث في إطار هذه الغرائب عن الدلائل المثبـــتة لنظريـــته، وأن (يترجم) عناصر الحياة التاريخية إلى لغة نظرية وليـــس العكس. إن الواقع لا يلائم نفسه بحسب الإطار التجريدي، هذا لا يحصل ولن يحصل ابداً، وبالتالي فإن هذا المفهوم ليس إلا تعبيراً عن السلبية".

وفي هذا المقام يوضح غرامشي بأن البعض يثير المناوشات في حين يقـــبع وراءها الخوف من المسؤوليات الحقيقية، وخلف هذا الخوف هـــنالك غياب تام لأي ترابط مع الطبقة الممثلة، وهنالك غياب لأي

فهم لحاجات الطبقة الأساسية وطموحاتها وطاقاتها الكامنة، لدرجة انه يشـــبههم (كالذبابة التي تريد أن تقود العربة) وهل بمقدور الذبابة أن تقود حركة طبقة أو حركة مجتمع !!؟؟.

المثقف العضوي (المفكرون المكثفون):

دون أن نكـــرر ما طرحناها في مقالاتنا السابقة من أهمية وجود المثقفين العضويين أو ما يسميهم غرامشي كذلك (بالمفكرين المكثفين) أي المتجانســين الموحدين، فإن غرامشي يشير تحديداً في مقاله حول (مظاهــر صــراع الطبقات في إيطاليا) لدور المثقف العضوي حيث يقــول: "إن مفكــري الطبقة التقدمية تاريخياً أو واقعياً في الشروط المعطـــاة يمارسون قوة جاذبية كبيرة تجعلهم ينتهون في التحليل الأخير إلى إلحاق مفكري المجموعات الاجتماعية الأخرى بهم، وبالتالي لخلق شـبكة من التآزر بين كافة المفكرين ذات روابط من طابع نفساني، وغالباً تتخذ طابع الطائفة المغلقة على نفسها، هذا الأمر يحدث بشكل عفوي في المراحل التاريخية التي تكون فيها مجموعة اجتماعية ما تقدمية حقـــاً، أي أنها تجعل كل المجتمع يتقدم فعلاً، وما أن تنتهي المجموعة الاجـــتماعية المســيطرة مـــن القيـــام بوظيفـــتها حتى تميل (الكتلة الأيديولوجية) إلى التفكك، وعندئذ قد تستبدل "العفوية" بـــ "البناء") وفي ســـياق رؤية غرامشي فإن وجود المثقفين العضويين شرط لازم لأية كتلة تاريخية، خاصة إذا استوعبنا دعوته بأهمية تفعيل الانسجام بـــين المثقفين المعبرين عن الطبقات الصاعدة والتقدمية حسب المفهوم

الماركسي والمثقفين التقليديين المعبرين عن الطبقات الاجتماعية أو الفئات الاجتماعية الزراعية (الفلاحية) والثقافة الريفية. ولقد تمكن غرامشي عبر تنظيره هذا أن يضعضع المركزية الأوربية ويعطي اعتباراً كبيراً للثقافات التقليدية، وقدم في هذا الشأن إطاراً مبتكراً لتحليل دور المثقفين وطبيعة علاقتهم بالسلطة وبالجماهير الشعبية، الأمر الذي جذب مثقفي العالم الثالث لمثل هذه الأطروحة حيث تم إسقاط تنظيره الخاص بالشمال الإيطالي المتقدم وجنوبها المتخلف على واقع الصراع بين الشمال والجنوب في العالم، فلقد كان التصور السائد لإصلاح الفجوة بين الشمال والجنوب في إيطاليا هو إعداد نخبة مثقفة في الجنوب تتبنى ثقافة الشمال وتقوم بدور العناصر المحفزة لإخضاع الجنوب لأيديولوجيا الشمال، وهو الأمر ذاته الذي كان وما يزال سائداً في تعامل الغرب الأوروبي والأمريكي مع دول الجنوب، وكذلك هو السائد لدى بعض المثقفين المغتربين في دول الجنوب الذين يرون أن مفاتيح الحداثة والتقدم لدى العلمانيين وحدهم وإن المثقفين التقليديين المنتشرين في الأرياف من رجال الدين وغيرهم لا يساهمون سوى في المزيد من التخلف والرجعية. ولقد كشف غرامشي عن سلبيات هذا الحل باعتباره فرضاً للهيمنة الثقافية للبرجوازية، وطالب بأن يستخدم هذا التفاوت بين الشمال والجنوب في حصار هيمنة الشمال لا في تدعيمها، ولقد تجاوز النموذج الذي قدمه غرامشي حدود الحالة بإيطاليا ليمنحنا – كما يرى المؤرخ

الأمـــريكي بيتر جران — إمكانية تقديم تاريخ للعالم يتجاوز المركزية الأوربية (للمزيد أنظر كتاب جرامشي في العالم العربي، صفحة ١٥).

الكتلة التاريخية والعلاقة بين المدينة والريف:

في دراسته الطويلة حول "مظاهر صراع الطبقات في إيطاليا" يثير غرامشـــي مســـألة في غاية الأهمية وهي العلاقة بين الشمال الإيطالي المتقدم صناعياً والجنوب الزراعي المتخلف، ولقد تنبأ في هذه الدراسة بالكثير من المشكلات التي برزت في مرحلتنا الراهنة في إيطاليا والتوتر الواضـــح الموجود بين الشمال والجنوب الإيطالي، بيد أن ما يهمنا في تحـــليله للواقع الإيطالي هو استشرافه لمتطلبات مرحلته وتأكيده على أهميـــة وجـــود كـــتل تقود المرحلة تندمج فيها الطبقات التي كانت متناقضة فيما بينها مصلحياً أو فكرياً، الأمر الذي يدعونا إلى التفكير الجدي في العديد من المقولات "المطلقة" المرتبطة بالتناقضات الطبقية. وفي مجـــال العلاقة المعقدة بين المدينة والريف يطرح أهمية البحث عبر دراسة البرامج السياسية العامة التي حاولت تثبيت أقدامها قبل وصول الفاشـــية إلى الحكـــم، خاصة برنامج جوليتي (الاشتراكيين) وبرنامج الليـــبراليين الديمقراطيين وهما البرنامجان اللذان كانا يتجهان إلى خلق "كتـــلة مديـــنية" في الشمال مؤلفة من الصناعيين والعمال (الطبقتان المتناقضتان في المفهوم الماركسي) تكون هي قاعدة نظام الحماية وتقوم بـــتقوية الاقتصاد وهيمنة الشماليين، وكان الجنوب قد انتهى إلى أن يصـــبح عـــند هـــؤلاء ســـوقاً للبيع شبه مستعمرة ومصدراً للتوفير

والضـــرائب(*). وعـــند تحليله الطبقي للواقع الإيطالي يكشف بشكل واضح (قاطرة) الكتلة التاريخية التي تقود المجتمع مرحلياً، فلقد شخص الواقع الإيطالي بأنه مكون من:

القوة المدينية الشمالية.

القوة الريفية الجنوبية.

القوة الريفية الشمالية الوسطى.

القوة الريفية في صقلية.

القوة الريفية ساردينيا.

وبـــبقاء وظيفـــة القوة الأولى ثابتة، كقاطرة، يبقى من الواجب دراســـة التركيبات المختلفة الأكثر فائدة والتي يمكنها أن تبني "قطاراً" يـــتقدم بأقصى سرعة ممكنة عبر التاريخ. ثم يبدأ يشخص دور القوة المدنية الشمالية التي يرى أنها إذا وصلت حداً معيناً من الوحدة القتالية فإنهـــا تمـــارس وظيفة قيادية على القوى الأخرى في المراحل المختلفة للنهضة، لدرجة أن الوسط المسالم ينضم إليها، ثم يطرح المشاكل التي

* ــ نظـــام الحماية يقصد به حماية الصناعة من المنافسة الأجنبية وتمويل الدولة المباشر وغير المباشـــر لحمايـــة صناعة الشمال بالذات ، ولنتأمل تداعيات العولمة الاقتصادية على الصـــناعات الوطـــنية المحـــلية وخاصة بعد تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة الدولية عام ٢٠٠٤ وانـــتهاء الفترة المسموحة للدول النامية من إعداد نفسها بفتح أسواقها وإلغاء الدعـــم لصناعاتها الوليدة،وما يؤدي ذلك من أهمية التفكير الجدي بتحالف وتكاتف القوى والطبقات العمالية والبرجوازية معاً لمواجهة آثار هذه العولمة!!!

واجهـــت هذه القوة القائدة وهي تعمل على انضمام القوى المدينية حولها، خاصة في الجنوب (الريف)(*).

الزعامة السياسية:

في موقع خاص بآراء أنطونيو غرامشي على شبكة الإنترنيت، يثير مقـــال معـــنون "بالزعامة السياسية" حيث يوضح أن "بعض النخب، الذيـــن أعادوا إحياء مذكرات السجين أنطونيو غرامشي ركزوا على مفهـــوم غرامشي حول الزعامة السياسية وذلك بهدف شرح الطريقة التي توصل بها لقناعة عن كيفية تمكن البرجوازية من تأسيس وصيانة سيطرتها بالرغم من تواجدها ضمن مجتمع ديمقراطي ذو غالبية عمالية ومســـتخدمين الذيـــن بوزنهـــم يمتلكون قوة انتخابية هائلة. الهيمنة البرجوازية لم تكن مؤسسة على سيطرتهم لقوى الدولة، وإنما اعتمدت عـــلى قدرتهم لممارسة القيادة السياسية المعنوية والحصول على القبول لـــرؤى الـــبرجوازيين الممكنة التحقيق والمثيرة للاهتمام، حيث يرى غرامشـــي بـــأن نجاح أي نظام سياسي يتطلب خلق (كتلة تاريخية) تـــتوحد حول "مشروع زعامي" الذي به تكون الطبقة المسيطرة قد

---

* ـــ مـــن المفيـــد الإشارة إلى أن كارل ماركس وقف مؤيداً للوحدة القسرية التي قادها بســـمارك في المانيا المجزأة مؤكداً أن الإمارات الغنية ستجر الإمارات الفقيرة لها، وقد حـــدث الشـــيء نفسه بعد انهيار جدار برلين حيث توحدت الالمانيتان عام ١٩٩٠ بجذب الغربية للشرقية.

أسست تحالفات خارج محيطها بموجب فوزها بقبول لنظامها ولأفكارها، إن هذه الفكرة قد استهوت ماركسي الغرب بشكل مضاعف خاصة بعد سقوط الماركسية الثورية في غرب أوروبا، كما أن هذه الفكرة تقترح أهمية دور النخب المثقفة في بناء "الكتلة التاريخية".

وتثير الناقدة (صوفيا بيرنو) حول مذكرات السجين لغرامشي (من الانترنيت أيضاً) مجموعة من المسائل ذات العلاقة بالزعامة السياسية والكتلة التاريخية، حيث تقول: "إن مفهوم الزعامة السياسية الذي كان له قبول واسع لدى الماركسيين في ذلك الوقت والذي اعتبره (لينين) زعيم الثورة الروسية استراتيجية للقيادة السياسية خلال ثورة التغيير ويستند على أساس التحالف مع قطاعات محددة من الفلاحين أو الطبقات الدنيا، وعلى العكس من ذلك فإن غرامشي توسع في رؤيته حيث طالب بإشراك البرجوازية (الطبقة الوسطى) وباقي الطبقات الاجتماعية الأخرى (بالرغم من أطروحته إن إحدى الطبقات يجب أن تكون صاحبة الزعامة السياسية) إلا أنه يستلزم الأخذ بالحسبان مصالح اتجاهات الجماعات الأخرى مما يتيح للسيطرة السياسية ممارسة الفعل بفعالية وبما يعبر عن أهمية خلق تسوية متوازنة، بعبارة أخرى فإن الطبقة المهيمنة لا يمكنها أن تمارس قيادتها بشكل معنوي وواع وبما يتجاوز مصالحها الاقتصادية إلا بتحالف ضمن كتلة اجتماعية من مختلف القوى (الكتلة التاريخية) التي تمثل أساس التسوية والقبول. هذه النظرة الجديدة للزعامة السياسية أتاحت

الفرصة لأي طبقة (يفضل الطبقة العاملة بالنسبة لغرامشي) بأن تكون المجموعة القائدة".

وتمارس الناقدة (صوفيا) نقدها لهذا المفهوم ولفكرة (الكتلة التاريخية) حيث تقول (بأن فكرة الكتلة التاريخية كما طرحها غرامشي تعتمد كثيراً على افتراض أن الطبقة المسيطرة سياسياً سوف تتنازل طوعاً عندما تملك زمام الأمور، فقد يكون من الممكن بأن تكون فكرة غرامشي تعتمد على أن الاستحقاق الكامل للديمقراطية سوف يعمل آلياً بمجرد تحقيق المجموعة المهيمنة للهدف، إلا أن التاريخ الحديث والطبيعة البشرية تدلل بأن الفكرة مغرقة في المثالية. فمن المفترض بأن تلاحم قوى الكتلة التاريخية يتحقق في ظل وجود أيديولوجية مشتركة والتي بها يرى غرامشي تذويب قيم المجتمع بمشاركة الجماعات الاجتماعية المتنوعة (الطبقات الدنيا). إن أيديولوجيا الزعامة السياسية تتوجب أن تخدم رؤية منسجمة يكون لها قبول جمعي كونها (في جوهرها) تعترف بمشروعية كل الاعتقادات في الماضي، وكما كتب غرامشي: "الأيديولوجيا المهيمنة خدمت كأداة سيطرة من قبل الطبقة الحاكمة، وان الفعل الاقتصادي يؤدي إلى فكرة انعدام رابط الأيديولوجيا في تحليل الوضع السياسي".

إن هذه الفكرة تتعارض بما تؤمن به الناقدة حيث ترى بأن العكس هو الصحيح، فالأيديولوجيا بالنسبة لغرامشي هي الأساس في العلاقة بين البنية التحتية والبنية الفوقية، وعلى الرغم من أن ماركس رأى بأن القاعدة تؤثر بشكل أحادي الاتجاه على البنية الفوقية، إلا أن

غرامشـــي مقتنع بأهمية التبادل بين البنيتين وأن العلاقة والتأثير والتأثر يقـــوم في اتجـــاهين، وأن الوعي والثقافة بمقدورهما دون وجود لحظة القفزة في تناقضات العلاقات الإنتاجية أن يؤثرا على الواقع السياسي.

وفي دراســـة تحليـــلية (لمونيكا ستيلو) قدمت كورقة عمل لندوة (طـــرق أبحـــاث الاتصالات) (من الانترنيت أيضاً) عرضت الدراسة بعض الأفكار الماركسية كمقدمة ضرورية لفهم أطروحات غرامشي وقـــارنت بين المفهومين وطالبت بإعادة النظر إعادة جذرية لمثل هذه المفاهيم والتي من بينها الحتمية الاقتصادية (التاريخية) التي ترى بأن كل شـــيء في المجتمع مرتبط بحتمية رأس المال وعلاقات ووسائل الإنتاج وأن الفعـــل الثقافي (بمعناه الواسع) هو اختزال مباشر أو غير مباشر للتعـــبيرات ذات المحـــتوى الاقتصادي، ومن المفاهيم، مسألة الصراع الطـــبقي وتقسيم المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين أو مستويين وأن البنية الفوقية تتشكل من صلب البنية التحتية.

لقـــد اهـــتم أنطونيـــو غرامشي في نهاية العشرينات ومع صعود الفاشية وانهيار حركة الطبقة العاملة الأوروبية بمسألة الزعامة السياسية وفكرة الكتلة التاريخية واعتبار أن الطبقة العاملة أصبحت غير ثورية، بل قد تكون تابعة ومذعنة للفاشية، وكان اهتمامه ينصب مقابل ذلك باستئصـــال العـــامل الاقتصـــادي من الماركسية ووضعه في حجمه الطبيعي، ومن ثم أخذ يطور أطروحاته وشروحاته حول البنية الفوقية وتأثيراتها، وفي هذا المقام كان يرى بأن الصراع الطبقي يتضمن بجانب العوامـــل الاقتصادية الأفكار والأيديولوجيات التي هي صانعة التغيير

وفي نفـــس الوقت تكون هي المانعة لحدوث هذا التغيير، ويشدد هنا عـــلى دور الفعل الإنساني في خضم التحولات التاريخية، (فالأزمات الاقتصادية بحد ذاتها لن تستطيع قلب نظام الرأسمالية)، وكان غرامشي أكـــثر جدلية من أن يتبنى مبدأ (الحتمية) حيث أنه حاول بناء نظرية تـــأخذ بحـــرية الإرادة والاستقلالية وأهمية الثقافة والأفكار في عملية التغيير.

وحـــول الـــزعامة السياســـية وإنشاء الكتلة التاريخية فإن نظرية غرامشـــي تقترح بأن الجماعات التابعة تقبل الأفكار والقيم بالإضافة إلى القيادة من قبل الجماعة المسيطرة ليس بسبب حملهم على ذلك أو بسبب تلقينهم لها، وإنما لأسباب خاصة أخرى، (فالمجموعات المهيمنة في المجـــتمع بمـــا فيهـــا الطبقة الحاكمة الأساسية وليست بالضرورة المـــتفردة، تصـــون هيمنـــتها بالمحافظة على القبول التلقائي من قبل المجموعـــات الـــتابعة، بما فيها الطبقة العاملة من خلال التفاوض على البـــناء السياسي والأيديولوجي المجمع عليه والذي تنصهر المجموعات المســـيطرة والمسيطرة عليها). (ستراناتي ١٩٩٥)، (إحدى الطبقات نجحـــت في إقناع الطبقات الأخرى في المجتمع لقبول قيمها الأخلاقية والسياســـية والثقافية)، (المبدأ يعتمد على القبول غير المشروط للغالبية المجـــتمعية للـــتوجه أو الـــتوجهات المحددة المقترحة من قبل القوى المسيطرة)، على أن هذا ا القبول قد لا يأتي بشكل سلمي دائماً وإنما يتضمن عنفاً مادياً أو إخضاعاً قسرياً أو إغرائياً للمثقفين لأن يبشروا بالأخلاق والثقافة السائدة.

ويطرح ميشيل برنديو، دكتور متخصص في تاريخ دول إفريقيا المطلة على البحر الأبيض المتوسط، عضو معهد الشرق بروما، ومدير المركز الثقافي الإيطالي: "لقد طرح جرامشي تفسيرات جديدة للواقع وأعطـــى تعـــريفاً جديداً لمفاهيم تاريخية رئيسية مثل الهيمنة، الكتلة التاريخية، المجتمع المدني، المثقف التقليدي، المثقف العضوي ، والقومية الشعبية إلى غير هذا من المفاهيم، مانحاً إياها سمات الفلسفة السياسية بوجه عام".

الفصل الثاني

محمد عابد الجابري والكتلة التاريخية

الفصل الثاني

محمد عابد الجابري والكتلة التاريخية

من المفيد ابتداءً أن نوضح منهجية الجابري المختلفة عن منهجية المفكـــرين التقدميين الذين حفروا في التراث العربي الإسلامي حفراً تحليلياً وفكرياً، فعلى صعيد الفترة الزمنية التي طرح فيها الجابري رؤيته بشأن الكتلة التاريخية فهي في بداية التسعينات من القرن الماضي حيث كـــان اليسار خارج السلطة السياسية تماماً مثل الإسلاميين وهذا ما يـــتعارض مع قناعة المخالفين الأيديولوجيين لمنهجية الجابري، حيث يـــرون أن هـــدف الجابـــري هو ضرب اليسار الحاكم في المغرب!! ومحاولـــة تقوية المؤسسة التقليدية فيه وعبر مساهمات شرق أوسطية أيضاً، وزعزعة هذا الحكم، وتمزيق الحزب الاشتراكي الحاكم، حيث لا تـــتحمل القـــوى المحافظة هذا (الكابوس). ويعتقدون أن الجابري المنشق عن حزبه الاشتراكي يساهم في تفتيت قوى اليسار المغربي عبر استخدام الورقة الدينية.

ودون الدخول في متاهات الدفاعات، فإن الجابري لم ينشق عن حزبه، بل طلب التفرغ للفكر والكتابة بعيداً عن العمل الحزبي، تماماً كمـــا فعـــل حسين مروة حينما طلب التفرغ للكتابة الفكرية وعدم إقحامه في العمل الحزبي للحزب الشيوعي اللبناني، ومن جانب آخر،

فلقد طرح الجابري أطروحته حول الكتلة التاريخية وحول أهمية المصالحة بين النخبة التقليدية والنخبة العصرية في المغرب أو في العالم العربي في مرحلة كانت الحكومات العربية ومنها الحكومة المغربية ترفض أية تنازل لصالح المشاركة والتعددية وحقوق الإنسان، فلقد طرح فكرته حول الكتلة التاريخية في كتابه الصادر في يوليو ١٩٩١م "التراث والحداثة دراسات ومناقشات" وهو العام الذي كان الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية خارج السلطة السياسية وكان حزباً معارضاً مثل باقي الأحزاب. وفي كتابه "وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر" الصادر في يوليو ١٩٩٢م يطرح نفس الفكرة وإسقاطاتها على الوضع الفلسطيني، وواصل في طرح ذات الفكرة في كتبه اللاحقة مثل كتابه "المسألة الثقافية" و"الديمقراطية وحقوق الإنسان" و"نقد العقل السياسي العربي"، وبالنسبة لكتابه الأخير عقب المفكر التقدمي المعروف محمود أمين العالم عليه حيث قال "يعتبر كتاب نقد العقل العربي، أحدث كتاب فكري وثقافي، ويعتبر تتويجاً لمشروع كامل، إن هذا المشروع ليس مشروعاً أكاديمياً متعالياً، بل هو مشروع مهموم بالواقع، مهموم بجراح هذا الواقع وأشواقه، وهو مشروع على مستوى رفيع من حيث العمق والجدية والإحاطة موضوعاً ومنهجاً، وفي تراثنا العربي القديم كنا نحتفل بميلاد شاعر، وما أجدر أمتنا العربية أن تحتفل بهذا المشروع الفكري الجليل في وقت تجهض فيه المشروعات ويسود القمع والتعسف والتسطح حياتنا، وهكذا يمكن القول، من دون مغالاة، أننا أمام مشروع فكري

متسق من حيث المنهج، مكتمل من حيث الموضوع، فضلاً عن أنه يحمل في النهاية دعوة تنويرية لتغيير وتجديد العقل العربي نظرياً وعملياً". ويواصل المفكر محمود العالم في تشخيصه لمشروع الجابري حيث يقول: "إن المفهوم الثالث الذي استقاه الجابري فهو مفهوم (الكتلة التاريخية) الذي استمده الجابري من غرامشي واستعان به لتفسير ظاهرة الثورة العباسية التي توحدت كتلتها رغم ما كانت تتضمنه هذه الكتلة من تنوع عرقي وفكري، إن القول بالكتلة التاريخية على إطلاقها تفسير لتلك الظاهرة، كاد يخفي التمايزات وتنوع الانتماءات ومختلف أشكال الصراع داخل هذه الكتلة التاريخية التي سرعان ما تفتت إلى أكثر من كتلة متصارعة".

أما فيما يتعلق بمنهجية الجابري تجاه تعامله مع قراءة الحضارة العربية الإسلامية، فان مشروعه الفكري الذي أثير حوله العديد من الانتقادات والتأييد عبر أكثر من عقد من الزمن من قبل المفكرين العرب كجورج طرابيشي وعلي حرب وغيرهما، فإنها تنطلق من إعادة قراءة التاريخ وتأسيس مشروع نهضوي عربي عبر التحليل والنقد من داخل الحضارة التي ننتمي إليها وقراءتها قراءة عصرية بل وتقدمية يستخدم فيها كافة المناهج والأدوات التحليلية المعاصرة الحداثية كمنهجية غرامشي ولوكاش من جهة والتحليل البنيوي دون أن يغترب عن واقعه وخصوصيات حضارته، وللأسف فإن بعض الأقلام والآراء التي تنتقد هذه المنهجية لا تنطلق من قراءة جادة لهذا

المشـــروع وإنمـــا إمـــا من مرجعيات غربية خالصة أو من تبني آراء المنتقدين لهذا المشروع دون أن يجهدوا أنفسهم بقراءته.

والمســـألة الـــتي تميز مشروع الجابري عن غيره من المشاريع التي حاولت قراءة واقعنا وتأسيس المشروع النهضوي العربي المستقبلي هو أن الآخرين رغم قراءتهم المعاصرة لحضارتنا الاّ أنهم كانوا يقرؤونها من خـــارج حضارتهم وبأدوات ومنهجيات مغتربة دون أن يحاولوا تبيئة تـــلك المـــناهج والـــبحث عـــن أدوات ومناهج ومحددات وعوامل موضوعية عربية!! وهم يحللون تطور المجتمعات، ولقد تمكن الجابري بعكـــس هؤلاء المفكرين التقدميين بأن يؤسس لمشروعه مفاهيم نابعة من واقعه العربي الإسلامي، وبعيداً عن الاجتهادات والاختلافات فإن اعتماد الجابري على تقسيم العقل العربي إلى عقل بياني وعقل برهاني وعقل عرفاني وهي العقول التي تنطلق منها البنية المعرفية لثقافتنا العربية الإســـلامية، فضلاً عن تحديده للعوامل الموضوعية التي عبرها سارت حضارتنا سياسياً في خضم صراعاتها المتنوعة كعامل الغنيمة (العوامل الاقتصـــادية) وعامل العقيدة وعامل القبيلة، وهي محددات لم تتطرق إليها النظرية الماركسية عند تحليلها لتطور التاريخ الإنساني ومراحلها الخمسة وحتى تلك النظريات التي تطرقت إلى نمط الإنتاج الآسيوي، فحضارتنا وهي تتأسس وتنمو وتتحول، كان لعوامل موضوعية غير اقتصادية كالصراعات والولاءات القبلية والعقيدية دور حاسم في تغيير مجرى التاريخ العربي الإسلامي.

يوضح الجابري في كتابه (التراث والحداثة) الصادر عام ١٩٩١م بأنه لا أحد يستطيع أن يستنسخ (فوكو) في الثقافة العربية، والاّ كان عـليه أن يـبحث عن موضوع غير الثقافة العربية، كما أن لا أحد يســتطيع أن يستنسخ (كانط) ويطبقه على الثقافة العربية أو يستنسخ (ريجيــه دوبريه) في نقد العقل السياسي ويطبق طريقته وأدواته ورؤاه على الفكر السياسي العربي، ذلك لأن (العقل السياسي) الذي فحصه (دوبــريه) هو العقل السياسي الفرنسي، تماماً كما هو الشأن بالنسبة إلى العقل الذي حلله (كانط)، العقل الفلسفي الأوروبي، على الرغم من أن تحليله تناول العقل بشكل عام. ويرى الجابري أن هناك، دوماً، خاصاً داخل العام، ويجب أن نعطيه دائماً ما يكفيه من الاهتمام.

وفي هــذا المقام يوضح الجابري أن "الاستقلال التاريخي" لا يعني رفض التفتح، لا يعني التقوقع داخل "التاريخ القومي" والثقافة القومية، وبكيفيــة عامة، الاستقلال التاريخي ليس معناه الاستقلال عن الآخر، والاستســلام للماضــي، للــتراث، تراث الذات وماضيها. ويؤكد الجابري بأنه استعار مفهوم "الاستقلال التاريخي للذات" من غرامشي حين نادى بضرورة الاستقلال التاريخي للذات الغربية، وهناك لم يكن بالإمكان شرح هذا المفهوم داخل بنية غرامشي التي تترابط فيها عدة مفاهــيم مــثل الهيمنة، الكتلة التاريخية، المثقف العضوي، الاستقلال التاريخي...إلخ.

وحــول الكتلة التاريخية، يثير الجابرى في كتابه "وجهة نظر، نحو اعــادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر" الصادر في يوليو ١٩٩٢م،

مفهومــه هذا من خلال اسقاطاته على الانتفاضة الفلسطينية الأولى، حيث يكشف مفهوم التناقضات الرئيسية والثانوية الذي يتبناه التحليل الماركســي، فهو يقول بأنه أمام ظاهرة الانتفاضة في الضفة والقطاع سـيجد المرء نفسه مضطراً للبحث عن قوالب غير تلك التي هي من نــوع "الصــراع بــين الــبرجوازية والإقطاع" أو بين "البروليتاريا والــبرجوازية" أو من نوع "حركة التحرر الوطني بقيادة الطبقة... الفلانيــة"، وبالتالي لا بد لمن يريد فهم وتفسير ما يراه أو يسمعه عن (الانتفاضــة) مــن أن يضع جانباً أو على الأقل بين قوسين، المفاهيم والمقولات التي درج الكثير منا نحن (المثقفين) العرب (التقدميين) على اســتعمالها في إطــار سياقات نظرية جاهزة، مثل مفاهيم ومقولات "الــبرجوازية الصغيرة"، "الإقطاع المبرجز"، "المثالية والمادية"، وهكذا فالانتفاضــة التي تجرى الآن في الضفة والقطاع لا يمكن ربطها بهذه (الطــبقة) أو تلك، ولا بهذه (الطليعة) أو تلك، وإنما هي عمل جميع القوى الوطنية، متضامنة متراصة، في إطار "كتلة تاريخية". إن مفهوم "الكتــلة الــتاريخية" كما صاغه غرامشي هو في نظر الجابري أكثر المفاهــيم تعبيراً عن حقيقة القوى المناضلة في الضفة والقطاع في إطار الانتفاضــة الحالية، وليست إجرائية هذا المفهوم قائمة فقط في كونه يســمح بإدخال كل القوى المنتفضة في الحساب، من أطفال وشباب وكهــول وشــيوخ، ذكوراً وإناثاً، معسورين وميسورين، موظفين وطلاباً ومعــلمين، فهذا مظهر خارجي للظاهرة، وليس هو وحده الذي يقصده غرامشي في مقولة (الكتلة التاريخية).

إن مـــا يشكل جوهر هذه المقولة هو اللحام الذي يربط عناصر الكتـــلة بعضها ببعض، هو القوة المحركة والدافعة للمجموع، وهذه القـــوة، هم (المثقفون العضويون) بتعبير غرامشي أيضاً، وهم حسب غرامشي كذلك صنفان، صنف عصري هم المثقفون العضويون داخل الفـــئات (العصرية) من القوى الاجتماعية، كالأطر المثقفة التي تنشر الوعـــي الطـــبقي في صـــفوف العمال مثلاً، وصنف (تقليدي)، هم المـــثقفون العضـــويون داخل الفئات (التقليدية) من المجتمع، كرجال الدين مثلاً الذين لهم سلطة معنوية على الجماهير القروية خارج المدن وداخلها.

ويكـــاد المـــرء أن يلمس هذه الحقيقة، بل هو يلمسها فعلاً، في الصـــورة المـــنقولة إليـــه مـــن الضفة والقطاع، فإلى جانب مثقفين (عصريين) تشاهد سيماهم في لباسهم وعلى وجوههم، هناك مثقفون (تقليديون) نعرفهم من خلال خطب الجمعة وفي الشارع من خلال شعار (الله أكبر) وأيضاً من خلال مظاهر أخرى كتلك التي يعرف بها رجـــال الديـــن المســـيحيون، هؤلاء وأولئك نراهم جميعاً يقودون المظاهـــرات والمسيرات الشعبية ويحركون أو يؤطرون أو يحمون، أو هذه جميعاً، أطفال الحجارة في تحركاتهم، في كرّهم وفي فرّهم، هؤلاء يجسدون المعطى التاريخي الآن في الضفة والقطاع، المعطى الذي تعبر عنه مقولة (الكتلة التاريخية) أحسن تعبير.

وهنا يجزم الجابري بأن مفهوم (الكتلة التاريخية) يعبر أصدق تعبير وأكـــثر إجرائية من المفاهيم الأخرى التي يتخذ منها البعض منا، نحن

المثقفين العرب، أصناماً لفظية نوزع الناس بها توزيعاً، وبدون حساب أو احتساب، إلى (رجعيين) و(تقدميين)، إلى (مثاليين) و(ماديين)، وأيضاً إلى (هرطقيين)، إلى غير ذلك من القوالب الجاهزة، وقائمتها طويلة.

وقد يقال أمام الحالة الفلسطينية، إن ما يحدث في فلسطين حالة خاصة، الشعب الفلسطيني العربي كله من جهة والمحتل الأجنبي الصهيوني من جهة أخرى، وبالتالي فالمعركة واضحة وقيام (الكتلة) ممكن جداً، ولكن الأمر يختلف حينما يكون الصراع داخل قطر لا يحتله الأجنبي، وإنما يحكمه أشخاص من أبناء البلد.

في اعتقاد الجابري أن الأمر يختلف، ولكن الاختلاف هنا في الشكل ولا يعكس بالضرورة اختلافاً في الجوهر، والمسألة الأساسية في مثل هذه الأحوال هي فهم العلاقة القائمة، في لحظة تاريخية ما، بين شكل أو أشكال الظاهرة من جهة وبين مضمونها أو جوهرها من جهة أخرى، والموقف الذي يفرضه التحليل الملموس للواقع الملموس هو أن نتساءل، من يحكم البلد من أبناء البلد؟ هل طبقة، أم فئة، أم أفراد...إلخ؟ أم مزيج و(تكتل) من هذه العناصر جميعاً؟

ومهما يكن، فإذا سلمنا أولاً بأهمية الدور الذي يلعبه المثقف العضوي في كل نضال جماهيري تاريخي، وإذا سلمنا ثانياً بإن المثقفين (التقليديين) هم المثقفون العضويون في صفوف الجماهير القروية وشبه القروية، وإذا سلمنا ثالثاً بإن هذه الجماهير القروية وشبه القروية، هي

التي تشكل حالياً القوة المادية الرئيسية في مجتمعنا العربي (البحريني كذلك) إذا سلمنا بهذا وذاك وذلك، أفلا تكون المهمة الفكرية الأولى والأساسية هي العمل على تحقيق (تحالف) تاريخي معهم، وهنا يختلف الجابري في مفهومه عن غرامشي حيث يقول (ولا أقول كسبهم ولا غزوهم، كما عبر غرامشي الذي كان يتحدث من موقع تشكل فيه الطبقة العاملة والقوى (العصرية)، قوة ذات وزن أكبر كثيراً من وزنهما في المجتمع العربي المعاصر).

وفي هذا المقام يحاول (الجابري) إجراء نوع من التصالح و(المراضاة) مع المقولات الماركسية، حيث يوضح بإن هناك مقولة توظف وترددها الألسن عند (التقدميين)، كمقولة (تحالف العمال والفلاحين)، ويعتقد بان هذا التحالف في وضع كالوضع العربي المختلف عن الوضع الأوروبي أو الروسي إبان انتصار الثورة البلشفية لن يكون له من معنى إلا إذا كان يعني، أولاً وقبل كل شيء، تحالف صنف المثقفين الذين يحركون العمال ومن في معناهم، أو هم قادرون على تحريكهم، مع صنف المثقفين الذين يحركون، أو القادرين وحدهم على تحريك الفلاحين ومن في معناهم ممن ينتمي بوصفه الاجتماعي أو بوصفه الفكري إلى فئة الفلاحين.

(إن تحالف المثقفين العضويين (العصريين) من وطنيين وليبراليين وقوميين وماركسيين مع المثقفين (التقليديين) من أصوليين وسلفيين ووطنيين (اسلاميين) من أجل تعبئة الجماهير وقواها الحية في النضال من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية هو السبيل الوحيد

إلى (تغيير المفكر) في الوطن العربي في كل قطر من أقطاره، المفكر السياسي والمفكر الاجتماعي ثم المفكر السلوكي والأخلاقي الذي هو في الغالب نتيجة من نتائج المفكر العام، الكتلة التاريخية ضرورة للخروج من النفق).

التداعيات الراهنة عربياً حول الدعوة للكتلة التاريخية:

سنشير في هذا الجزء إلى مجموعة من التصريحات الحديثة الصادرة عن القيادات السياسية للأحزاب العربية التي تدعو إلى قيام كتلة تاريخية في بلدانها، فنقلاً عن موقع التجمع الوطني للإصلاح باليمن في الانترنيت، أعلن محمد الحبابي، أحد القادة البارزين في الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية (الحاكم) في المغرب إنه سيقترح خلال المؤتمر السادس لحزبه إقامة علاقات جديدة مع جمعية العدل والإحسان الإسلامية غير المعترف بها، وقال الحبابي عضو المكتب السياسي للاتحاد في مقابلة مع مجلة (كارنيه بوليتيك) الشهرية أن الأمر يتعلق باقتراح شخصي يهدف إلى إقامة علاقة جديدة مع العدل والإحسان، ويرأس جمعية العدل والإحسان الشيخ عبدالسلام ياسين الذي رفعت عنه السلطات المغربية في العام الماضي الإقامة الجبرية التي فرضت عليه لمدة عشر سنوات.

واعتبر الحبابي (٧٥ عاماً) أن (الوضع الذي تشهده البلاد، وخصوصاً مشكلة الشباب، يتطلب إرساء التحديث ويفترض إنشاء كتلة تاريخية تكون بمثابة تحالف بين الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية

والقــوى الـتقدمية من جهة وبين جمعية العدل والإحسان من جهة أخرى، وشدد على ضرورة خلق الكتلة التاريخية في أسرع وقت ممكن من أجل بناء مغرب الغد. ومن موقع جمعية العدل والإحسان المغربية في الأنترنيت، نشرت الجمعية مشروعها الخاص بالحوار بين الأطياف السياســية في المغرب، حيث أشارت إلى أن (المتتبع لساحتنا الفكرية والسياســية يلاحظ أن جل مكونات هذه الساحة ما فتئت تدعو إلى فتح حوار وطني حول العديد من القضايا باعتبار ذلك السبيل الكفيل بتجاوز واقع الأزمة المتفاقمة التي تعيشها بلادنا والطريق الذي بإمكانه أن يحقــق لنا الحد الأدنى من التفاهم والتعاون وتجاوز حالة الشقاق والصــراع الــتي تغذيها باستمرار الأطراف المستفيدة من واقع تمزيق الأمة وجعلها شيعاً متنافرة، وقد توجت هذه الدعوات بطرح مجموعة من المشاريع الحوارية، رغم أن أغلبها بقي حبيس الجهة التي طرحته، ونذكــر مــن ذلك المشاريع، الكتلة التاريخية). ويواصل الموقع طرح رؤيته: (وجماعة العدل والإحسان تضع مسألة الحوار والتواصل على رأس أولوياتها في الدعوة والحركة والعلاقات العامة، وقد جعلت هذه المسألة من أهم أهداف دائرتها السياسية) وتنفيذاً لهذه الدعوة نظمت الدائــرة السياســية لجماعة العدل والإحسان مائدة مستديرة حول موضــوع (الحــوار بين الاضطرار والاختيار) حيث تم تداول أبرز القضايا المرتبطة بالحوار الوطني وتم التركيز على المحاور التالية:

ـــ دواعــي الحــوار الوطني بين الاضطرار التكتيكي والاختيار الاستراتيجي.

ــ مدى توفر شروط الحوار الوطني الذاتية والموضوعية في واقعنا السياسي والفكري.

ــ أهداف الحوار الوطني وآفاقه.

ــ مجالات الحوار الوطني وتقويم المشاريع المطروحة (الكتلة التاريخية- المؤتمر القومي الإسلامي- الميثاق الإسلامي).

ومن جهة أخرى أثار رياض الترك أمين عام الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) في ندوة له قبل اعتقاله أهمية خلق كتلة تاريخية من جميع الأحزاب والتيارات السياسية والرسمية الداعية إلى الإصلاح والديمقراطية وتبني برنامج موحد لخروج سوريا من أزماتها السياسية والاقتصادية.

ومن الجدير بالذكر بإن فكرة الكتلة التاريخية قد دخلت ضمن اهتمامات المثقفين العرب منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي، فلقد أقيمت ندوة دولية تحت عنوان "جرامشي والثقافة" ونظمها المعهد الأعلى للتنشيط الثقافي بتونس بالاشتراك مع المركز الثقافي الإيطالي في فبراير من عام ١٩٨٩م، وهي أول ندوة تخصصية حول أفكار غرامشي حيث كان ضمن أوراق العمل المطروحة فيها ورقة بعنوان (الكتلة التاريخية والهيمنة — من خلال الطبقات المتوسطة والنقابة والفلاحين).

وحسب إحدى المراجع للدراسة القيمة للباحث الطاهر لبيب في كتاب "جرامشي في العالم العربي" يشير إلى مجلة " أطروحات"

التونســـية التي نشرت في عدديها ٥-٦ من عام ١٩٨٤م مقالا حول "الكتلة التاريخية عند غرامشي" وللأسف لم أتمكن من الحصول عليها لإطلاع القارىء على محتوى هذا المقال.

الفصل الثالث

الكتلة التاريخية للبحرين

الفصل الثالث

الكتلة التاريخية للبحرين

نحن هنا لن نتعصب لذات التجربة الغرامشية في إيطاليا أو الفكرة الجابــرية في المغرب وتطبيقاتها على فلسطين والأمة العربية، ولن نهتم بالتسميات ولا بذات المراحل والشروط والمتطلبات التي طرحت أثناء التنظير للكتلة التاريخية عالمياً أو عربياً، إنما نتعامل مع جوهر الفكرة.

لقــد أكدنا في مقالاتنا المنشورة حول الكتلة التاريخية على جملة من المحاور، وهي محاور من الضروري أن تكون حاضرة كشرط يقتنع بــه المرء وهو يجادل حول الكتلة التاريخية، إذ أنه بدون هذا الاقتناع فــإن المجادلة ستكون تماماً كصراع بين الصلعان على امتلاك المشط، ويمكن تلخيص هذه المحاور على النحو التالي:

١ ــ إن الكتــلة الــتاريخية أصــبحت ضــرورة وطنية لإزالة الاحــتقانات والاصطفاف الإثني والطائفي والتعصب الحزبي المعتمد عــلى الموروث الماضوي والذكريات، وليس على البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

٢ ـــ إن مـــن يقـــرع جـــرس الكتلة التاريخية هو ذلك المثقف السياســـي (المثقف العضوي أو المثقف المكثف على حسب أطروحة غرامشـــي) وهـــو المـــثقف السياسي المتحرر (نسبياً) من ضغوطات المـــوروث الماضوي والمختلف عن السياسي البرغماتي المقيد بحسابات المنافســـة السياســـية ومـــراعاة متطلبات الحماس والتأييد المطلوبين لاكتساحه سياسياً!! الأمر الذي يفرض عليه المراوغة والتبرير.

٣ ـــ الكتـــلة الـــتاريخية تتطلب- في اعتقادي- إعادة النظر في العديـــد من الثوابت الأيديولوجية والسياسية للتيارات السياسية التي كـــانت سائدة في المراحل السابقة، خاصة المعنيين في الحركة القومية والـــثورية العـــربية والإســـلامية الوطنية، وذلك بهدف تحديد نقاط الضعف فيها وأسباب إخفاقها دون تعصب أو اعتقاد بأن النقد الموجه يعني التشهير والتصغير لهذه الحركات.

٤ ـــ وفي ضـــوء الـــنقطة (٣) أعلاه فإنه من الممكن القول بأن الحركات اليسارية والقومية والماركسية كانت منذ انتشارها قد عبرت عـــن تطلعات (النخبة العصرية) من العمال والطلاب والجماهير غير المنظمة، وأهملت إهمالاً واضحاً (النخبة التقليدية) وما تستقطبه بالفعل والإقـــناع أو بالقوة والترهيب من قطاعات عريضة من سكان الريف وفقراء المدن والشرائح العريضة من العاطلين وشبه العاطلين، والعكس صـــحيح، فالنخبة التقليدية أهملت أو لم تستطع في تلك المرحلة إقناع النخـــبة العصـــرية وذلك بسبب ارتباطها بأدوات الحضارة العصرية وعدم موافقتها على نوع التطبيع الذي ينادون به للإسلام.

٥ ـــ لابد بالتالي أن نتفق على هذا الانقسام الأيديولوجي الذي يعكـــس بصـــدق الواقع العربي، البحريني أيضاً، ونعترف بوجود بنى اقتصادية واجتماعية وفكرية حديثة تجد تعبيرها الأيديولوجي في فكر النخـــبة العصـــرية وبرامجها، إضافة إلى اعترافنا بوجود بنى اقتصادية واجتماعية وفكرية (تقليدية) تجد هي الأخرى تعبيرها الأيديولوجي في فكر النخبة التقليدية ومخايلها.

٦ ـــ متطلـــبات الكتـــلة التاريخية، في ضوء المحاور المشار إليها أعلاه، تتمثل في الثوابت التالية:

أ ـــ قيام نوع من الإجماع بين جميع التيارات السياسية والطبقات الاجتماعية والفئات والشرائح، بما فيها الطبقة الحاكمة وبخاصة تلك الشريحة الداعية للإصلاح السياسي حول الأولويات والثوابت.

ب ـــ الاعـــتراف بوجود التعددية السياسية والفكرية والثقافية وحق الآخر في الوجود بدون شروط عقائدية أو أيديولوجية.

ج ـــ الاتفـــاق حـــول قضايا وأهداف وطنية تفرضها الظروف الراهـــنة، وهي قضايا تتفق حولها راهناً التيارات السياسية الفاعلة في المجتمع ومنها على سبيل المثال:

ـــ الحاجـــة إلى تنمية بشرية شاملة، بكل المتطلبات المعروفة لمثل هـــذه التـــنمية الموجودة في أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو تجـــارب الـــدول الـــتي حققـــت نجاحات ملموسة واضحة في هذا

الخصـــوص، وهـــي تنمية ذات أبعاد إنسانية واجتماعية تختلف عما تطـــرحها سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إبان صـــراع المعســـكرين الاشتراكي والرأسمالي، التي بدأت تميل تدريجياً صوب العقلنة والأنسنة في العقد الأخير من القرن الماضي.

ــ الحاجـــة إلى إقرار ديمقراطية حقيقية وتعددية واضحة بحيث تعطي الشرعية لممارسة سلطة الحكم والشرعية للمعارضة.

ــ الحاجـــة إلى الحراك السياسي والانتقال من ولاء لآخر دون تعصب أو تحزب، بل من خلال الاقتناع بالبرنامج السياسي المطروح لكل تيار (جمعية سياسية في وقتنا الراهن)، وهذا الأمر المتعارف عليه طـــبيعياً في المجـــتمعات الديمقـــراطية العريقة، يعني البداية الحقيقية في الـــتخفيف من الولاءات والعصبويات المعتمدة على الماضي والتاريخ الوطني المجيد لهذا الحزب أو ذاك، أو التعصب للطائفة.

وأعـــتقد بأن وجود مثقفين عضويين وتقليديين حسب المفهوم الغرامشي أو الجابري يتفقون على هذه الثوابت كفيل بتأسيس النواة الجنينية للكتلة المرتقبة.

د ــ أمامـــنا مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية وهي أيضاً على سبيل المثال:

ــ تكـــريس مؤسســـات ديمقراطية، وفصل السلطات، ووجود ســـلطات تشـــريعية وقضائية وتنفيذية مستقلة من جهة ومتعاونة من

جهة ثانية، إضافة إلى تقوية مؤسسات المجتمع المدني السياسية (الأحزاب = الجمعيات السياسية) والأهلية الأخرى كصمامات أمان لمنع أية انتكاسة للتجربة، فضلاً عن تكريس الحقوق العامة والخاصة والحريات بكافة أشكالها.

ـ تكريس الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب الواحد ومقاومة جميع أنواع النزعات الطائفية وتثبيت مبدأ المواطنة ودولة القانون والمؤسسات، وبالتالي مقاومة وفضح كافة أنواع الفساد السياسي والإداري وتحديد معايير واضحة تشريعاً وتسيساً للرقابة والمحاسبة.

ـ إيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية وأهمها، التخفيف النوعي من ظاهرة البطالة وإيجاد السبل الكفيلة لتوفير فرص عمل جديدة للداخلين الجدد في سوق العمل، ومشكلة الإسكان، التلوث البيئي، المسألة المائية، تنويع مصادر الدخل القومي، الفقر، إعمار القرى والمدن، تحسين مستوى الدخل، تجديد وعصرنة التعليم العام والصحة والخدمات العامة الأخرى كالكهرباء والهاتف والمواصلات العامة..إلخ.

هـ ـ إن هذه الأهداف أصبحت شرط الوجود لأية نهضة أو تقدم وشرط ولوج المستقبل بتحدياته واستحقاقاته المعمولة وشرط الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، وهي أهداف كبرى وصعبة التحقيق، وخطيرة، تتطلب حقيقة كتلة تاريخية تتولى تحقيقها، لأنها أهداف لا تستطيع أية طبقة أو فئة أو حزب أو جماعة أو طائفة

بمفـــردها القيـــام بها، لذلك فإن المطلوب قيام كتلة تاريخية لا ترتبط بالمشـــاريع الأيديولوجيـــة الـــتي تثير تلك الانشقاقات (الوهمية) في حقيقتها، بل تنطلق من الحاجات والأهداف المشتركة.

و ــ إن هـــذه الكتلة التاريخية ليست أبدية، بل لابد أن يأتي يوم تكـــون فيه قد أنجزت مهمتها، عند هذه النقطة لابد أن نتوقف قليلاً وبعقل متحرر تماماً من الموروث الماضي:

ــ إن هـــذه الأهداف السياسية والاقتصادية، الصعبة والخطيرة والـــتي تحتاج إلى زمن طويل نسبياً لإنجازها بحاجة إلى قناعة حقيقية بعيـــدة عـــن الانتهازية السياسية والمصلحة الحزبية الضيقة والعصبوية العقائديـــة والأيديولوجيـــة والطائفية والحزبية، قريبة جداً من تأييد الكفـــاءات المتخصصة والكوادر المتمكنة في أن تكون كتلة متجانسة نوعيـــاً ونســـبياً في أية تجربة تشريعية قادمة من أجل إن تتمكن من الاتفاق الوطني المخلص البعيد عن كافة تلك العصبويات والمصلحيات في تطهير التشريعات واقرار القوانين ومراقبة ومحاسبة السلطة التنفيذية حـــتى تـــتمكن من إنجاز هذه المهام ولتتمكن من فضح أية محاولات لعرقلتها أو (إفسادها ورشوتها!!).

ــ إنهـــا تجربة، حلم، نحتاج إلى مثقفين سياسيين مقتنعين بذلك، وليس برغماتيين انتهازيين نرجسيين مصلحيين يحبون البروز والتسلق دون اعتبار لمصلحة هذا الشعب الذي يستحق حقاً أن يستقر روحياً ومعـــنوياً ومادياً بعد معاناة واضطهاد طويلين عانى فيها القهر والظلم

والفقــر والتوزيع غير العادل للثروة الوطنية والتمييز الطبقي والطائفي والإثــني، لذلــك فإن وجود مثل هؤلاء المثقفين العضويين ومن كل الأطياف السياسية في البلاد كفيل بأن يخلق تجربة نوعية جديدة تتميز عــن العديد من التجارب غير الناجحة في أن تتحول التجربة البرلمانية بعد مدة زمنية إلى نقمة بدلاً أن تكون نعمة على الشعب، إن تتشتت الجهــود والطاقات، أن تنخلق معارضة من أجل المعارضة فقط لزيادة الرصــيد، أن تتوسع الهوة والأحقاد بين التيارات السياسية، أن، وأن، وأن، ولكــن إذا مــا أسسنا من الآن ثوابت وطنية فإن بالإمكان أن نحــول جــزءاً كــبيراً من (ما ينبغي أن يكون) إلى (ما هو كائن حقاً)!!

ـــ في اعتقادي أن الاصطفاف السياسي الحاصل في هذه المرحلة بعــض منه ينحو صوب جوهر الكتلة التاريخية على مستوى كل تيار وبعضــه يــنحو بعيداً عن ذلك، فجمعية العمل الوطني الديمقراطي كتنظــيم سياسي أخذت تنحو صوب تناغم تيار يساري ذو جذور قومية مع تيارات قومية وبعثية ومستقلة ويسارية وليبرالية وديمقراطية وإســلامية متــنورة ومتفتحة بحيث أشار برنامجها السياسي إلى ذلك واعتبرت نفسها جزءاً من الهوية العربية الإسلامية والتسامح والتعددية السياســية والفكــرية وحتى الإثنية، وهو تناغم أخذت به- ولغاية تاريخــه- تتقارب هذه التيارات وتتوحد حول برنامج سياسي واحد وتنظيم واحد وانطلاقة واحدة وأهداف واحدة بعيداً عن العصبويات

الماضية تنظيمياً وأيديولوجياً وسياسياً، ضمن قناعة بإن المرحلة الراهنة والقادمة بحاجة إلى عقل جديد وتنظيم جديد وحركة جديدة.

الفصل الرابع

الظروف الدولية والعربية والإسلامية والمحلية الدافعة لتأسيس الكتلة التاريخية

الفصل الرابع

الظروف الدولية والعربية والإسلامية والمحلية الدافعة لتأسيس الكتلة التاريخية

ـ يراهن غرامشي على اللحظة التاريخية ووجود الإرادة المجتمعية في تغيير مجرى التاريخ، وفي مجتمعنا- أعتقد بإن اللحظة التاريخية لتأسيس شيء جديد قد توفرت حقاً بعد التصويت على ميثاق العمل الوطني وذلك لعدة أسباب منها:

١ ـ الحال الدولي: ونقصد بها الاصطفاف الأيديولوجي والسياسي الذي كان سائداً في مرحلة الصراع بين المعسكرين، بين النموذجين الاشتراكي بتنوعاته السوفياتية، والصينية والتجارب الأخرى من جهة والرأسمالي من جهة ثانية. فلقد كانت الحركات السياسية المتبنية لنظريات الماركسية السوفياتية أو المستقلة أو المتأثرة بها تمارس فعلها النضالي في معظم الأحيان ضمن تبني مواضيع خلافية ليست نابعة من واقعها الفعلي، لا اجتماعياً ولا اقتصادياً وفكرياً، بل كان الدفاع عن موقف سياسي عالمي أو عربي يأتي انعكاساً للموقف

الـــدولي، أي أنها كانت تناضل بالنيابة عن الآخرين بحكم ارتباطها الأيديولوجـــي والفكري والسياسي بهذا المعسكر أو ذلك النموذج، عـــلى الأقل في أغلبية المواقف والمحطات، وخذ مثالاً على ذلك، تلك المجـــادلات النظرية حول القضية الفلسطينية والكيان الصهيوني ومدى شرعية وجوده من عدمه، وكذلك حول الوحدة العربية أو وجود أمة عـــربية واحـــدة من عدم وجودها وشروط مكوناتها ومنها المكون الاقتصادي، وكان واضحاً أن هذه الصراعات الفكرية لم تكن نتاج تحـــليل وتشـــخيص للواقع العربي من عقول عربية بل هي انعكاس لمواقـــف سياســـية دولية، وخاصة سوفياتية وصينية وغيرها، والمسألة تنطـــبق عـــلى مواقـــف عـــربية أو دولية أخرى، وبانهيار المعسكر الاشتراكي وفشل التجربة الاشتراكية بنموذجها السوفياتي، أصبحت هـــذه الحـــركات متحررة بشكل كامل من المرجعيات والارتباطات الدوليـــة، فضـــلاً عن المراجعات النقدية للنظرية الاشتراكية العلمية وثوابـــتها ومرتكـــزاتها، وأهمها تلك المرتبطة بالقراءة النصية للمادية الـــتاريخية التقليدية المعروفة والمرتبطة بالتحليل الماركسي لمراحل تطور المجـــتمعات الأوروبيـــة، أو بمفهـــوم التحالف العمالي الفلاحي أو بديكـــتاتورية البروليتاريا على سدة الحكم في تلك البلدان. إنها إذن لحظـــة تاريخية مناسبة بأن تغربل تلك الحركات ذاتها تنظيمياً وفكرياً وتكتشـــف بـــأن مجمل اختلافاتها وتمايزاتها الأيديولوجية والسياسية أصـــبحت وهميـــة ومرتبطة بحالات نفسية وماضوية ولا ارتباط بينها وبين الواقع الفعلي، والمسألة بحاجة إلى جرأة وشجاعة في التحرر أولاً

من بنية ومنهجية التفكير القديم وثانياً من الأشكال السابقة والذوبان في تجربة جديدة لا تعيقها الحالة الدولية الراهنة.

٢ ـــ **الحال العربي:** هي أيضاً أصبحت تخدم حركاتنا السياسية وتياراتـــنا الديمقـــراطية الوطنية، فلقد كانت النماذج العربية المرتبطة بشكل وثيق ببنية الحركات القومية الناصرية أو البعثية أو الاشتراكية العـــربية، نمـــاذج كشـــفت عبر تجربتها في الحكم فشلها بإن تخلق مشـــاريعها القومية الناجحة، وبعيداً عن أسباب عدم تمكنها من نجاح الـــتجربة أو فشلها، فإن النموذج الناصري قد سقط فعلياً بعد هزيمة ١٩٦٧م والـــنموذج البعـــثي قـــد زال بـــريقه بعد هيمنة الأشكال الديكـــتاتورية في كل من العراق وسوريا والانشقاقات التي حصلت وتحويل الحكم /النموذج من حكم ديمقراطي قومي إلى فردي طائفي، وبســـقوط نظام صدام حسين أصبح النموذج البعثي في وضع صعب تمامـــاً كوضع الأحزاب الشيوعية التقليدية العربية التي ارتبكت فكرياً وتنظيمياً بسقوط الاتحاد السوفيتي، والنموذج الاشتراكي الذي كان يـــراهن عـــليه في الـــيمن إبان حكم الجبهة القومية في جنوب اليمن وبعدهـــا الحـــزب الاشتراكي اليمني قد كشف عدم قدرته في بناء الاشـــتراكية في دولـــة عربية واحدة لا تمتلك المقومات الاقتصادية والاجتماعية لمثل هذه التجربة، وبفشل هذه النماذج العربية، أصبحت الحـــركات السياســـية القومية والبعثية والناصرية والاشتراكية العربية مـــتحررة مـــن المرجعيات، أو من المفروض أن تتحرر وتخلق لنفسها تجربـــتها الخاصـــة المحلية، تتشرب بروح وجوهر الأفكار القومية من الإيمان المطلق بالقومية وبالوحدة العربية وبأصالة هذه الأفكار وتتحرر

من التجارب تماماً مثلما المطلوب من الحركات اليسارية المرتبطة بالنماذج العالمية أن تتحرر من هذه النماذج وتخلق تجربتها المحلية، تراعي كلها خصوصيات المنطقة ومسار تطورها الاقتصادي وبنيتها الطبقية الاجتماعية واعتبار الدين الإسلامي الحنيف مكوناً أساسياً من مكوناتها لا يمكن إهماله أو إبعاده، فهو إحدى الروافع الوطنية تماماً كالرافعة الطبقية والأيديولوجية، لذلك فإن اللحظة التاريخية الراهنة أصبحت مناسبة لمثل هذه الحركات أن تخلق تجربتها مع الآخرين الذين كانوا مختلفين معها أيديولوجياً وسياسياً وأصبحوا متفقين معها في أغلبية المواقف العربية والفكرية، وعليها بالتالي أن تتحرر من الموروث الماضوي وتزيل الحاجز النفسي لتبدأ عمليات الاندماج والذوبان لتأسيس الكتلة العربية القومية التقدمية في البلاد.

٣ ــ الحال الإسلامي: النماذج الإسلامية السياسية هي أيضاً كشفت عدم تمكنها بأن تكون نماذج صالحة لواقعنا المحلي، فالثورة الإيرانية الإسلامية التي كانت ملهمة أساسية للعديد من الحركات الإسلامية الشيعية الوطنية بل حتى بعض الحركات والشخصيات السنية الوطنية في العالم العربي، قد مرت بتحولات نوعية واضحة، ومن يقارن بين أهداف وشعارات واندفاعات الثورة في بدايتها إبان حكم الإمام الخميني وبين المرحلة الراهنة يستشف مدى التحولات الفكرية والسياسية التي أصابت التجربة الإيرانية، ومدى الواقعية والعقلانية التي بدأت تتسرب رويداً رويداً في هذه التجربة التي أصبحت تعي بأن مرحلة الثورة تختلف تماماً عن مرحلة الدولة، وهي تجربة شبيهة بالثورات الاشتراكية التي كانت في مرحلة الثورة مندفعة

بشعاراتها الثورية لتصبح عقلانية تراعي الظروف والمعطيات الدولية والإقليمية والمصلحة الذاتية المحلية على حساب أطروحاتها الأممية أو الإسلامية العامة، ورغم أن الصراعات بين القوى الإسلامية المحافظة والليبرالية لم تحسم إلاّ أن النموذج أصبح باهتاً لدى العديد من الحركات السياسية الإسلامية، وبالتالي أصبحت الحاجة إلى مراجعة نقدية وإعادة النظر في بنية التفكير والمعرفة والمرجعيات تتلاءم ومع خصوصيات كل دولة ومنها البحرين، حاجة ضرورية لكل حركة تطمح بأن تصبح رقماً فاعلاً في الواقع المحلي، والنماذج الأخرى لا تختلف في مضمونها عن ذات التجربة الإيرانية، فالتجربة السودانية أو الأفغانية أو السعودية، هي كلها نماذج إسلامية باهتة لا يمكن أن تصبح صالحة للواقع المحلي، ولقد كانت تجربة تركيا إبان حكم الحزب الإسلامي تجربة بمقدورها أن تغير العديد من المفاهيم لو سمح لها أن تستمر، فهي التجربة الإسلامية الوحيدة التي مارس فيها حزب إسلامي السياسة الفعلية في ظل ظروف ومعطيات دولية ومحلية أرغمته أن يتنازل عن العديد من يوتوبياتها الأخلاقية والفكرية، وتقتنع بأن اقتحام عالم السياسة يعني عدم المقدرة على تجسيد كل الأفكار التي يعتقد بأنها صالحة لكل زمان ومكان. ولكن يبدو أن الإمبريالية الرأسمالية والعلمانية المتطرفة لم تع أهمية ترك مثل هذه التجربة الإسلامية في مجتمع مدني بأن تأخذ مداها الواقعي ليكتشف بأن هذه الأحزاب السياسية الإسلامية عندما تقتحم في محددات ومقومات السياسي فإنها لن تختلف عن أية أحزاب أخرى سوى في الشكليات،

ولذلك فإن الحركات السياسية الإسلامية المحلية أمام عدم وجود نماذج ناجحة بالمطلق إسلامياً أصبحت مفروضاً عليها أن تبحث عن تجربتها الخاصة التي تراعي خصوصيات البحرين بمواردها المحدودة جداً وصغر حجمها وضرورة البحث عن حلول اقتصادية قد تصطدم في جزئيات عديدة منها مع ثوابتها. ومنها أهمية وضرورة التعاون مع قوى المجتمع الأخرى، العلمانية والتقدمية والوطنية والديمقراطية والتنسيق معها، بل أحياناً التحالف الانتخابي معها من أجل إنجاح الكفاءات القادرة على تحديد ومراقبة التنفيذ لإيجاد الحلول الكفيلة بإنهاء الأزمات الاقتصادية في البلاد!!!

٤ ـ **حال العولمة:** وهي حالة نسفت العديد من المفاهيم والثوابت وأفرزت واقعاً جديداً على الصعيد العالمي عكس ذاته بشكل واضح على الواقع المحلي، ودون الدخول في كافة أبعاد العولمة الاقتصادية (انفتاح الأسواق وإضعاف دور الصناعات الوطنية المدعومة وأهمية التكتلات الإقليمية) والسياسية (الانكشاف وإضعاف السيادة الوطنية عبر التدخلات العسكرية أو تحت ستار حماية حقوق الإنسان أو محاربة الإرهاب) والثقافية والإعلامية..إلخ، أقول دون الدخول في أبعاد العولمة، لابد أن نعي بأن هناك تحديات كبيرة تواجه مجتمعنا، خاصة استحقاقات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (wto) ولايمكن حصانة هذا المجتمع دون تأسيس كتلة وطنية شاملة تضم كافة القوى الفاعلة سياسياً من تيارات المعارضة التقليدية أو التيارات والحركات والجمعيات السياسية الوطنية الديمقراطية الوطنية واليسارية

والإســلامية، إضافة إلى البرجوازية الوطنية فضلاً عن الحكم، فهناك تحديـات لا يمكن إلا أن تكون كافة هذه القوى في كتلة واحدة من أجــل الاســتفادة من ثمار العولمة والمشاركة الإيجابية فيها من جهة وحمايــة الهوية الوطنية والقومية وثقافتنا ومقومات وثوابت حضارتنا العربية الإسلامية، وصناعاتنا الوطنية الفتية من جهة ثانية.

فلقد كان واضحاً من احتجاجات (سياتل) على سبيل المثال بأن هناك مقاومة شعبية ومدنية من أحزاب وتكتلات عمالية وبيئية غربية ضــد العولمــة الرأسمالية، بيد أن أحد المؤشرات المهمة بإن من ضمن احتجاجات النقابات العمالية التي تمثل الطبقة ذات الأجور المنخفضة وبالــتالي ذات التكاليف القليلة بالنسبة لهذه الصناعات وذلك تحت حجــة بأن انتقال هذه الصناعات خارج الدول الرأسمالية يعني المزيد من البطالة في صفوف العمال في الدول الرأسمالية، في حين أن الدول النامية في هذا البعد، ترى بإن انتقال الصناعات والاستثمارات سوف توفر المزيد من فرص العمل للباحثين عن عمل والعاطلين، الأمر الذي يعطي مؤشراً بإن هناك حالة جديدة على الصعيد الأممي، وهو المؤشر الــذي يمكن ترجمته بتفاقم التناقض بين مصالح الطبقة العاملة الغربية والطبقة العاملة في الدول النامية، وهي حالة جديدة لم تكن متواجدة في المرحلة السابقة إبان الصراع بين المعسكرين إلا في أشكالها الجنينية البســيطة، إضــافة إلى أن إحدى إفرازات العولمة، الإضرار الواضح بالصــناعات الوطــنية الفتية المحلية وذلك عبر الضغط برفع الحماية الحكومية بكافة أشكالها وتجسيد مبدأ المنافسة الخالصة، وهي منافسة،

أعتقد بإن صناعاتنا الوطنية لن تتمكن من تحقيق الميزة النسبية فيها بحكم تواضع ثقلها قياساً للكارتلات التي ستقتحم الأسواق العربية والخليجية، بعمالتها وشروطها، الأمر الذي يفرض التحالف الوطني مع البرجوازية الوطنية لحماية صناعاتنا الوطنية وأن تقف مؤسسات المجتمع المدني ومنها الأحزاب السياسية (الجمعيات السياسية) وأصحاب الأعمال والحكومة صفاً واحداً، وكتلة واحدة للحصول على أفضل النتائج وأقل الخسائر، إنه التحدي الوطني الجديد، الذي يحتاج إلى عقل جديد لعالم جديد أخذ يتأسس أمامنا، عالم نسف ثوابت نظرية، كوحدة الطبقة العاملة العالمية وكوجود تناقض جوهري بين الطبقة العاملة والبرجوازية، فإذا بالعولمة الاقتصادية تحتم علينا التحالف الاستراتيجي بين الطبقات لمواجهة الخارج وخلق تكتل وتحالف استراتيجي عربي لمواجهة الكارتلات المعولمة، فضلاً عن إفرازات العولمة الثقافية والإعلامية التي تفرض علينا العمل المشترك كتيارات ديمقراطية يسارية وقومية وإسلامية لحصانة هويتنا العربية الإسلامية التي بدونها تتحول مجتمعنا إلى مجتمع مغترب هجين لا يمكنه أن يشارك العالم مشاركة إيجابية في عولمته، وبتصالح هذه التيارات وتأسيس كتلة تاريخية قوية في هذه اللحظة التاريخية ومن خلال وعي وإرادة مجتمعية صادقة يتمكن هذا المجتمع أن يقتحم متطلبات العولمة بثقة وقناعة دون خوف من ذوبان، نتمكن من أن نستفيد من ثمارها الإيجابية الكبيرة والمفيدة لمجتمعنا ومستقبلنا، نهمش من خلالها كافة الأطروحات المتطرفة اليسارية الطفولية الرافضة للانفتاح الإنساني

والمستطرفة الإسلامية الخائفة من الانفتاح العالمي، وبالطبع فإن هذه الدعوة ستواجه بمقاومة من دعاة الاغتراب الكامل والاعتماد على الثقافة والحضارة الرأسمالية الغربية وهو تيار موجود بوصلته دائماً موجهة صوب إضعاف بل القضاء على التيارات والحركات السياسية والاجتماعية الإسلامية تحت تبريرات الظلامية والتخلف، كما ستواجه مقاومة من دعاة السلفية الرافضة للانفتاح الإنساني !.

حال ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م:

إن الهجوم الإرهابي على الرمزين الأساسيين للنظام الرأسمالي الأمريكي في كل من نيويورك (الاقتصاد) وواشنطن (القوة العسكرية) يعتبر نقطة تحول في السياسة الخارجية وحتى الداخلية للنظام الأمريكي، وهو تحول شبيه بانهيار جدار برلين، حيث كان هذا الانهيار بداية النهاية لمعسكر اشتراكي دام حوالي ٧٠ سنة، وإن كان النظام الرأسمالي وعبر الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مر فيها قادراً على تجديد نفسه عند كل محطة، ابتداءً من تبني مشروع مارشال بعد الحرب الكونية الثانية، مروراً بتبني النظام الرأسمالي لنظرية كينز الاقتصادية وما تعنيه من تحولات في مفاهيم عديدة كحق وشرعية تدخل الدولة في تعديل مسارات الاقتصاد وبالتالي انتهاء المقولة الاقتصادية الرأسمالية الخالصة لآدم سميث بوجود القوة الخفية القادرة على تعديل اختلالات العرض والطلب في الاقتصاد، وانتهاءً بتعويم الدولار وانهاء نظام الذهب وبالتالي انهيار نظام بريتون وودز الذي

أسس بعد الحرب و لم يوافق عليه الاتحاد السوفياتي آنذك، بيد أن هذه الوتـيرة المتسارعة في تجديد الرأسمالية لنفسها أمام كل أزمة تواجهها إبـان صراعها مع الاشتراكية ومعسكرها لم تستمر بذات الوتيرة بعد انهيـار المعسكر المنافس لها، بل بالعكس استمرت الرأسمالية الأمريكية مـنذ بدايـة العقد الأخير من القرن الماضي تمارس ذات السياسات العسـكرية والسياسية والاقتصادية وكأن شيئاً لم يتغير، بل بالعكس بدأت تتبنى أطروحات في جوهرها استمراراً لأهمية وجود عدو تحشد ضـده كل الطاقات والجهود كأطروحة صدام الحضارات أو فرض الـنمط الرأسمالي الراهن على العالم من خلال التبشير بأطروحة نهاية الـتاريخ، فـإذا بكارثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١م تعيد الوعي لدى هذا النظام، إذ كشفت بأن استمرار ذات السياسات قد أدى إلى الأضرار الكـبيرة بهيـبة الـرأسمالية الأمريكية، وبغض النظر عمن وراء هذه العمليات أو مدى معرفة البيت الأبيض للمخطط مسبقاً، إلا أن الآثار المستقبلية للخطوات الأمريكية الراهنة لها علاقة مباشرة بمصالح وهوية مجتمعاتنا العربية الإسلامية، ولها علاقة بالتالي بفكرة (الكتلة التاريخية)، خاصـة إذا ما تمكنت الأجنحة اليمينية والصهيونية- كما هو حاصل راهـناً- من تنفيذ استراتيجيتها، وبالتحالف مع الأجنحة الاقتصادية السياسـية ذات العلاقة الوثيقة بالصناعة العسكرية التي لن تعيش إلا على إشعال الأزمات، أزمة تلو أزمة.

إن تداعيات سياسة محاربة الإرهاب وبالطريقة الأمريكية الراهنة تعني بدء معركة حقيقية مع الحركات الإسلامية الوطنية ومع الأنظمة

الإســـلامية الوطــنية، بل تعني بدء معركة حقيقية مع كافة حركات الـــتحرر الوطـــني في فلسطين أو في أي مكان آخر، وعلى الحركات اليسارية والليبرالية والقومية أن تعي هذه اللعبة الأمريكية وتمارس معها أقصى درجات الحذر بعيداً عن المصالح الآنية والبرغماتية التي قد ترى بعض هذه الحركات أن من مصلحتها الوقوف مع السياسة الأمريكية مـــن أجل ضرب وإضعاف الحركة الإسلامية الوطنية المنافسة لها في الســاحة الفكـــرية والثقافية والاجتماعية وأيضاً السياسية، تماماً كما وقفـــت بعض هذه الحركات مع الأمريكان في عدوانها على العراق، فـــإذا بالعدوان الأمريكي وبقاء أساطيلها وقواعدها استمر رغم انتهاء المبرر الرئيسي لوجودها والمتمثل بانتهاء الوجود العراقي في الكويت، وكذا الحال في الغزو الأمريكي على العراق تحت حجة إسقاط النظام القمعـــي الصدامي حيث وقف البعض موقف الحياد الإيجابي دون أن يعي بإن الامبريالية الأمريكية بعد احتلالها للعراق وسقوط نظام صدام لـــن تسمح لهذه القوى بأن تدير سياسة العراق إدارة مستقلة وحرة سياسياً واقتصادياً وتعليمياً.

نعـــم، لقـــد وقفـــت التيارات الإسلامية بكل تلاوينها في فترة الســـبعينات وقبـــلها الســـتينات مـــع الأنظمة العربية الرجعية ومع السياســـات الأمريكية ضد الحركات اليسارية والقومية الثورية تحت حجـــة محاربـــة الشيوعية، وكانت هي وتلك الأنظمة أدوات لصالح السياسة الأمريكية في صراعها الأيديولوجي مع المعسكر الاشتراكي، ولقـــد تضـــررت الحـــركات اليسارية كثيراً من جراء هذا التحالف

المـرجعي الإسلامي الأمريكي آنذاك، إلا أن تطوراً كبيراً حصل في مرحلة الثمانينات تمثل ببروز الإسلام السياسي المعادي للإمبريالية، إذ تحولت معظم هذه التيارات الإسلامية العقائدية الخالصة إلى تيارات سياسية تبنت مواقف وطنية ومارست الفعل الوطني تجاه القضايا القومية أو القضايا المحلية، وبدأت التحولات الفكرية والسياسية تصيب هذه الحركات لدرجة أن بعضها اقترب كثيراً سياسياً وكفاحياً مع مضمون وجوهر التيارات الوطنية الديمقراطية القومية واليسارية، وإن بقيت أجزاء من التيارات الإسلامية في مواقعها العقائدية المناهضة لكل فكر تقدمي ووطني.

أمام هكذا واقع متغير فإن الهجمة المتوقعة للسياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية سوف تمس حتى تلك الحركات الإسلامية الوطنية المناضلة كحزب الله وحركة حماس والجهاد الإسلامي وغيرها بجانب الحركات الأصولية والسلفية والمتطرفة المؤيدة للممارسات الإرهابية، ولذلك فإن على الحركات اليسارية والقومية أن لا تمارس سياسة "يوم لنا ويوم علينا" وآن الأوآن الآن على الحركات الإسلامية مثلما كان في فترة السبعينات عليها، ذلك أن هذه السياسة تخلق حالة من الاحتقان والعداوة والنفور بين أبناء الحضارة الواحدة. والمطلوب الوقوف مع كافة الحركات الإسلامية الوطنية وتأسيس جبهة وطنية إسلامية ديمقراطية لمواجهة السياسات الأمريكية الهادفة ضرب أبناء ذات الحضارة بعضهم مع بعض. هذا على الصعيد القومي والذي ينطبق على الصعيد المحلي أيضاً، ومن هنا تأتي أهمية الكتلة التاريخية في

بناء حركة مجتمعية تتكاتف فيها جهود جميع التيارات السياسية والفكرية الإسلامية الوطنية مع الليبرالية واليسارية والقومية من أجل حماية الوحدة الوطنية في مواجهة السياسات الأمريكية الهادفة إلى تأجيج الصراع بين أبناء الحضارة الواحدة، وهي فرصة سانحة للاتفاق على ثوابت وطنية بين تيارات المجتمع الواحد، تماماً مثلما توجد ثوابت وطنية بين جميع الأحزاب والطبقات في المجتمع الغربي مهما اختلفت أيديولوجياتها أو منطلقاتها، فجميعها من الرأسماليين والشيوعيين والمسيحيين والملحدين والوجوديين والاشتراكيين والديمقراطيين وحركات الخضر و..إلخ يتفقون على ثوابت أهمها تداول السلطة والتعددية وحماية الحريات والحفاظ على قيم الديمقراطية والمصالح الكبرى للنظام الغربي وغيرها من الثوابت التي تجلت بشكل واضح في المحطات المفصلية للقارة الأوروبية مثلاً كالحروب الكونية الأولى والثانية أو في مواجهة مخاطر أو تهديدات لمصالحها مثلما حدث في حرب الخليج الثانية، ورغم اختلافنا مع بعض هذه التوجهات إلا إنها تؤكد بأن عند الأزمات تتخلق كتلة غربية في مواجهة مخاطر قادمة من خارج حضارتها، والأحرى بنا كأبناء حضارة عربية إسلامية تمتلك هويتها وثقافتها ونظام معرفي متنوع أن تؤسس لنفسها ثوابت بين تياراتها الفكرية والسياسية تكون هي المظلة الكبرى التي تحتها تتصارع الأفكار والبرامج وتجسد مقولة جدلية مختصرها "وحدة الأضداد".

الحال المحلي:

لقد مرت على البلاد محطات سياسية تجسدت فيها فكرة الكتلة التاريخية أهمها محطة الخمسينات حينما تمكنت الشخصيات الوطنية من توحيد مواقفها في هيئة الاتحاد الوطني التي تمكنت من خلال وحدتها إجهاض سياسة الاستعمار البريطاني "فرق تسد" لتتوحد الشخصيات مـــن الطائفتين في مواقفها الوطنية وتترفع عن المصالح الضيقة للطائفة وتطـــرح بـــرنامجاً سياسيا وطنياً كان له الأثر الكبير في توحيد كافة القـــوى الشـــعبية. وتجسدت فكرة الكتلة التاريخية مرة أخرى إبان ادعاءات شاه إيران تجاه البحرين، الأمر الذي وحد كافة المواقف ومن كافـــة القـــوى السياسية والشخصيات حيث تم الاتفاق الوطني على عروبة البحرين ورفض ربطها بالإمبراطورية الإيرانية، وتكررت ذات الوحـــدة في المواقف بين كافة التيارات السياسية في المجلس الوطني، حـــين اتفقت الكتل النيابية الإسلامية واليسارية والليبرالية على رفض تمريـــر قانون أمن الدولة سيئ الصيت. وفي مرحلة التسعينات تكتلت كافة القوى السياسية الإسلامية الوطنية واليسارية الوطنية تحت مظلة لجـــنة العريضـــة الشعبية التي أسهمت بجدارة في المعركة الدستورية وتمـــكنت من تجييش (٢٥) الف مواطن للتوقيع على عريضة تطالب بعـــودة الحياة النيابية واحترام الدستور والحريات الديمقراطية وحقوق المـــرأة السياســـية والاقتصـــادية الاجتماعية وإطلاق سراح المعتقلين السياســـيين وعـــودة المنفيين. ولقد تمكنت لجنة العريضة في مرحلة

تاريخية أن تؤسس كتلتها من كافة الأطياف السياسية في البلاد الوطنية والإسلامية من الطائفتين رغم انها، وفي مرحلة لاحقة، اقتصرت على أطياف سياسية محددة إلا أنها تمكنت أن تعبر عن ضمير هذا الشعب إبان هيمنة سياسات أمن الدولة.

وفي مرحلة ما بعد ميثاق العمل الوطني تمكن ملك البحرين وعبر مبادراته الشجاعة أن يقود كتلة تاريخية توحدت تحت ظلالها جميع القوى السياسية اليسارية والقومية والإسلامية التي كانت ترفع أهدافاً جذرية ومتطرفة تراجعت عن مواقفها وآمنت بضرورة إنهاء مرحلة تاريخية والاعتراف بالشرعية الدستورية وما نص عليه الدستور من الاعتراف الكامل بكافة نصوصه بما فيه المواد المتعلقة بشرعية الأسرة الحاكمة والحكم الوراثي في ظل فصل السلطات والاعتراف بحق الشعب في المشاركة السياسية عبر وجود سلطة تشريعية مستقلة وذات صلاحية كاملة وسلطة قضائية نزيهة ومستقلة وباقي متطلبات دولة تحكمها القانون ومؤسسات المجتمع المدني. ورغم أن الحكم تراجع عن وعوده وبالتالي فوّت على نفسه وعلى المجتمع فرصة تاريخية لمصالحة تاريخية تكون الأساس للإنطلاقة المطلوبة للبلاد نحو التقدم والنماء، وذلك بعد صدور دستور فبراير ٢٠٠٢م بعيداً عن الآليات الدستورية المنصوص عليها في الدستور، هذا فضلاً عن تقليص صلاحيات المجلس النيابي بشكل كبير لدرجة أصبحت الهيمنة للسلطة التنفيذية وانتفى عملياً مبدأ فصل السلطات ومبدأ الشعب مصدر السلطات.

إن هـــذه المحطـــات السياسية التي تجسدت فيها الكتلة التاريخية لفـــترات قصيرة كانت معظمها إن لم نقل كلها محطات سياسية بحتة وهي نتاج أزمات سياسية مرت بها جماهيرنا وقواها الوطنية.

أما المرحلة الراهنة وبعد التصويت على ميثاق العمل الوطني فإن المحطـــات الـــتي تجسدت فيها الكتلة التاريخية هي محطات امتزج فيها السياســـي مـــع الاقتصادي مع الاجتماعي وأهمها- المحطة السياسية المتمثـــلة بـــتكريس دولة القانون والمؤسسات ووجود سلطة تشريعية وقضائية، وهي محطة سياسية قانونية تتفق عليها كافة القوى السياسية الإســـلامية والليبرالية واليسارية- وهناك المحطة الاقتصادية بمفاصلها الرئيسية ومنها مسألة البطالة وأزمة الإسكان والتجنيس ورفع مستوى الدخـــل وآليات زيادة الاستثمار بما فيه الاستثمار الأجنبي ومتطلبات جذبه، وهي محطة تتفق عليها أيضاً جميع القوى السياسية تقريباً. ولقد تجسد هذا الاتفاق في اللجنة الوطنية التي ناقشت مسألة البطالة، حيث تـــنحى نهائيـــاً هيمـــنة الأيديولوجيا والعقائدية وأصبح للهم الوطني الاقتصـــادي الحضور الطاغي لدرجة أنه تم الاتفاق دون حساسيات وبمســـئولية وطـــنية كامـــلة من قبل كافة القوى السياسية والرموز والشخصيات بما فيها ممثلي البرجوازية الوطنية على الاستراتيجية التي احتضنت رؤى واقتراحات جميع العقول ورفعت إلى السلطة التنفيذية لإقـــرارها باعتـــبارها تمثل رأي مؤسسات المجتمع المدني الاقتصادية والسياســـية والمهنية والاجتماعية، إنها حقاً تجسيد فعلي لفكرة الكتلة التاريخية حينما يضطر الجميع أن ينسى تمايزاته الأيديولوجية ويتفق مع

آليـــات وبرامج لتخفيف البطالة التي هي شأن الجميع، حينها نستطيع أن نقول بثقة تامة بصحة أطروحة انتهاء هيمنة الأيديولوجيا وحضور الـــرؤية السياســـية الاقتصادية البحتة دون استثناء!! إنها تجربة ودرس لـــلواهمين المؤدلجـــين. إنهـــا تجربة ستتكرر أمام الأزمات الاقتصادية الأخـــرى وأهمها أزمة الإسكان التي أيضاً ستفرض تراجع التمايزات الأيديولوجيـــة والعقائديـــة حتى الطبقية وسيتفق الجميع على آليات محـــددة واضـــحة مـــن أجل الوصول إلى حل عادل وعملي لأزمة الإسكان، وخذ على نفس المنوال الأزمات الأخرى وأهمها كيفية رفع مســـتوى المعيشة وتحسين أوضاع الخدمات العامة الصحية والتعليمية والبـــلديات وكافة القضايا المرتبطة بالمصالح الحياتية للمواطن، وهي قضـــايا لا يمكن إقحام الأيديولوجيا والعقائد والمواقف الماضوية فيها، إنها قضايا عملية لابد من حضور العقل العملي الوطني الحريص على مصـــلحة أبـــناء الوطن، واختفاء العقل المؤدلج والعقائدي والرافض للـــتعاون والتنسيق، إنها تجسيد عملي حقيقي لفكرة الكتلة التاريخية دون أن يعـــي الرافضون لها ذلك!!. غير أن المصالح الآنية والانتخابية والمصلحية والطائفية والقبلية ومحاباة ومراضاة الحكم في بعض الأحيان تعمي العقول، وتترك الشجرة تخفي الغابة الكبيرة التي وراءها!.

الفصل الخامس

حول جوهر فكرة الكتلة التاريخية

أولاً: الكتلة التاريخية العالمية لمناهضة العولمة المتوحشة(*)

صورة الكوكب في المرحلة الإنتقالية الراهنة:

بإنهيار جدار برلين بدلالاته الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إنهار معه النظام الدولي ذو القطبين الرئيسين، المعسكر الاشتراكي التقليدي بقيادة الاتحاد السوفياتي، والمعسكر الرأسمالي بتكتلاته المتعددة ولكن بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليه، وبإنهيار هذا النمط الاستراتيجي الدولي دخل العالم وما يزال في مرحلة إنتقالية شديدة التعقيد والمنافسة بين أشقاء الأمس من الدول الرأسمالية وحلفائها وتابعيها من الدول النامية، هذا فضلاً عن بروز ما كان مجمداً ومسكوتاً عنه داخل كل مجتمع من المجتمعات الرأسمالية، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، تحت ذريعة أولوية المصلحة الوطنية للرأسمالية وقيمها الفكرية

---

* ـ ورقة عرضت على المشاركين في المؤتمر السنوي الخامس " الحرب على الارهاب: عسكرة العولمة وحقوق الإنسان " بتنظيم من شبكة مراكز الأبحاث في منطقة آسيا والباسفيك وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت،٣-٥ نوفمبر ٢٠٠٣م.

من الملكية الخاصة والحريات والديمقراطية وضرورات التدخل العسكري والاســتخباراتي في شــؤون الدول الأخرى لمواجهة خطر شيوعي يهدد كيــان هذه المجتمعات! ولذلك لم تكن للحركات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الحقوقية أو البيئية أو النقابية في الدول الرأسمالية تلك الأدوار المؤثرة لمساندة ومعاضدة حركات التحرر الوطنية في المستعمرات السابقة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية (اللهم تلك المساندة النوعية في مرحلة السبعينيات من القرن الماضي وبالأخص للثورة الفيتنامية)، ولا في مساندة الــدول الاشتراكية وشعاراتها المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والمساواة وإزالة الاضــطهاد الطــبقي في الدول الرأسمالية، وهي الأدوار والمؤثرات التي راهــنت عــليها النظريات الاشتراكية والماركسية ،باعتبار أن الصراع الــدولي ينحصــر بــين معســكر اشتراكي وحركات التحرر الوطنية والأحــزاب الاشــتراكية والعمالية في الدول الرأسمالية من جهة، وبين المعسكر الرأسمالي الخصم والرجعية واليمين المحلي والعالمي من جهة ثانية.

ومــن جــانب آخر، فإن هذا النمط الدولي الذي كان سائداً كان يفــرض على الدول الرأسمالية السكوت عن كافة ممارسات الدول النامية الحــليفة لها في الشأن الداخلي والمتعلقة بحقوق الإنسان وتحقيق الحريات العامــة وتأسيس دولة المؤسسات الديمقراطية والقانون، لذا كان التعاون وثيقــاً بــين الدول الرأسمالية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأنظمــة الشــمولية والديكتاتورية في الدول النامية لمواجهة حركات المعارضــة السياسية اليسارية أو حتى الليبرالية ذات النــزوعات الوطنية المستقلة.

في مرحلتنا الانتقالية الراهنة طغت على السطح كافة هذه التناقضات الداخلية، وخاصة بعد أن تكشف للأطراف الداخلية الرأسمالية من مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب المعارضة اليسارية وحماية البيئة والخضر ومنظمات حقوق الإنسان والطفولة والمرأة والنقابات العمالية، تكشف لها مدى الأضرار التي أفرزتها العولمة الاقتصادية كمؤشر رئيس لمستقبل هذا الكوكب بعد إنهيار النمط الدولي القديم، كما تكشف للدول النامية، وعلى صعيد مؤسساتها المدنية أيضاً مدى ازدواجية المعايير التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية في المسائل الديمقراطية أو الحقوقية ودعمها اللامحدود للكيان الصهيوني أو محاولات إضعاف مبدأ السيادة الوطنية والتدخلات العسكرية، وعلى صعيد حكومات الدول النامية كشفت العولمة الاقتصادية عن أنيابها حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تفرض شروطها ومعاييرها في منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي ساهم ليس فقط بتأسيس تحالف بين قوى المجتمع المدني داخلها والدول النامية بحكوماتها ومؤسسات مجتمعها المدني، بل أيضاً بتعاطف دول صناعية متقدمة كانت بالأمس القريب حليفة رئيسية للولايات المتحدة الأمريكية في صراعها مع المعسكر الاشتراكي كفرنسا وألمانيا وأيضاً روسيا رغم وضوح صراع الكواسر في المعسكر الرأسمالي على التركة الاشتراكية إلا أن دعوات إيجاد أكثر من قطب في هذا المعسكر وعدم السماح لهيمنة أمريكية عليه باتت في صالح هذه الدول.

إعادة هيكلة التحالفات الاستراتيجية:

الصورة الراهنة لكوكب الأرض بدوله ومجتمعاته تتمثل في اعتقادي بإعادة هيكلة التحالفات القديمة، في ظل استمرار صراع القديم مع الجديد، حيث مازالت المنظمات الدولية التي أنشئت ضمن النظام الدولي القديم تصارع موتها. وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية بعولمتها المتوحشة الهيمنة عليها، وخاصة منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المالية والنقدية والتجارية، هذا فضلاً عن الوكالات والمنظمات الثقافية والتعليمية والصحية والعمل. وتعكس التنظيرات الأمريكية (صدام الحضارات- نهاية التاريخ- محور الشر- محاربة الإرهاب- إيجاد عدو جديد يحل محل العدو الشيوعي) محاولة معرفية وأيديولوجية لتزييف الوعي الجمعي العالمي، فضلاً عن الوعي الوطني الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية، عبر وسائل الميديا والمعلوماتية والاتصالات الضخمة التي تتحكم فيها، وبما يخدم هذه الهيمنة والسيطرة واعتراف العالم، بما فيه الدول الصناعية المتقدمة المنافسة لها اقتصادياً، بأن عصر القطب الواحد قد بدأ يحل رسمياً محل نظام القطبين، رافضة أية محاولة لإيجاد نظام عالمي ذي أقطاب متعددة.

لقد كانت البداية في انكشاف هذه التناقضات في المعسكر الرأسمالي هي الإعادة الهيكلية للتحالفات في حرب الخليج الثانية، وتجلى بوضوح في حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق، حيث برزت التناقضات بين أشقاء الأمس من الرأسماليين.

هذا على الصعيد العسكري، أما على الصعيد الاقتصادي، فكان الانكشـــاف جلياً في الصراع الواضح للهيمنة التجارية وحتى الثقافية ضمن المفاوضات المتعددة لجولات منظمة التجارة العالمية.

وعلى صعيد المجتمع المدني، كان الاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في (سياتل) هو القشة التي قصمت ظهر البعير.

وعلى صعيد حكومات الدول النامية، فإن الشكوك التي طرحت في اجـــتماع (سياتل) حيث طالبت هذه الدول بمعالجة الاختلالات ووعـــدت الـــدول الصـــناعية بمراجعة الاتفاقيات والقواعد الخاصة بالإســـتثمار- المنافســـة- الشفافية في المشتريات الحكومية- تيسير الـــتجارة، قـــد تحولت هذه الشكوك إلى يقين حينما بدأت الدول الصناعية بالمماطلة إلى أن جاء برنامج العمل التنموي الذي صدر عن الاجـــتماع الـــوزاري في الدوحة ، ليعيد تأكيد هذه الشكوك مرة أخرى.

لقـــد حـــاولت الـــدول النامية منذ اجتماع الدوحة أن تطرح الصـــعوبات التي تواجهها بخصوص تطبيق الاتفاقيات وآليات المتابعة، وحددت هذه الصعوبات في التالي:

١ ـــ عـــدم مـــراعاة مرئيات الدول النامية في مجال التطبيق غير الســـليم للاتفاقيـــات مـــن جانب البلدان الصناعية في مجال الزراعة والنسيج.

٢ ـــ غياب الشفافية في آليات اتخاذ القرار في المنظمة.

٣ ـــ عـــدم قـــدرة الدول النامية على النفاذ إلى أسواق البلدان الصناعية.

٤ ـــ اقتراح الدول الصناعية إضافة اتفاقيات جديدة إلى المنظمة ورفـــض الدول النامية لذلك بسبب عدم جاهزيتها وعدم امتلاكها التقدير الدقيق لآثار هذه الاتفاقية على اقتصادياتها.

وفي جولة المنظمة المنعقدة بالمكسيك وصل التراكم الاحتجاجي لـــدى حكومـــات الدول النامية، مع التعاطف الكبير من قبل بعض الـــدول الصـــناعية المتقدمة إلى قفزته النوعية، فتمت الانسحابات أو التهديد بذلك، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى إعلان فشل هذه الجولة من المفاوضات.

وهكـــذا الـــتقت مصـــالح المناهضين للعولمة المتوحشة من قوى مؤسسات المجتمع المدني والتي أعلنت رفضها بشكل صريح من جولة (سياتل) ولغاية الآن عبر المظاهرات المليونية والاحتجاجات على غزو العـــراق، وحكومات بعض الدول النامية التي أعلنت رفضها للآليات الراهنة لمنظمة التجارة العالمية في جولة المكسيك، كما التقى الطرفان على صعيد رفضهما للاستراتيجية العسكرية الأمريكية في دول العالم وبالأخص غزو العراق.

ما العـــــمل ؟

مثلما تمكنت الدول النامية من تأسيس منظمة دول عدم الانحياز وحــركة التضــامن الإفريقي الآسيوي إبان الحرب الباردة ووجود المعسكر الاشتراكي والرأسمالي، حيث تمكنت الدول النامية ذات الثقل النوعي كالهند ومصر واندونيسيا ويوغسلافيا وغيرها أن تخلق توازناً نسـبياً ضـمن معطيات ومحددات تلك المرحلة، وهي المحاولات التي أجهضـتها الإمبريالية العالمية باغتيال المهدي بن بركة دينامو حركة التضـامن، وتدبـير تصفيات واختفاء ووفاة الرؤوساء الذين كانوا يشكلون رموز العولمة المضادة للإمبريالية (أحمد بن بلا رئيس الجزائر، وسـوكارنو رئيـس اندونيسيا، ونيكروما رئيس غانا، وسيكوتوري رئيـس غينيا، ووفاة قيادة الحركة عبد الناصر رئيس مصر، ونهرو في الهـند)، فـإن الظروف الدولية الراهنة مهيئة لتأسيس كتلة عالمية من كافة الدول والقوى المجتمعية المتضررة من إفرازات وسياسات العولمة المتوحشــة، وصولاً إلى تأسيس منظمة عالمية تكون أعمدتها الرئيسية الأحــزاب الديمقراطية غير الحاكمة والنقابات العمالية في جميع الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم الثالث والأحزاب والمنظمات الحقوقية (حقــوق الإنســان عامــة- حقوق المراة والطفولة، الشباب...إلخ) والمدافعــة عــن حمايــة البيئة (أحزاب الخضر) والشفافية، أي كافة المــنظمات غــير الحكومية في العالم، تساندها كأعضاء عاملين من الدرجــة الثانية جميع حكومات دول العالم الثالث الراغبة في تحصين

مجـــتمعاتها أمام محاولات هيمنة العولمة المتوحشة على مقدراتها وثرواتها وقـــراراتها. تدعمهـــا كأعضـــاء مراقبين جميع حكومات دول العالم الصـــناعي المتقدم التي تواجه صراعاً خفياً تارة ومعلناً تارة أخرى وفي أكـــثر مـــــن مجال (اقتصادي- عسكري- سياسي- ثقافي- قيمي ...إلخ) مـــع الولايـــات المتحدة الأمريكية، مع أهمية وضع صمامات أمان حتى لا تصبح هذه الكتلة ورقة في يد الكواسر الرأسمالية المتنافسة فيما بينها.

إن هـــذه الكتـــلة التاريخية العالمية المطلوبة راهناً تفرضها المرحلة الانتقالية التي نعيشها على كوكبنا، وهي كتلة تمثل النقيض الموضوعي الـــذي يخـــرج من جوف الشيء نفسه، حسب الأطروحة الهيجلية الديالكـــتيكية والتي بلورها المفكر العربي محمد عابد الجابري- الذي يـــرى أن المنظمات العالمية المناهضة للعولمة لم ترق بعد لا في أسلوب عمـــلها ولا في آفاق رؤاها إلى مستوى (النفي) للعولمة، غير أن وزنها الـــتاريخي يزداد باتجاه تكوين كتلة عالمية داخل ما كان يسمى بـــ (العـــالم الثالث) يمكن أن تصبح في يوم من الأيام من القوى الفاعلة في الصـــراع الموضوعي ضد العولمة الإمبراطورية الأمريكية، خصوصاً إذا انخرطت هي والبلدان المصنعة الأخرى (أوروبا واليابان) في عمل دولي مشـــترك ضد الطموحات الإمبراطورية الأمريكية، وأن المحور الذي يتشكل اليوم، ولو بخجل بين فرنسا والمانيا وروسيا والصين، يمكن أن يشكل غداً محوراً يؤسس لعالم متعدد القطبية.

المفاوضة وليست المواجهة:

إن تشكيل هذه الكتلة التاريخية العالمية بأعمدتها الأساسية (المنظمات غير الحكومية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الأخرى والعالم الثالث) ومسانديها من أعضائها من الدرجة الثانية (حكومات دول العالم الثالث) وداعميها من المراقبين (الدول الصناعية غير الولايات المتحدة الأمريكية)، يهدف إلى وجود قوة عالمية قادرة أن تدخل في مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية بحكومتها وكارتلاتها العالمية وشركاتها عابرة القارات، ليس بهدف القضاء على هذه القوة المعولمة ولا مقارعتها ضمن مفهوم الصراع العالمي الذي كان سائداً إبان الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي بين الاشتراكية والرأسمالية، إنما الهدف هو الوصول إلى عالم متعدد الأقطاب على صعيد الدول، وهذا هدف تطمح إليه الدول الصناعية المتقدمة غير الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن الدول النامية، وهو هدف يخدم مناهضي العولمة المتوحشة الأمريكية أيضاً حيث ينخلق عالم متنوع ومتعدد المصالح والمنطلقات. كما تهدف هذه الكتلة التاريخية العالمية إلى الوصول إلى تأطير جهود منظماتها وصولاً إلى تأسيس منظمة عالمية قادرة على أن تكون رقماً مسموعاً في المنظمات العالمية الراهنة كالأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية.

إن عالماً متعدد القطبية لا يمكن أن يتولد موضوعياً إلا نتيجة صراع بين الدول الكبرى، غير أن وجود حركة عالمية اجتماعية سياسية تشترك فيها مئات الآلاف من مؤسسات المجتمع المدني في بلدان العالم ضد العولمة المتوحشة وتدمير البيئة وتحقيق الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان...إلخ، سوف تساهم بالإسراع في بروز هذا العالم المطلوب.

وبشكل مكثف فإن أهداف تأسيس هذه الكتلة هي على النحو التالي:

١ ــ إضعاف محاولات الولايات المتحدة الأمريكية في فرض نظام عالمي جديد تحتل فيه هي منزلة القطب الأوحد.

٢ ــ قيام عولمة مضادة، إنسانية الأبعاد متنوعة الثقافات، متعددة المصالح والمنطلقات، ديمقراطية الأهداف، العدالة والمساواة مبادئها الكبرى، وقوامها مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية، باعتبارها سلطة خامسة أخذت تثبت أقدامها تدريجياً مقابل السلطات التقليدية (التشريعية- التنفيذية- القضائية) وسلطة الإعلام.

٣ ــ خلق علاقات من المصالح بين جميع أطراف المجتمع الدولي بحيث يصل الكوكب إلى مرحلة يتوقف وجود طرف على بقاء خصمه وليس إنهائه والقضاء عليه.

٤ ــ الوصول إلى اتفاقيات تراعى فيها مصالح وبيئة الطبقات الاجتماعية جميعها وثروات وقدرات وامكانات دول العالم الثالث، وصولاً إلى تحقيق توازن المصالح بين شعوب كوكب الأرض.

٥ ــ أن تميز الكتلة التاريخية نفسها عن أية قوى مناهضة للعولمة المتوحشة تحمل أجندتها الخاصة الرامية إلى عزلة المجتمعات وغلقها ورفض التلاقح والتحاور بين الثقافات واستخدام العنف والإرهاب كوسائل للوصول إلى أهدافها.

٦ ــ أن تعمل الكتلة التاريخية العالمية من أجل تحقيق أهدافها بوسائل الضغط الديمقراطي والنضال ضد العولمة المتوحشة ليس بهدف القضاء على العدو الرئيسي (الولايات المتحدة الأمريكية)، و إنما بهدف عقلنة سياساتها عبر تمكن قوى المجتمع المدني الرافضة للعولمة من المشاركة الفاعلة في صياغة وإعداد القرارات المصيرية لكوكبنا.

آليات التنفيذ:

أولاً: أن تبادر شبكة المنظمات غير الحكومية بتشكيل لجنة تحضيرية تصيغ الأهداف العامة والآليات المقترحة لتأسيس الكتلة التاريخية العالمية المقترحة.

ثانياً: أن تقوم اللجنة التحضيرية بحصر أسماء وعناوين المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية الرافضة للعولمة المتوحشة

التي تنفذها حكومتها وحصر جميع المنظمات والأحزاب غير الحكومية في أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا.

ثالثاً: أن يتم عقد اجتماعات تمهيدية بين اللجنة التحضيرية وهذه المجموعـــات تمهيداً لإعداد مؤتمر عالمي مشترك، تدعو إليه حكومات دول العـــالم الثالث الراغبة في مساندة أهداف الكتلة، كذلك دعوة حكومات الدول الصناعية الراغبة في دعم توجهات الكتلة.

رابعـــاً: في ضـــوء مـــا سبق يعقد المؤتمر العالمي لانتخاب مجلس مركـــزي تمـــثل فيـــه المجموعات الإقليمية واختيار أمانة عامة تتابع الإجراءات المطلوبة لطلب الانضمام كعضو مراقب مرحلياً في منظمة الأمـــم المـــتحدة وأذرعها من المنظمات الدولية، وتباشر في تشكيل الفـــروع في جميع أنحاء العالم الثالث وفي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

إن محاولات تأسيس منتدى اجتماعي للعالم العربي، وكذلك عقد ثلاثـــة مؤتمـــرات للمنـــتدى الاجتماعي العالمي، الذي ارتفع عدد المشاركين فيها من ٢٠ الف مشارك عام ٢٠٠١ م إلى قـــرابة ١٢٠ الف مشارك عـــام ٢٠٠٣ م، هذا فضلاً عن عقد المؤتمرات الإقليمية للمنـــتديات القارية كالمنتدى الاجتماعي الآسيوي الذي عقد بالهند (حيدرآباد) في يناير ٢٠٠٣ م، إن كافة هذه الجهود الكبيرة لابد من

الانـــتقال بها إلى مرحلة نوعية جديدة تؤطر هذه المنتديات طاقاتها في مـــنظمة عالميـــة تعـــترف بها كرقم تفاوض أمام المؤسسات العالمية الأخـــرى، وخاصـــة المؤسسات التجارية والمالية والنقدية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية.

الخلاصة:

لقد شخص العديد من المفكرين الغربيين والعرب لحظات العولمة ونقيضـــها التاريخي، ودون الدخول في جدل اللحظة الأولى وبدايات العولمة وما إلى ذلك من تحليلات، فإننا نعتمد على رؤية المفكر محمد عـــابد الجابـــري مع التصرف، حيث حدد هذه اللحظات في ثلاث مراحل تاريخية:

١ ـــ فالـــلحظة الأولى كـــانت في مرحلة الثورة الصناعية التي أفـــرزت نظامـــاً اقتصادياً جديداً لم يسبق له نظير في التاريخ، نظاماً عرف بالنظام الرأسمالي تهيمن عليه طبقة من الصناعيين والمالكين لرأس المال تكتلت في خضم المنافسة الشديدة وصغرت حجمها ومارست هيمنـــتها الرأسمالية الوطنية، غير أنها أفرزت نقيضها والمتمثل بالطبقة العامـــلة الـــتي قامت بنوع من العولمة المضادة قوامها إتحاد النقابات العماليـــة وتـــنفيذ الاحتجاجات والاضرابات الجماعية المنظمة، ومع اســـتمرار الصراع بينهما تداخلت مصالحهما بحيث أخذ كل طرف يعـــي وعيـــاً متنامياً أن وجوده يتوقف على بقاء خصمه، وبالتالي لم يتحول التناقض بينهما- كما نظر لذلك الماركسية- إلى إزالة الطبقة

الـــرأسمالية والقضـــاء عليها، رغم الجوانب الإيجابية الكبيرة للتجربة الاشـــتراكية وتـــأثيرات وطموحات الملايين من الشغيلة والكادحين بالخلاص من هذه الطبقة الجشعة التي أفرزت كافة الحركات العنصرية في عالمنا المعاصر وقادت العالم إلى حربين كونيين! .

٢ ــ وجـــاءت الـــلحظة الثانية للعولمة عندما بدأت الرأسمالية الأوروبية تتجه نحو استعمار أسواق القارات الأخرى بهدف الحصول عـــلى المـــواد الأولية، وبغزوها للعالم بحثاً عن الثروات بهدف تنمية مواردها من جهة أو حل مشاكلها مع الطبقة العاملة في مجتمعاتها من جهـــة ثانيـــة، نتج عن ذلك رد فعل وطني حيث اندلعت حركات المقاومـــة المسلحة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، لتشكل الوجه الثاني للحركة المضادة للعولمة الرأسمالية.

وهكـــذا أفرزت الرأسمالية الأوروبية نقيضين لها الطبقة العاملة في بـــلدانها مـــن جهـــة، وحـــركات التحرر الوطنية والمقاومة للتوسع الاستعماري في عالم ما وراء البحار من جهة ثانية.

إن الـــلحظة الـــثانية للعولمة برزت بالتالي كوسيلة لحل الرأسمالية الأوروبية لمشاكلها الداخلية عبر استعمار قارات الكوكب الأخرى، واســـتفادت الطبقة العاملة الأوروبية كنقيض داخلي من ذلك حيث تحسنت واقعها وأوضاعها بشكل كبير.

٣ ــ اللحظة الثالثة برزت بعد تحول الرأسمالية إلى عالمية المصالح المتضـــادة فـــيما بين دولها، لدرجة أن التنافس بينها أدى إلى نشوب

حـــروب معولمـــة بعد أن كانت في المراحل السابقة تنشب حروب إقليمية داخل القارة الأوروبية فقط، فبعد أن أصبحت الرأسمالية عالمية تعولمـــت الحروب أيضاً، واغتنم هذه الفرصة منظرو الطبقة العاملة في هوامـــش الدول الرأسمالية بالأخص في روسيا وبلدان أخرى كانت عـــلى قـــاب قوسين أو أدنى من التحول إلى بلدان رأسمالية صناعية، ونـــادوا بإمكانية تحقيق الاشتراكية في بلد واحد، وبالتالي تمت عولمة القوميـــة الروسية وحلت محلها (أمميات) تقودها موسكو (رغم أن الأمميـــة الأولى والثانية لم تقدها موسكو)، قوامها الأحزاب الشيوعية الـــتي كانت ترى نفسها ممثلة للطبقة العاملة على صعيد العالم كله، وكـــان ذلك إيذاناً لقيام عولمة مضادة تتجاوز الحدود القطرية لتهدد الـــرأسمالية في أوطانها ومستعمراتها أيضاً، وبرزت في هذه المرحلة قوة رأسماليـــة صـــاعدة (الولايـــات المـــتحدة الأمريكية) لتغتنم ضعف الـــرأسماليات الأوروبية نتيجة حروبها الطاحنة وخاصة الحرب الكونية الـــثانية، وتقود النظام الرأسمالي بأكمله، لتنتقل بالتالي الهيمنة الرأسمالية إلى إمبريالية أمريكية عالمية. أما النقيض الذي أفرزته هذه اللحظة من الـــتطور هـــو ما سمي بالمعسكر الاشتراكي من جانب وحركة عدم الانحيـــاز حيـــث بـــرزت هذه الكتلة من دول حديثة الاستقلال في القـــارات الـــثلاث وطـــرحت لنفسها خطاً مستقلاً عن المعسكرين الـــرأسمالي والشـــيوعي وأقامت هياكل شعبية إلى جانبها مثل منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية، وقد وجدت كتلة عدم الانحياز في المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي داعماً لها في نضالها من

أجـــل التـــنمية الاقتصادية والتحرر السياسي والدفاع عن سيادتها في وجـــه الحـــروب بالوكالة (حروب إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية) والتدخلات الغربية خصوصاً الأمريكية، والفكاك في التبعية الاقتصادية للغرب.

وحركات تناضل من أجل الاستقلال لتتحول عالمياً إلى حركات تضـــامن تلـــتمس لنفســـها وضعاً مستقلاً عن المعسكرين، كحركة التضـــامن (الافـــرو آسيوية) التي عملت في أواخر عهدها على ضم أمريكا اللاتينية في (مؤتمر شعوب القارات الثلاث) ثم تكريس سياسة (عدم الانحياز).

وقـــد عمـــد الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه في المعسكر الاشتراكي وأصدقائه في دول مجموعة عدم الانحياز وكذلك العديد من الأحزاب والحـــركات الشيوعية والوطنية، إلى تشكيل منظمات جماهيرية عالمية كواجهـــة للمعســـكر الاشـــتراكي وتعزيـــز التضامن بين المعسكر الاشتراكي وشعوب مجموعة عدم الانحياز ومن ذلك:

١ ــ إتحاد الشباب الديمقراطي العالمي- مقره بوداست

٢ ــ إتحاد الطلاب العالمي- مقره براغ

٣ ــ إتحاد العمال العالمي- مقره براغ

٤ ــ إتحاد الكتاب العالمي- مقره موسكو

٥ ــ إتحاد الصحفيين العالمي- مقره براغ

٦ ــ إتحاد الحقوقيين الديمقراطي العالمي- مقره بروكسل

٧ ــ إتحاد النساء الديمقراطي العالمي- مقره برلين

كما أقام الاتحاد السوفياتي جامعة باتريس لومومبا للصداقة في موسكو مخصصة لطلبة العالم الثالث.

في تلك اللحظة التاريخية كان في كوكب الأرض ثلاثة عوالم، على رأسها قطبان ولمدة نصف قرن، فأصبح بين عشية وضحاها عالمين وقطب واحد. عالم ثالث لم يتمكن من تحقيق استقلاليته الكاملة ولا قطبه وأن كان منضوياً ضمن مجموعة ما يعرف بمجموعة الـ ٨٨ كما أقامت الدول الإسلامية منظمة المؤتمر الإسلامي، وعالم رأسمالي صناعي متقدم بقطب أمريكي.

وفي ضوء هذا التشخيص والتفكيك نصل إلى استنتاج ننحاز له ويتمثل في أن المرحلة الثالثة الراهنة من تطور العولمة / الهيمنة/ الرأسمالية هو أنها تنزع نزوعاً قوياً وشاملاً نحو ما يدعى اليوم (بالأمركة) وما نسميه نحن (بالعولمة المتوحشة) اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وقيماً ونمط حياة.

وما أفرزته هذه العولمة المتوحشة كنقيض، له نقيضان، الأول خرج من جوف العالم الأول، عالم الحضارة الغربية نفسها ليشكل عولمة مضادة قوامها الاحتجاجات الشعبية شبه المنظمة المتعددة الجنسيات، ونقيض آخر تمثل في الإسلام السياسي المعولم أيضاً(

والذي تم تكثيفه في جماعة القاعدة، حيث المطلوب من الكتلة التاريخية تمييز نفسها عن مثل هذا النوع من مناهضة العولمة)، وفي المرحلة الراهنة وبعد فشل جولة المكسيك التجارية بدأت ملامح نقيض ثالث في البروز ويتمثل في بعض حكومات الدول النامية وتعاطف بعض الدول الصناعية المتقدمة معها.

المطلوب إذن أن نعيد التجارب العالمية التاريخية ولكن بشكل أكثر وعياً وإصراراً. أن نعيد تنظيم هذه القوى الجديدة المتناقضة مع العولمة المتوحشة في كتلة تاريخية عالمية بدلاً من تكرار الاحتجاجات وإصدار البيانات عند كل اجتماع للمؤسسات النقدية والمالية والتجارية المهيمنة عليها هذه العولمة المتوحشة، أن تنتقل إلى مرحلة تنظيمية أكثر رقياً من إقامة المؤتمرات للمنتديات العالمية أو القارية أو الإقليمية، لتصبح لمؤسسات المجتمع المدني في الدول النامية كسلطة خامسة منظمتها المعولمة وصوتاً مسموعاً في كوكب تحاول العولمة المتوحشة السيطرة عليه.

ثانياً: الكتلة التاريخية..... من يعلق الجرس؟(*)

توتـــرات اجتماعية مزعجة تحدث في الساحة السياسية بين الفينة والأخـــرى، تطفـــح منها رائحة الطائفية، فحينما تحل لغة السلاح الأبيض محل لغة الحوار والتسامح وحق الآخر في الوجود، وحينما تحل لغـــة التشهير والتكفير محل لغة التعددية عبر مناشير تهاجم من يحاول الاقـــتراب مـــع الآخر، أكانت طائفة أو تياراً سياسياً بهدف تكريس ثوابـــت وطنية تمثل الخطوط الحمراء، وحينما تحل لغة الشك واللاثقة في العلاقات السياسية محل لغة استشراف متطلبات المستقبل وضروراته الـــبعيدة عن التعصب الحزبي أو الطائفي، حينها لا بد أن يطالب كل حـــريص على استقرار المستقبل السياسي والاجتماعي والاقتصادي والفكـــري للـــبلاد بضرورة تكاتف الجهود من أجل توحيد الصف الوطني وخلق الكتلة التاريخية كجسم لا بد أن يقود المرحلة الانتقالية ومرحـــلة تكريس قيم وممارسات ومؤسسات الإصلاح السياسي في أعماق المجتمع والأفراد والحكم والتيارات السياسية على حد سواء.

في مقـــال ســـابق إلى تنظيرات المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي والمفكر العربي محمد عابد الجابري في هذا الخصوص. ذلك أن (الكتلة

---

* ـــ مقـــال نشر في إحدى الصحف البحرينية أبان التصويت على ميثاق العمل الوطني في البحرين، ٢٠٠٢م.

التاريخية) أصبحت ضرورة وطنية لإزالة الاحتقانات والاصطفاف الاثني والطائفي والتعصب الحزبي المعتمد على الموروث والذكريات وليس على البرنامج السياسي والاقتصادي الاجتماعي، وأعتقد بأن من يستطيع قرع هذا الجرس وتقديم الصفوف هو ذلك السياسي المثقف المتحرر (نسبياً) من ضغوطات الموروث الماضوي والقادر إقناع وليس مواجهة الأطروحات المتشبثة بشروط وقيم الماضي السياسي، أما ذلك السياسي البرغماتي فإنه لن يتمكن من تحقيق هذا الهدف بسبب بسيط هو أنه مقيد بحسابات المنافسة السياسية ومراعاة متطلبات الحماس والتأييد المطلوبين لاكتساحه!!! سياسياً، الأمر الذي يفرض عليه المراوغة والتبرير بل والتهرب من أية خطوة تكاملية مع الأطياف السياسية والفكرية الأخرى والمتعارضة أحياناً مع بنيته المعرفية الإسلامية أو الأيديولوجية الغربية بكل فلسفاتها وأهمها الماركسية التقليدية، ذلك أن قوى الضغط الشعبي المتعاطف معه سياسياً وعقائدياً والمتعصب لهاتين الركيزتين (السياسي، العقائدي) أو قوى الضغط الشعبي المنافس له من نفس التيار السياسي الإسلامي أو الليبرالي والديمقراطي، أن هذه القوى (المحددات) ترغمه على التردد بل والتهرب من إنشاء كتلة تاريخية تقود المرحلة وبالضرورة تصطدم مع أطروحات وممارسات تعيق حاملي لوائها بأنهم الأكثر اخلاصاً لتاريخهم النضالي والأكثر ثورية لأمجادهم.

لنكن أكثر وضوحاً حتى نتمكن من توصيل جوهر الفكرة، فمن المعروف أن العديد من رجال الدين أو الذين كانوا في طريقهم أن

يكونوا في المستقبل ذلك والذين أقحموا أنفسهم للضرورات في أتون النضـــال السياســـي في السنوات الماضيات وأصبحوا بالتالي في هذا المرحـــلة رموزاً سياسية مثلما هم رموز فقهية والذين يمتلكون التأثير الفقهي على الجمهور وهم بدورهم يراعون رغبات هذا الجمهور من جهـــة وتـــربص القوى ورجال الدين والجمهور المعارض لتوجهاتهم السياسية في التيار نفسه من جهة ثانية.

إن هـــؤلاء الذين احتكوا بالتيارات السياسية الفكرية الأخرى عبر مـــراحل النضال واستوعبوا أهمية الانسجام معهم تحالفاً أو ترابطاً، بل تيقـــنوا إخـــلاص جزء من هذه التيارات ومصداقيته تجاه التصالح مع الـــتيارات الإســـلامية الوطـــنية وحق العمل المشترك معها عبر القول والشـــعارات ورفـــع المطالب أو الفعل اليومي المجسد لقيم المساواة بين جميـــع أبناء الشعب في الحقوق والكرامة وضمن أسس وثوابت وطنية متفقة عليها، لا يتجرأون رغم هذه القناعات التي تكرست لديهم بأن يعلنوا أمام جمهورهم توجهاتهم السياسية الانفتاحية، والحال كذلك مع قيـــادات التيارات اليسارية التي تضع في سلم أولوياتها محاربة التيارات الإســـلامية واعتبارها من التيارات المتخلفة والظلامية والرجعية، فرغم إحساسهم بأهمية تأسيس ثوابت وطنية مع هذا التيار (التقليدي) إلا أن التمسك الحرفي بالبنية الأيديولوجية الماركسية الارثوكسية الجامدة من جهة وبوجود قاعدة الجمهور المتلقي لهذه الأيديولوجية تلقياً ميكانيكياً بـــل وفي معظـــم الأحيان سماعياً وشفاهياً، لن يتمكن من الإقدام على خطوات جريئة نحو تأسيس هذه الكتلة التاريخية المطلوبة.

لقد حلل المفكر العربي محمد عابد الجابري هذه الضرورة في إطارها العربي العام، وهو الإطار الذي من الممكن تبيئته محلياً (بحرينياً) باعتبار أن العديد من مفاصل الحالة العربية تتجسد في الواقع المحلي البحريني مع أهمية إضافة العديد من المفاصل ذات الخصوصية البحرينية التي سنشير إليها لاحقاً عندما نتكلم عن كتلتنا التاريخية المحلية.

يعتقد الجابري - وأنا متعاطف مع هذا الاعتقاد- بأن حركة القومية العربية والتيارات الاشتراكية والليبرالية التي سادت الساحة العربية منذ منتصف السبعينات- كما أنها سادت في الساحة البحرينية مثلها مثل حركات (الصحوة الإسلامية) التي سادت نفس الساحة منذ منتصف الثمانينات قد حملت معها- وفي جميع مراحلها - بذور اخفاقها وفشلها، وهي بذور تتمثل في ثغرة خطيرة لازمت الحركة القومية والثورية العربية مثلما تلازم الآن مع حركة (الصحوة الإسلامية)، وتتمثل هذه الثغرة الخطيرة في أن كلا من الحركتين قد عبر عن جزء - وجزء واحد فقط - من الواقع وأهمل الجزء الآخر وتجاهله تماماً.

فالحركة القومية والثورية العربية عبرت عن تطلعات وفكر قطاع واحد من المجتمع هو قطاع ما يسمى بـ (النخبة العصرية)، وما استطاعت استقطابه في صفوف العمال والطلاب والجماهير المتموجة غير المنظمة، ولكنها في المقابل أهملت اهمالاً ما يسمى بـ (النخبة التقليدية) وما تستقطبه بالفعل أو بالقوة من قطاعات عريضة في صفوف الفلاحين وسكان الأرياف عموماً وفقراء المدن والشرائح

العريضة من العاطلين وشبه العاطلين، وبعبارة أخرى (المادة الأولى) التي يتشـــكل منها ما كانت تسميه النخبة العصرية بـــ (الجماهير الشعبية). أمـــا حركات (الصحوة الإسلامية) فهي بدورها إذ استقطبت بشكل واســـع تـــلك (النخبة التقليدية) نفسها وهذه (المادة الأولى) للجماهير الشعبية، فإنها أهملت، أو لم تستطع إقناع (النخبة العصرية) ولا الطبقة العامـــلة ولا غيرها من القوى التي تعبر عنها لغة السياسة المعاصرة بـــ (القـــوى الحيـــة)، القـــوى المرتبطة بوسائل الإنتاج وأدوات الحضارة العصـــرية ومـــرافقها، ليس لأن تلك النخبة وهذه القوى تضع نفسها خـــارج الإسلام بل لأنها لا توافق أصحاب (الصحوة الإسلامية) على نوع التطبيق الذي ينادون به للإسلام والذي يختزل - عن حق أو عن بـــاطل - في لبس نوع من اللباس أو نوع من اللحي وتطبيق الأحكام تطبيقاً حرفياً لقطع يد السارق مثلاً أو رفض الانفتاح الحضاري أو.... إلخ دون مـــراعاة لظـــروف الفقر وحالة المجتمع وامكاناته واحتياجات اقتصـــاده لقطاعـــات بالضرورة تصطدم مع المفاهيم التقليدية الجامدة لبعض تيارات هذه الصحوة.

عـــلى أرضـــية هذا التشخيص يؤكد الجابري بأن هذا الانقسام الأيديولوجـــي الذي يعكس بصدق الواقع العربي الراهن- كما يعكس الواقع البحريني- هو الموضوع الذي لا بد من الاتفاق حوله، ذلك أن في الواقع الراهن بنى اقتصادية واجتماعية وفكرية (حديثة)، تجد تعبيرها الأيديولوجـــي في فكـــر (النخبة العصرية) وطموحاتها، وأن في الواقع الـــراهن كذلـــك بنى اقتصادية واجتماعية وفكرية (تقليدية) تجد هي

الأخرى تعبيرها الأيديولوجي في فكر (النخبة التقليدية) ومخايلها. ومن هنا النتيجة الحتمية التالية: إن أي حركة تغيير في المجتمع الراهن لا يمكن أن تضمن لنفسها أسباب النجاح، أسبابه الذاتية الداخلية وهي الأساس، إلا إذا انطلقت من الواقع كما هو وأخذت بعين الاعتبار الكامل جميع مكوناته (العصرية) منها و(التقليدية)، والنخب منه وعموم الناس، صفوف العمال وصفوف الطلاب وقبل ذلك وبعده صفوف المساجد والمآتم.

بيد أن الاعتراف بهكذا واقع لا يعني أن يتم الائتلاف فيه بشكل اصطناعي هش من خلال اعتماد منهج التوفيق والتلفيق والتحالفات السياسية الظرفية ذات الطابع الانتهازي، بل المطلوب هو قيام كتلة تاريخية تبنى على المصلحة الموضوعية الواحدة التي تحرك في العمق ومن العمق جميع التيارات التي تنجح في جعل أصدائها تتردد في صفوف الشعب، إنه بدون قيام مثل هذه الكتلة التاريخية التي عرف التاريخ العربي الإسلامي اشباهاً لها ونظائر، زمن النبوة وزمن الصحابة وفي فترات لاحقة كثيرة، منها فترة النضال الوطني من أجل الاستقلال، وفترة الخمسينات على وجه الخصوص التي تجسدت فيها هذه الفكرة من خلال هيئة الاتحاد الوطني، بدون قيام كتلة تاريخية من هذا النوع لا يمكن تدشين مرحلة تاريخية جديدة يضمن لها النمو والاستمرار والاستقرار.

متطلبات الكتلة التاريخية:

في سياق التحليل المشار إليه أعلاه فإن قيام مثل هذه الكتلة يتطلب في البدء قيام نوع من الإجماع الفكري بين جميع التيارات السياسية والطبقات والفئات، بما في ذلك الطبقة الحاكمة، أو قسم منها والذي يدعو إلى الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية والاعتراف بالتعددية وحق الآخر في الوجود، والاتفاق حول قضايا وأهداف وطنية تفرضها الظروف الراهنة كالحاجة إلى تنمية بشرية شاملة، والحاجة إلى إقرار ديمقراطية حقيقية تعطي الشرعية لممارسة سلطة الحكم والشرعية للمعارضة، والحاجة إلى الاعتراف بالحراك السياسي والانتقال من ولاء إلى ولاء آخر دون تعصب أو تحزب بل من خلال التأييد للبرنامج السياسي المطروح وليس الولاء الأعمى أو التاريخي أو التعصبي للذكريات أو للطائفة أو للجهة أو الحزب لمجرد انه مرتبط تاريخياً بوجدان المرء، الأمر يحتاج إلى التحرر الفعلي من هذه الأخلاقيات والقيم والانطلاق نحو فضاء أرحب وأوسع، وفي هذا المقام يؤكد الجابري بأن الأهداف أصبحت الآن بمثابة شرط الوجود لأية نهضة أو تقدم، إنها أهداف تاريخية تتطلب كتلة تاريخية تتولى تحقيقها، لأنها أهداف لا تستطيع أية طبقة أو فئة أو حزب أو جماعة أو طائفة بمفردها القيام بها، والمطلوب إذن قيام كتلة تاريخية تضم جميع فئات المجتمع، كتلة لا ترتبط بالمشاريع الأيديولوجية التي تضعها أمامها الفئات المتصارعة المتناحرة، جماعات أو أحزاباً كانت، بل

تنطلق من الحاجات / الأهداف المشتركة لقيام الوحدة الوطنية الحقيقية والائتلاف وإضعاف الاصطفاف الطائفي أو الحزبي المتعصب، هو إذن شرط الوجود لأي مشروع مستقبلي في النهضة والتقدم.

إن هذه المتطلبات لا تعني مطلقاً أن على جميع المدعوين إلى الانخراط في هذه الكتلة التاريخية أن يتخلوا عن مشاريعهم الأيديولوجية أو العقائدية أو الفكرية المتحررة من المرجعيات الأيديولوجية التقليدية، ولا أن يتخلوا عن (مدنهم الفاضلة) الذي يحلمون بتحقيقها، بل المطلوب في الظرف التاريخي الراهن أن يتم تأجيل هذه المشاريع الخاصة لمدة قد تكون، قصيرة أو طويلة لغاية أن تحقق الوحدة وتذوب الطائفية وتتكرس القيم والتقاليد الحقة للديمقراطية البعيدة عن التعصب الحزبي أو العقائدي الناتج عن الموروث التاريخي.

ومن جانب آخر فإن قيام الكتلة التاريخية هذه لا يعني إقصاء أية طبقة من الطبقات، بما في ذلك الطبقة الحاكمة أو الطبقات الميسرة، كما لا يعني بالمقابل تعليق الصراع الاجتماعي ولا تجميد النضال من أجل الديمقراطية الحقيقية وطرح البرامج الداعية إلى العدالة الاجتماعية بكل شروطها، من تكافؤ الفرص وتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المدينة والضواحي والتوزيع العادل للمشاريع والخدمات وكذلك الثروة الوطنية، بل بالعكس أن قيام هذه الكتلة التاريخية يعني أن الأهداف المرتبطة بتكريس الديمقراطية الحقة وتحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية – وهي أهداف مشتركة في خطوطها

العامة الرئيسية لدى جميع التيارات - سوف يتم العمل على تحقيقها جماعياً بدلاً من أن تكون أهدافاً فقط لحزب أو طبقة، لتتحول وتصبح أهدافاً للكتلة التاريخية، أي أهدافاً لعموم المجتمع ككل، كما أنه بدلاً من أن تتغذى تلك الأهداف السياسية والاجتماعية من الصراع الطبقي أو الطائفي أو العشائري أو الحزبي، فإنها تستقي وقودها في ظل الكتلة، وليس من المصالح الطبقية وحدها.

والكتلة التاريخية فوق ذلك كله ليست أبدية، بل لا بد أن يأتي يوم تكون فيه قد أنجزت مهمتها، ويكون ذلك في الغالب عندما يتمكن التفاعل بين الأطراف والقوى المكونة لها من تحقيق نوع من التداخل بينها تفتقد فيه التصنيفات القديمة أهميتها ومبررها مما يسمح بظهور تصنيفات جديدة تخرج من جوف الكتلة ككل لتحل محلها.

لقد استخلص الجابري من كل هذه الضرورات التي أسهبنا في سردها كما يراها هذا المفكر ليصل إلى نتيجة تتمثل في أن في فترات معينة من التاريخ لا بد أن يبادر البعض إلى الإعلان عن ضرورة التحرر من الأوهام الأيديولوجية التي تعتقد بأن هذه الفئة أو تلك أو هذه الحركة أو تلك أو هذه الحكومة أو تلك قادرة بمفردها على القيام بإنجاز المهام المطروحة على الساحة الوطنية. فإنهاء حالة الاصطفاف الطائفي أو الحزبي المتعصب أو إنجاز مهام التنمية أصبحت مستحيلة دون ارتكازها على عمق جماعي يعترف الكل بضرورة نكران الذات الضيقة من أجل المصلحة العامة.

المثقف العضوي:

لقد اعتمد الجابري في أطروحته هذا على أفكار المفكر الإيطالي أنطونيـــو غرامشي، وهي أفكار ترتكز على أن قيام مثل هذه الكتلة الـــتاريخية لن ينجح إلا بمبادرات من السياسي المثقف وليس السياسي البرغماتي وكما وضحنا في مستهل هذا المقال، ذلك أن غرامشي يرى بـــأن السبيل الأمثل لإصلاح فلسفة الجماهير يأتي عن طريق حركة ثقافيـــة تقـــوم بهـــا هـــذه الكتلة وتهدف إلى استبدال الرأي العام والتصورات القديمة بالجديدة وذلك عبر وسائل عديدة منها:

*الاتفـــاق على ثوابت وطنية وسياسية بين جميع التيارات وجزء من الحكم تمثل ضرورات إنجازها في المرحلة التاريخية الراهنة.

*التأكيد على هذه الثوابت وتكرارها للجمهور والإتيان بالحجج وبصور مختلفة، ذلك لأن التكرار في اعتقاد غرامشي هو أنجح وسائل التعليم تأثيراً في العقلية الشعبية.

*العمـــل الـــدؤوب في رفع المستوى الفكري للطبقات الشعبية بشكل واسع فأوسع وذلك كي تعطى (شخصيته) للعنصر الجماهيري الذي لا شكل له، وهذا يعني أن تعمل على تنشئة نخبة من أهل الفكر تنبـــثق مباشـــرة مـــن الجمهور وتظل على اتصال به حتى يصيروا له (كجبائر المشد)، حينذاك ستتغير (اللوحة العقائدية) في عصر ما، وإذا مـــا طبقنا هذا المفهوم الغرامشي على واقعنا، فإن القيم والسلوكيات الطائفيـــة لن تتراجع إلا بوجود مثل هؤلاء المثقفين العضويين الذين

يكـــررون وبصور مختلفة الحجج عبر الوسائل المقروؤة والمسموعة أو المرئية الحديثة منها والتقليدية.

*إن خــلق ثقافــة جديــدة في المجتمع، لا طائفية ولا متعصبة لأيديولوجية أو لحزب لا يعني مجرد قيام كل فرد باكتشافات (أصيلة) بل يعني أيضاً نشر حقائق اكتشفت من قبل نشراً نقدياً بحيث تصبح هــذه الحقــائق اجتماعية- إن جاز القول - أي أن يتم القبول بحفر الــتراث حفــراً نقدياً والإعلان دون انتهازية سياسية عن حوادث ضخمت أو شوهت من أجل تحصين الطائفة ضد الآخر أو نقد البنية المعــرفية الرافضــة للديمقراطية في التيارات الإسلامية السلفية، وكذا الحال إبراز حقائق عن واقع وسلوكيات الأحزاب الشيوعية والقومية واليســارية التي كانت تتعارض ومع قيم وتقاليد الديمقراطية أو تقاليد الاعتراف بالحرية الفردية وحرية الاجتهاد والتعبير والفكر الحر المستقل الــبعيد عن التبعية للمركز، والأمر ذاته مع الحكم الذي عليه واجب الاعتراف بماضيه القمعي بكل إبعاد هذا القمع، تاريخياً بعدم الاعتراف بالتاريخ الوطني لهذا الشعب، وفكرياً بعدم الاعتراف بل تشويه الآراء والأفكــار المختلفة معه، وسياسياً بعدم اعترافه بالمشاركة الشعبية في صــنع واتخــاذ القرار السياسي، واقتصادياً بعدم العمل على التوزيع العــادل للــثروة الوطنية، واجتماعياً بعدم تحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة وتعزيز الحريات العامة في البلاد.

*خــلق (إرادة جمعيــة) عن طريق تلك الكتلة التاريخية بين أهل الفكــر والبسطاء تماماً مثلما تقوم الوحدة بين العمل والنظرية، الأمر

الـــذي يتطـــلب من أهل الفكر أن يجعلوا أنفسهم مفكرين عضويين لتـــلك الجماهير، يعدون ويوحدون المبادئ والمسائل التي تثيرها تلك الجماهير بنشاطها العملي.

*إن هـــذه الكتلة التاريخية التي ستخلق ـــ عبر تنظيرات المثقفين العضـــويين ـــ الإرادة الجمعيـــة فإنها أيضاً عبر فعلها التاريخي سوف يحقـــق (الإنسان الجمعي) أي سوف تفرض البلوغ إلى وحدة (ثقافية اجـــتماعية) تجعـــل عـــدداً كبيراً من الارادات المبعثرة اللا متجانسة الأهداف تلتحم من أجل نيل غاية واحدة.

*هـــذه المهمـــة تحتاج تدريجياً الوصول إلى توحيد الخطاب عبر توحيـــد المفاهيم اللغوية كأداة للتوصيل بصورة جمعية، ذلك أن اللغة لديهـــا القدرة الهائلة في توصيل الأفكار عبر تأويلها، إضافة إلى تنفيذ آليـــة للوصـــول إلى مـــناخ ثقافي مشترك، فضلاً عن مراجعة ثورية للمسألة التعليمية والاستراتيجية الإعلامية.

إن ساحتنا السياسية أحوج في هذه المرحلة لقيام مثل هذه الكتلة التاريخية بين تياراتها وفئاتها الاجتماعية وذلك لسببين.

الأول: ضرورة وجود ثوابت وطنية تتفق عليها التيارات والقوى والطـــبقات والحكم، تتمثل في إزالة الاحتقان الطائفي والوصول إلى التصـــالح الفعلي وتكريس المواطنية الحقة وأن تزول حالة الغربة لدى ابـــن الـــرفاع أو الحـــد حينما يذهب إلى الدراز أو سترة والعكس صـــحيح، ويـــزول الشعور أو اللا شعور الذي يسود عند قراءة أية

تعيينات أو انتخابات لمؤسسات الحكم أو المجتمع المدني والذي يفرز الأسماء طائفياً أو حزبياً بمعنى أن التقييم في هكذا حالة نفسية وتربوية وتعبوية يكون تقييماً غير موضوعي بل تعصبياً وسلبياً، ينحاز المرء فيه إلى الفرد باعتباره من طائفته أو حزبه بدلاً من التقييم العلمي الذي ينظر للكفاءة والمقدرة والشخصية المؤهلة مهنياً وأخلاقياً واجتماعياً وفكرياً وأكاديمياً بعيداً عن انتماءاته السابقة أو حتى الراهنة إذا ما كان البديل أكثر كفاءة ومقدرة.

كما تتمثل هذه الثوابت في تكريس حق الآخر في الوجود والتحرك مهما اختلف معك عقائدياً أو أيديولوجياً، دون الاستعداد النفسي لاتهامه بالتكفير أو التساقط أو الرجعية أو التخلف أو الردة أو التشهير أو...إلخ وبشرط الابتعاد عن لغة التشهير الشخصي وحق المرء في التحول من تيار لآخر حسب اقتناعه بالبرنامج والممارسات اليومية، وحق التيار السياسي في المناقشة دون التشهير به والذي يؤدي في المحصلة النهائية إلى خلق حالات من الحقد المجتمعي بين أبناء الوطن الواحد، وضياع الوقت والجهد والطاقة في مجادلات لن تحقق للمجتمع أهدافه المنشودة، وحتى لا نكرر تجارب دول مجاورة لنا مارست فيها الكتل السياسية هذه التشهيرات بحق بعضها البعض أثناء الانتخابات النيابية فأدت إلى أن يفقد الجمهور ثقته بالسلطة التشريعية ويخلق حالة خصام وحقد بين الطوائف والتيارات.

ولذلك فالاتفاق على ثوابت وطنية وتكريسها ونشرها وتعميمها حسب الأسلوب الغرامشي وبآلية الكتلة التاريخية، كما أسهب فيها

الجابري، هو أحدى الوسائل الناجعة للانتقال إلى مرحلة صلبة لعملنا السياسي المستقبلي.

الثاني: وجود اتجاهين في البلاد، الأول الاتجاه المؤمن بضرورة تكريس الوحدة الوطنية على حساب المصالح الذاتية للطائفة أو الأحزاب أو التيارات، وهو موجود في الحكم وفي الطوائف والتيارات، فعلى صعيد الحكم يقود جلالة الملك مشروعه الإصلاحي المعتمد على الوحدة الوطنية، وعلى صعيد الطوائف هناك شخصيات وتيارات اقتنعت بأهمية التقارب الطائفي سياسياً واجتماعياً وكل ماله علاقة بالشأن العام، وعلى صعيد التيارات السياسية الديمقراطية والليبرالية هناك من يؤمن بحق الجميع في الوجود والاعتراف به إسلامياً أو شيوعياً أو ليبرالياً، لابد من تكاتف جهود جميع هذه التيارات في المسائل الكبرى الوطنية. والاتجاه الآخر الذي يرى بأن مصلحته وبقاءه لن يتحقق إلا بوجود الاحتقان الطائفي والفرقة والاحتكاك أكان ذلك على صعيد رموز في الحكم أو في الطوائف أو التيارات ومؤشرات المرحلة السابقة أكدت ذلك.

ثالثاً: إن قيام الكتلة التاريخية من قبل الاتجاه الأول هو الكفيل لتأسيس الإرادة الجمعية المجتمعية وإضعاف المحاولات الرامية لدك أسفين الفرقة في صفوف أبناء الوطن الواحد.

ثالثاً: اليسار... اليمين... والكتلة التاريخية(*)

كشـــف تقريـــر عن الحملة الانتخابية النيابية في إيطاليا أن نسبة كـــبيرة من (الشباب) الإيطالي لا يكترثون بوجود أية فوارق بين يمين معـــارض أو يسار حاكم أو العكس في الحياة السياسية، فقد ضاق الـــتمايز بينهما، وتحول الصراع إلى مواجهات شخصية ومناكفات فاضـــحة وتشـــهيرية ممـــا أدى إلى رفـــض الشبيبة الإيطالية علانية للسياسيين ومواقفهم ومزايداتهم.

لنتأمل هذا الحوار مع شاب إيطالي لنستشف التنافر الموجود بين خطابـــات الزعماء والأزمة الإيطالية العامة والمشتركة والشاملة، ففي استطلاع للرأي قام به معهد الأبحاث الوطني يوضح هذا الشاب بأن في إيطاليـــا توجد أعلى نسبة من التضخم والبطالة والغلاء والجوع، وهي كلها ضريبة سياسات التقشف التي تتبعها الحكومات التي تجيء الواحدة تلو الأخرى، تحت واجهات سياسية تختلف ألوانها وتتقارب بـــرامجها. وهـــناك أكـــثر مـــن ثـــلاثة ملايين شاب عاطل عـــن

* ـــ مقال نشر في إحدى الصحف البحرينية، ٢٠٠٢م.

العمل تقل أعمارهم عن ٣٠ عاماً فيما تقذف الجامعات سنويا بمئات الألوف من الخريجين العاطلين، وهناك فضائح ورشاوى في سدة الحكم وجنس واختلاسات وعصابات المافيا وجماعات التطرف اليميني واليساري، إضافة إلى مسلسل الاختطافات.

ويؤكد أحد الطلبة الجامعيين بأن البطالة والضياع والفراغ وإدمان المخدرات تجعل من السهل دفع الكثير من الشباب إلى أحضان التطرف والإرهاب وعصابات الإجرام المنظم، مستشرفاً البرنامج المطلوب والمتمثل بضرورة رعاية هذا الجيل وتعليمه وإنماء شخصيته ومواكبة ما يطلق عليه (عصر العولمة).

في ظل هذا التشخيص الدقيق للواقع الإيطالي (وهو تشخيص فيه الكثير من السمات والأزمات البحرينية وأيضاً يحتضن استشرافات مستقبلية إذا ما تفاقمت المشكلات الاقتصادية) في ظل هكذا تشخيص، يقول هذا الشاب بأن ممثلي الأحزاب مازالوا يتشاجرون فيما بينهم، فائتلاف اليسار وبعد مخاض جدل سياسي لم يستطيع حتى فرض نظام الإعانة الاجتماعية كما هو معمول به في عموم دول الاتحاد الأوربي، ورغم تعاقب أربع حكومات يسارية لغاية ١٩٩٦م فالثمار الذي جناه الشعب هو فرض ضرائب جديدة كثمن لدخول إيطاليا في قطار اليورو الأوربي، ومعظم الذين كتبوا أو تحدثوا من المرشحين على قوائم اليمين واليسار يعلنون ليلاً ونهاراً برامجهم التي لا تعنى إلا أفراد عشائرهم الحزبية!!

هــي إذا أزمات عامة اقتصادية واجتماعية وسياسية تصيب الجميع وتــرفعها البرامج السياسية لجميع التيارات اليسارية والوسطية واليمينية، وتحاول كل من خلال مرجعياتها النظرية والعقائدية أن تضع الحلول التي يعــتقد إنها الكفيلة من الخروج بأفضل النتائج. بيد أن المسالة المهمة في هــذه الحــلول وخاصــة للأزمات الاقتصادية بأنها الأغلبية المطلقة من محاورهــا مشتركة، فالجميع تقريباً مع اقتصاد السوق والانفتاح وإعطاء المزيد من الأدوار لمؤسسات القطاع الخاص والمشاركة الفاعلة مع العولمة ومحاربــة الفساد وسرقة المال العام والمحاسبة والرقابة وغيرها من الحلول، وتختــلف درجة التعاطف والتباعد مع هذه الحلول "الرأسمالية الليبرالية" والــبعض يسميها الطريق الثالث أو الديمقراطية الاجتماعية أو الرأسمالية ذات الوجــه الإنســاني، تختلف درجة التعاطف هذه باختلاف تباعد وتحــرر الــتيارات من هيمنة الأيديولوجيات على برامجها أو بنية تفكير قياداتهــا وخاصــة المحرضين والتعبويين منهم أو درجة التقارب من هذه الأيديولوجيــات. فالذي مازال متشرباً حتى النخاع بالنظرية الماركسية كما طبقت في التجربة الاشتراكية السابقة مازال متردداً في حسم ارتباط الاقتصــاد بالدولــة (التخطيط المركزي) أو (الاقتصاد الموجه) أو تقوية القطاع العام، والذي بدأ يتحرر قليلاً أو كثيراً من صدمة انهيار التجربة الاشــتراكية ذات النموذج السوفيتي أخذ يرى في سياسات التخصيص والاســتثمارات الأجنــبية عــلى سبيل المثال إحدى الحلول الاقتصادية لمشــكلات البطالة وتوفير فرص عمل جديدة، والمتمسك بنصية كتب التفسير والمعاملات التراثية التي أنتجها فقهاء الدين منذ قرون، وبالفتاوى

والمرجعيات الدينية لا يستطيع أن يرفض هذه الحلول الاقتصادية ولكنه يصبغها بمقولات أخلاقية، أي يربط الاقتصاد (المصلحة) بالأخلاق (المبادئ) ولكن في التجربة العملية يسير الاقتصاد كما يفرض عليه القانون الموضوعي للواقع الذي لا يمكن القفز على ضروراته ومتطلباته ومصالحه التي تصطدم مع المثاليات في معظم محطاته.

إن المسألة في جزئية معينة، أو من زاوية واحدة فقط وليس من كل أبعادها، مرتبطة بالصراع الأيديولوجي بين اليمين واليسار في مرحلة الصراع بين المعسكرين، ذلك أن الصراع الأيديولوجي آنذاك هو صراع بين قوى اقتصادية اجتماعية دولية ومحلية متناقضة المصالح، فريق يتمسك بالملكية الفردية لوسائل الإنتاج وبالحرية الاقتصادية، ذلك ما يشكل جوهر النظام الرأسمالي، وفريق ينادي بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج الرئيسية وبتوجيه الدولة للاقتصاد، وذلك ما يشكل جوهر الاشتراكية، هذا إضافة إلى ما يترتب على كل من الاختيارين من نظريات في التطور التاريخي سواء ما حصل في الماضي أو ما سيحصل في المستقبل، فأصبح العالم تبعا لذلك أمام رؤيتين للعالم وفلسفتين للتاريخ: تتهم إحداهما الأخرى بأنها استغلالية ورجعية مثالية، بينما تقول هذه عن تلك أنها دموية إلحادية مادية.

ويوضح الدكتور محمد عابد الجابري في هذا المجال أن المستهدف من هذا الصراع الأيديولوجي ليس الثقافة المجتمعية بمعناها الواسع للكلمة التي تشمل الحياة الروحية والمادية، بل المستهدف هو التعبيرات الأيديولوجية لهذه الثقافة وبالخصوص نوع التأويل الذي يعطيه المثقف

للحاضر ونوع التفسير الذي يعطيه للتاريخ بما في ذلك مشاريع المستقبل. أي أن المؤدلج في جوهره يعمل على تأويل الحاضر وتفسير التاريخ والتشريع للمستقبل، ضمن رؤيته الماضوية، فعلى سبيل المثال لم يكن بالضرورة وفي كل الأحوال الصراع الأيديولوجي في مجتمعات العالم الثالث، وفي وطننا العربي على وجه الخصوص، يعبر دائماً عن الصراع الطبقي الحقيقي داخل البلد، بل كان في جزء منه امتداداً للصراع الأيديولوجي على الصعيد الدولي، وبالتالي الأطراف المتصارعة محلياً إنما كانت تصارع في الحقيقة خصماً دولياً، موضحاً ـ الجابري ـ بأن ما كنا نلاحظه من صراع ضد الاشتراكيين والشيوعيين وعموم الماركسيين من قبل السلفيين والقوميين والليبراليين إنما كان صراعاً ضد ممثلي أيديولوجيا عالمية، وكذلك عندما وقف الشيوعيون والماركسيون والاشتراكيون عموما ضد "الرأسمالية" في هذا البلد أو ذاك إنما كانوا يخاصمون الرأسمالية العالمية أساساً.

إن هذا التأويل الذي يركز على وجود صراع ضد الآخر بالنيابة في المجتمع العربي يدفعنا إلى أهمية إعادة النظر في مفاهيم اليسار واليمين التي كانت سائدة في مرحلة الصراع الأيديولوجي السابق وخصوصية جوهر هذه المفاهيم في مجتمعاتنا العربية.

الطبقة والأيديولوجيا:

يوضح المفكر العربي محمد عابد الجابري في إحدى ندواته حول مستقبل اليسار في المغرب والذي أشار إليها في مجلة (فكر ونقد)،

العدد ٣٠، يونيو ٢٠٠٠م، بأن مفهوم اليسار كان يتحدد بعنصرين اثنين: الوضع الطبقي والأيديولوجي، فالشخص يكون من اليسار إذا كان ينتمي اجتماعياً إلى الطبقات الفقيرة المحرومة وفي مقدمتها الطبقة العاملة، وفي نفس الوقت، أو على الأقل، يتبنى الأيديولوجيا التي تدافع عن مصالح هذه الطبقات. ولقد نظر الماركسيون في هذه المقولة وأضافوا بان الشخص المنتمي للطبقات الأخرى كالبرجوازية الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة ويدافع عن مصالح الطبقة العاملة وأيديولوجيتها فهو قد انسلخ عن طبقته وانتقل إلى الطبقة الكادحة (وهو تنظير في بعده النظري صحيح ولكن في الواقع الراهن المحلي البحريني أو في المجتمعات ذات الاقتصاديات الريعية كدول الخليج لا ينطبق عليه، فالأغلبية الساحقة من الذين يرفعون راية الماركسية ويدافعون عن مصالح الطبقة العاملة لم ينسلخوا عملياً وفعلياً عن طبقاتهم الاجتماعية وخاصة في العشرين السنة الأخيرة التي تشرب الجميع بثروة النفط وأصبح هناك حراك طبقي واضح وإن بدأ التراجع في المرحلة الأخيرة إبان الأزمة الدستورية المرافقة بالأزمات الاقتصادية). أما اليمين كمفهوم فقد كان يتحدد، ضمن تلك المرحلة والذي ما زال التقليديون يدافعون عنه، بالانتماء إلى الطبقات المالكة لوسائل الإنتاج وتستأثر بفائض القيمة وتتبنى أيديولوجيا تدافع بكيفية أو بأخرى عن الوضع القائم أو تبرره على الأقل.

ويطرح الجابري في هذا السياق تساؤلاً جديراً بالتفكير، فعلى ضوء التحليل للواقع العربي الإسلامي بعد الثورة الإيرانية وغياب

نمـــوذج يحـــل محل الاتحاد السوفيتي كمرجعية لمفهوم اليسار وبروز (الصحوة الإسلامية) واستقطابها لفئات واسعة من الشباب المنتمي إلى الطبقات المحرومة والطبقة العاملة، فأين نضع هذه التيارات الإسلامية السياسية التي تقود جماهير واسعة من الفئات المحرومة؟ هل نضعها في اليمين أم نضعها في اليسار؟ فهي قد حلت محل الأحزاب اليسارية في قيـــادة الجمـــاهير الشعبية بل وتدافع عن مصالحها وترفع شعارات " طـــبقية " هي ذاتها شعارات اليسار الطبقية. بل الانكى إن بعض من يدعـــي باليسارية والماركسية قد أخذ يدافع عن سياسات الحكومات ويبرر ما هو كائن، والعكس صحيح لدى بعض الحركات الإسلامية السياســـية الـــتي تطالب بالتغيير نحو المزيد من الديمقراطية والمشاركة الشعبية وتحقيق العدالة.

مـــن هنا فان تحديد مفهوم اليسار واليمين أصبح مهمة مطروحة على اليسار نفسه:

كيـــف يحـــدد اليسار نقيضه الاجتماعي وبالتالي التاريخي بعد التطورات الكبيرة في العالم والمنطقة؟

كيف يحدد يمينه، بعد أن يعطي السمات الرئيسية لليسار؟

هـــل يمينه هو نفسه الذي كان من قبل وفي مرحلة ما قبل الثورة الإيرانية، أو في مرحلة النضال الدستوري لغاية نهاية القرن الماضي، أو بعد خلط الأوراق ومواقف الطبقات في هذه المرحلة الانتقالية الراهنة؟

هـــل نعـــتمد في التصنيف إلى اليمين واليسار البعد الاقتصادي والوضعية الطبقية، أم نعتمد البعد الأيديولوجي والاختيارات الفكرية، أم سيكون علينا أن نختار مقياسا آخر؟

أم المطـــلوب البحث عن الأجوبة الجاهزة الموجودة في التنظيرات الماركسية بتصنيفاتها الطبقية الواضحة الصالحة للمجتمعات التي مرت بالمراحل التاريخية الخمسة المعروفة؟

أسئلة تفتح أفاقاً رحبة لحركة اليسار بأن تجادل فيها بذهن متحرر مــن الموروثات التقليدية وتنطلق من آخر ما وصلت إليها البشرية في نـــتائج العـــلوم الطبيعية والاجتماعية الحديثة وآخر نتائج التحولات الاقتصـــادية والسياسية والاجتماعية، والأهم من هذا وذاك أن تنطلق مـــن قراءة موضوعية لخصوصية الشرق وحضارتنا العربية الإسلامية ذات الســـمات المميـــزة فيها عبر تاريخها الطويل من تداخل العوامل الاقتصـــادية كعنصر حاسم في التغيير الموضوعي لدى الماركسيين مع العناصر التي كانت هامشية في المادية التاريخية ولكنها كانت حاسمة في الحضـــارة العربية الإسلامية كالعقيدة ودورها المؤثر في تغيير مجريات الأحـــداث الموضـــوعية، والقبيلة ودورها الواضح في بنية العلاقات الاجتماعية الطبقية. (للمزيد من هذا التصور من الممكن الرجوع إلى الجـــزء الثالث من مشروع الجابري "نقد العقل العربي "والمعنون بـــ" نقد العقل السياسي العربي").

أمـــا بالنســـبة "لليمين" كمفهوم تقليدي يصبغه اليسار التقليدي عـــلى التيارات الإسلامية السياسية فإنه أيضاً بحاجة إلى مراجعة من حيث التسميات والصفات المرتبطة به. فهل يصلح أن نلقبه بالرجعية والتخـــلف وهـــو الذي يقود الجماهير الشعبية ويطالب بالديمقراطية (أغلـــبية أجنحته) وهل في الممارسات الفعلية والقناعات القيمية لدى أفـــراد من التيار اليساري أنفسهم وخاصة تجاه المرأة لا تحتضن الفكر المحـــافظ بل و"المتخلف"، وهل من الجائز أصباغ صفة الظلامية عليه بمجـــرد أن البنية المعرفية والأيديولوجية لهذه التيارات مثالية بالمفهوم الماركسي الجامد دون عمل التفكير والقول والممارسة في البحث عن الجوانـــب المضـــيئة والإيجابية والتي تخدم عملية التقدم والبحث عن المشـــترك بـــين ما هو تقدمي لدى اليسار وما هو كذلك لدى هذه الـــتيارات على الصعيد السياسي والحياتي وما يمس مصالح الناس على الأقـــل. ومن جانب آخر على التيارات الإسلامية السياسية أن تطرح عـــلى نفســـها تساؤلات جادة حول رؤيتها من "اليسار" بعيداً عن القناعات السائدة في مرحلة الصراع الأيديولوجي السابق بين اليسار والـــيمين، وعبر دراسة موضوعية للتحولات الهائلة التي أخذت تؤثر على بنية أجنحة كبيرة من اليسار العالمي والعربي التي أصبحت تتصالح مع خصوصية حضاراتها ومنها أجنحة يسارية وماركسية تصالحت مع الحضارة العربية الإسلامية بمفاهيم حداثية ومعاصرة وقراءات جديدة للـــتراث العربي الإسلامي، لدرجة انه من الممكن مقارنتها بالحركات

الفكـــرية والفلســـفية التي تجادلت مع الأفكار التقليدية الإسلامية في العصور الأولى من هذه الحضارة.

الكتلة التاريخية:

إن بـــروز القناعة بالمشترك بين البرامج والأفكار وإن بدا متناقضاً في الظاهر وإن حاول المؤدلج بالموروث السابق يساراً أو يميناً أن يثبت التباعد هو جوهر ولب فكرة الكتلة التاريخية ونقطة الارتكاز لتفعيلها، وبلغة الديالكتيكيين "وحدة الأضداد هي التي من شانها أن تحرك الحالة الطبيعية أو الإنسانية "ونجاح الكتلة يعني أن يتم تفعيل البعد الوحدوي أو النـــزوع الإيجابي أو المشترك الهائل في مرحلة تاريخية معينة.

لنأخذ مثالاً فرضياً بين متناقضين أيديولوجيا يبدو للمؤدلج بأنهما لـــن يلتقيان، فالتيار السلفي الرافض بالاعتراف بالتيار اليساري (وهو الـــذي يمثل أقصى اليمين في التيار الإسلامي حيث بعض أجنحته لا يعـــترف بحـــق الحيـــاة للشيوعيين فما بالك بحق الاعتراف) والتيار الشـــيوعي الـــذي يتهم التيار السلفي بالتخلف والرجعية والظلامية بالمطلق بل ويربطه بالطبقات البرجوازية ويعتبره نتاج المرحلة الإقطاعية وحليف لهم (وان كان البعض وفي المرحلة الراهنة أخذ يتراجع ويعطي التأكيدات بحق هؤلاء في الحوار والمشاركة). هذان التياران رغم هذه الرؤية يتفقان، كل من خلال مرجعيته الأيديولوجية والعقائدية وعلى سبيل المثال، على ضرورة القضاء على الفقر وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، ومن الممكن جداً أن ينفذا برنامجاً مشتركاً اقتصادياً وواقعياً

إذا مـا أبعـدا الأيديولوجيـا والعقيـدة المهيمنة على بنية تفكيرهما وسلوكهما وهما يتجادلان في الأمور السياسية وذلك أن القضاء على الفقـر هـو مطـلب عام ومبدأ اشتراكي أصيل كما هو تماما مبدأ إسلامي أصيل، وحتى في معظم الآليات الهادفة إلى تقليل نسبة الفقر في الـبلاد والتي تتكون منها محاور برنامج التيارين فهي آليات واحدة ومنها على سبيل المثال الآليات التالية:

* محاربة الفساد وسرقة المال العام.

* رقابـة عـلى الميـزانية العامة ومقاييس علمية وشفافة على المناقصات.

* المحاسبة. لمن يدير مصائر الناس أمام أي اعوجاج.

* الـتوزيع العـادل للثروة الوطنية وتوجيهها صوب القطاعات والخدمات التي تخدم الناس.

* تقليل الأعباء الضريبية على المواطنين.

* توفـير السـكن اللائق لكل مواطن دون أن يلقى على عاتقه عبء مالي كبير.

* توفـير العمل المناسب لكل مواطن وتحسين راتبه وبما يتماشى مع مستوى الدخل والمعيشة وفوق خط الفقر.

* التعليم العام الجيد والمتماشي مع متطلبات السوق.

* تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية الوافدة.

* خفض التضخم النقدي وأسعار السلع الضرورية للمواطن.

* العمل على رفع النمو الاقتصادي في البلاد.

* محاربة الاحتكار.

* تشكيل صناديق خيرية وتنظيم حملات التبرعات والمساعدات وتأسيس صندوق للزكاة والصدقات.

إن هـــذه الآليـــات وغيرها والمصاغة بلغة اقتصادية قريبة من لغة اليسار هي ذاتها الموجودة في اللغة المحببة لدى السلف، منها على سبيل المـــثال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من أخذ أموال الناس يـــريد أداءها أداها الله عنه، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله" رواه الـــبخاري، "يـــا أيها الناس إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا ســـرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وإيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها" رواه البخاري ومسلم، "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمـــتم بين الناس أن تحكموا بالعدل" سورة المائدة، "يا أيها الذين أمـــنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخذيه إلا أن تغمضوا فيه " سورة الـــبقرة، "ولا تأكـــلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكـــلوا فـــريقاً من أموال الناس بالإثم وانتم تعلمون" سورة البقرة. وحـــول الاحتكار ورفع الأسعار: قال رسول الله (صلعم) "من دخل

في شــيء من أسعار المسلمين ليغلبه عليهم كان حقاً على الله تبارك وتعــالى أن يقعــده بعظم من النار يوم القيامة" رواه احمد والطبراني، "مــن احتكر فهو خاطئ" رواه أبو داود والترمذي. وهناك العشرات من النصوص التي في جوهرها تتفق مع الآليات الحديثة، وما المطلوب سوى أبعاد البعد الأيديولوجي والتفسير الشكلي للنص والوصول إلى القــناعة بأهمية رص الصفوف من اجل إنجاز هذا المطلب الاقتصادي الحيوي للشعب.

وقد، أقول، وقد يختلفون في الجزئيات الأخرى كبرامج التوعية الإعلاميــة أو مشــاركة المــرأة في التنمية والعمل أو المحاور المرتبطة بالأخلاقيات العامة وهي محاور ذات علاقة وثيقة بالأيديولوجيا أكثر منها بالاقتصاد كفعل عملي على ارض الواقع.

ولنأخذ مثالا افتراضيا آخر بين متناقضين طبقياً، فالتيار اليساري باعتــباره كان يرفع عالياً راية تمثيله للطبقة العاملة الكادحة المضطهدة التي تبيع قوة عملها بأبخس الأثمان وتنتج القيمة الفائضة التي لا تحصل عليها بل ترحل للطبقات الرأسمالية، وتيار البرجوازية وخاصة المتوسطة الوطــنية منها بل وحتى الأجنبية التي تهدف إلى الحصول على الأرباح عــبر اســتثماراتها داخل البلاد. فهما أيضاً، رغم تناقضهما الطبقي، ســيتفقان عــلى معظم المحاور المرتبطة بالقضاء على الفقر وتحسين المستوى المعيشي للشعب عامة والطبقة العاملة على وجه الخصوص، فمحاربة الفساد سوف تقلل من العديد من التكاليف غير المسجلة في دراســات الجــدوى، ووجــود مقــاييس علمية واضحة وشفافية

للمناقصات سوف يخلق الكفاءة والجودة والإنتاجية في الصناعات والخدمات التي تقدمها هذه البرجوازية ومن ثم زيادة في الربحية، والتوزيع العادل للثروة القومية سوف يفعل نشاطات هذه البرجوازية بدلاً من تمركزها وتوفير السكن اللائق لكل مواطن سوف يحرك أسواقهم، وبالتأكيد سيختلفون على بعض المحاور الأخرى كتقليل العمالة الوافدة ذات الأجور المتدنية ودور النقابات العمالية والمفاوضات الجماعية والتطبيق الحرفي لتوجهات المؤسسات الاقتصادية العالمية على صعيد برامج التخصيص، رغم أن المتتبع للتقارير والتصريحات الصادرة عن رجال الأعمال وغرفة التجارة والصناعة باعتبارها تمثل نقابة لأصحاب الأعمال، يستشف عند العديد منهم أن هناك نقاط إلتقاء كبيرة بين (البرجوازية الوطنية) والطبقة العاملة وممثليها، فعلى صعيد الرؤية الاقتصادية المستقبلية تؤكد تقارير الغرفة بضرورة أن تمتلك الحكومة رؤية واضحة تتصل بالتوجهات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني في هيئة برامج ومشاريع وإجراءات وتشريعات، وأن غياب مثل هذه الرؤية قد أدى إلى تباين الأهداف والمنطلقات واختلاف في الأولويات والبرامج، كما أنها تؤكد على ضرورة وجود مجلس أعلى للتخطيط يكون من مهامه إعداد استراتيجية اقتصادية وان يكون ذات صلاحيات وحرية كاملة في اتخاذ القرار الخاص برسم مستقبل الاقتصاد في البلاد، كما تطالب بالمشاركة والتمثيل في كافة المجالس وتصر على التطوير والإصلاح الإداري وتوفير المناخ المناسب للاستثمار وأهمية وجود الشفافية

كمــبدأ هام يعزز الثقة في الاقتصاد الوطني وفي المناخ الاستثماري، إضافة إلى مطالبتها بأهمية إعادة هيكلة الإدارة الحكومية وبما تتماشى مــع المرحــلة الجديدة وبوجود أجهزة الرقابة وخفض الرسوم ومنع الاحتكار، وعلى صعيد رؤيتهم لمشكلة البطالة، هناك العديد من نقاط الاتفــاق مثل تطوير التعليم وبرامج التأهيل والتدريب وهي في صالح الطــبقة العامــلة وتطــالب بإعداد خطة وطنية للتدريب تشارك في إعدادهــا كافــة الأجهزة والوزارات والأطراف ذات العلاقة، كما تطــالب بإنشــاء صندوق وطني للتدريب يمول من جزء من أرباح المؤسسات المالية والمصرفية والاستثمارية والتجارية وان يكون للقطاع الخــاص ممثل له في إدارة الصندوق، وبالطبع من الطبيعي أن يكون للــنقابة العمالية ممثلا لها أيضاً. أنها أذن محاور تشترك في أغلبيتها مع محاور برامج التيارات اليسارية.

أن هــذا لا يعني بان الصراع الاجتماعي والأيديولوجي سينتفي، ذلك أن الواقع دائماً يفرز تعارض المصالح والمنطلقات بيد أن الصراع هــنا وفي ظل الكتلة التاريخية يتحول إلى صراع إيجابي وصراع يدفع المصالح والرؤى إلى التلاقي عند نقطة مشتركة.

لقــد اقتنعت الأحزاب الشيوعية الأوروبية منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي بأطروحات تصالحيه سميت (بالمساومة التاريخية) بين الأحزاب والطبقات وذلك عبر قراءة خاصة لواقعها واتهمت في حينها بالــتحريفية مــن قبل الأحزاب الشيوعية التقليدية وكذلك من قبل اليســار الماركســي المستقل ولكن التطورات العالمية الجديدة أكدت

صحة العديد من تلك الأطروحات التي اقتنعت بها الأحزاب التقليدية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي.

أن رؤيـــة "غرامشي" للكتلة التاريخية تتكثف في إمكانية أن تقتنع الطبقات والأحزاب والأفراد المنتمية لها بتعارض المصلحة الطبقية فيما بيـــنها عـــلى برنامج طبقة محددة فينجذب الجميع له وحينها يكون الوعـــي الطـــبقي منفصلاً عن الطبقة ذاتها. وحينما حاول " الجابري "تبيـــئة هـــذه الـــرؤية عربياً لم يلتزم بالمطلق على آليات وتصورات غرامشي الخاصة بأوضاع إيطاليا وإنما بحث عن المشترك العربي واخذ جوهر الفكرة.

الفكرة الجوهرية للكتلة التاريخية بالنسبة لنا قوامها أن هناك مهام تاريخيـــة جسيمة في مرحلة تاريخية معينة لا يمكن لأي فصيل أو تيار سياسي لوحده ولا أي حزب أو تجمع سياسي أو جمعية ديمقراطية أو طائفـــة أو أية حكومة أن تقوم بإنجازها لوحدها دون تحالف وطني يقوم على أسس ثابتة متفقة عليها. فعلى صعيد المهام التاريخية في هذه المرحلة هناك مطالب شعبية وأهداف مشتركة مثل:

١- مـــا هي الاستراتيجيات والبرامج الكفيلة لخلق تنمية شاملة مســـتدامة تؤدي إلى تحريك عجلة الاقتصاد وتوفر فرص عمل دائمة ومســـتمرة للمواطنين من جهة وترفع من مستوى المعيشة للطبقات العاملة والمحرومة وذوي الدخل المحدود وتزيد بالتالي من القوة الشرائية لعموم الشعب وتنشط حركة التجارة والاستيراد والاستثمارات؟

٢- ما هي الآليات والممارسات والقيم والسلوكيات التي على كافة أطراف الكتلة التاريخية التقيد بها لإنجاح مسيرة الديمقراطية وتأسيس المجتمع الديمقراطي الحق الموجود فعلاً في المجتمعات الديمقراطية العريقة من دولة القانون والمؤسسات وفصل السلطات الثلاث وغيرها من المتطلبات؟

٣- كيف نصل إلى مجتمع يتحقق فيه مبدأ المواطنية الحقيقية البعيدة عن العصبيات الطائفية والعشائرية والقبلية ونرجع هذه الأشكال الاجتماعية ما قبل المدنية المعاصرة إلى حجمها الطبيعي البسيط والتي لا ترتبط ولا تؤثر على الفعل اليومي للإنسان ويصبح المقياس الرئيس هو الكفاءة والخبرة والمؤهل والمساواة و...إلخ؟

هذه هي المحطات الكبرى لكافة المحاور والمسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية لمعظم البرامج السياسية للتيارات السياسية في البلاد وعند تفكيكها سوف تتحول هذه المحطات إلى برامج عمل تفصيلية أعتقد بأن معظم التيارات السياسية لا تختلف على خطوطها الكبرى.

إن مستقبل التيارات السياسية في البلاد يتوقف على مدى قدرتها على إعادة التعرف على نفسها، يساراً أو يميناً، بعد التحولات التي حصلت في العالم وفي الفكر وفي الاقتصاد، وهي تحولات تحتم ضرورة إعادة تربية الذات والمفاهيم وطريقة التفكير واستخدام المناهج في التحليل، وأن تدشن لعملية الانتظام الفكري حول الأهداف

المشـــتركة الكبرى وتصبح قوة دفع للعمل من أجل تحقيقها، ضمن اتفـــاق وطـــني عام على الثوابت بين أطراف العمل السياسي قوامها الاعتراف بحق الآخر والتعددية والانتقال من ولاء سياسي لآخر على أرضية القناعة بالبرامج والمواقف المبدئية والسلوكية، وتوحيد الخطاب السياسي تثقيفياً وتوعوياً وتعبوياً من اجل خلق الثقافة الوطنية الموحدة في ظـــل التنوع والاختلاف، وتوحيد الارادات الراهنة المبعثرة وغير المتجانســـة المتـــناثرة بين الولاءات السياسية السابقة أو الطوائف أو القـــبائل بل وحتى المناطقي من أجل خلق الإرادة الجمعية وصولاً إلى الإنســـان الجمعـــي الـــذي لن يساوم على ثوابت وطنه وهو يختلف ويتصـــارع فكرياً وسياسياً في القضايا الوجودية والروحية والحياتية. وأعتقد بأن التيار السياسي الفاعل وصاحب الحيوية والمرونة والمستعد للـــتغيير والـــتحول والانتقال وبما يتلاءم مع متطلبات ومستجدات وتحديـــات المستقبل، هو القادر على الحياة، وعبر تجارب التاريخ التي كشفت أن التيارات الفاعلة هي التي كانت تنطلق من (ما هو كائن) إلى (ما ينبغي أن يكون) وكانت بإصرارها تحول الحلم إلى حقيقة!!.

في مقال لأنطونيو غرامشي حول "طريق المعرفة إلى الملاحظة إلى الشـــعور والعكس" وهو مقال يركز على مفهوم محاولة الإقناع: أن النخب في الأمة "الانتلجنسيا" "المثقف العضوي "تقود المحكومين إذا استطاعوا أن يدمجوا معرفتهم وملاحظاتهم وفي النهاية شعورهم بحيث يعادل شعور وأحاسيس ومطالب الجماهير وصولاً إلى تحقيق (المشاعر الماديـــة لـــلجماهير). يقول غرامشي: "إذا كانت العلاقة بين النخب

والجماهير "الأمة " أو بين الحاكم والمحكوم أو بين القائد والمقود هي علاقـــة جدلية متجانسة بحيث يتساوى الشعور بالشغف ويتحول إلى مفاهـــيم ومن ثم إلى معرفة (ليست بطريقة ميكانيكية ولكن بطريقة حيويـــة وجدلية) بعد هذا تتحول إلى علاقة تمثيل، وعند ذلك تتبادل العناصر الفردية بين الحاكم والمحكوم أو بين القائد والمقود، وبعد هذه العمـــلية من الممكن أن نقول أن هناك إمكانية للحياة المشتركة وهي القوة الاجتماعية التي منها تتكون الكتلة التاريخية".

وإذا تمكـــن المجتمع، ملكاً وقوى سياسية واجتماعية، بعد جفاء وقطيعة وارادات مبعثرة ومتنافرة ومتنافسة استمرت عقود طويلة من الزمن أن توحد الارادات في إرادة واحدة. وتمكن المجتمع ولأول مرة في تاريخـــه المعاصر أن يصل إلى ((المصالحة التاريخية)) عبر ((مساومة تاريخيـــة)) قبل الكل بالاعتراف ببعضهم البعض، أدت إلى تشكيل كتـــلة تاريخية ذات لغة خطاب تصالحي سياسي واحد، أثمرت منها نـــتائج آنية ظاهرة – ليست فقط سياسية بل أيضاً تغييراً في مفاهيم التناقض الرئيسي والتناقض الثانوي بين الطبقات – ونتائج مخفية لغاية الآن وقـــد تكـــون مفاجئة للبعض تنقلب فيها الأولويات والمفاهيم والمتناقضـــات وهي مازالت تتفاعل وتتراكم مع تراكم المنجزات أو المعوقـــات والتراجعات لتصل إلى قفزتها النوعية في لحظة من لحظات المســـتقبل، وهي قفزة تعني خروج الجديد من رحم القديم، الجديد سياسياً وفكرياً حينما تبحث في أحشائه تكتشف أنه بقايا من ماض قد يكون ماركسياً منصهراً بالسلفية.

إذا كان المجتمع قد حقق ذلك في فترة تاريخية قصيرة، فهل بعيداً عــن الــتحقيق أن تتوحد الارادات بين بعض التيارات في كتلة عبر تفاعــلها اليومي والتنظيمي والبراجمي والتقارب التدريجي والنسبي أن تولد الجديد المختلف والمتنوع ولكن الملبي لمتطلبات المستقبل؟.

رابعاً: عقل جديد لعالم جديد: كيف نفهم العمل في "تنظيم" العمل الوطني الديمقراطي؟(*)

يبدو أن هناك مفاهيم مختلفة يتعامل معها البعض تجاه جمعية العمل الوطني الديمقراطي خاصة، والجمعيات السياسية التي في طريقها إلى الاشهار أو التي تم اشهارها حديثا كجمعية الوفاق الاسلامي وجمعية

---

* ـ مقال نشر في إحدى الصحف البحرينية بعد تأسيس جمعية العمل الوطني الديمقراطي في سبتمبر ٢٠٠١م، كأول تنظيم سياسي علني وشرعي مصرح به قانوناً، وبروز أصوات من بعض مؤسسيها الذين قرروا تشكيل جمعية سياسية أخرى لهم تكون امتداداً لجبهة التحرير الوطني البحرينية كحزب شيوعي تأسس في فترة الخمسينات من القرن الماضي، حيث هدفوا تحويل جمعية العمل الوطني الديمقراطي إلى جبهة وطنية للحركات السياسية اليسارية والقومية التي كانت تناضل سرياً في مرحلة ما قبل التصويت على ميثاق العمل الوطني، غير أن كوادر الجبهة الشعبية في البحرين كحزب يساري قومي وبعض كوادر حزب البعث العربي الاشتراكي في البحرين وكثرة من المستقلين الديمقراطيين وبقايا حركة القوميين العرب رفضوا هذا الطرح، ومن الجدير بالذكر أن البعثيين وفي فترة لاحقة وخصوصاً بعد وفاة الاستاذ جاسم فخرو رئيس اللجنة التحضيرية لجمعية العمل الوطني الديمقراطي و الذي يعتبر أحد أهم قيادات البعث في البحرين قد قرروا أيضاً تشكيل جمعية سياسية لهم .

المنبر الديمقراطي التقدمي وغيرهما من الجمعيات السياسية عامة، فالمفهوم الأول تقليدي يرى بأن هذه الجمعية لا تختلف من حيث شكلها وجوهرها عن أية جمعية أهلية أو مهنية أو غيرها من الجمعيات المعروفة في الساحة البحرينية خلال الفترة الماضية والتي وإن اختلفت فإن أهدافها تنحصر ضمن حدود وسقف لا يتعدى ما هو مرسوم في قانون الجمعيات الأهلية لعام ١٩٨٩م، بحيث يجعل من الجمعيات ذات طابع رعائي وخدماتي ومهني في أهدافها وانشطتها، وهو مفهوم لا يريد أن يراعي المختلف الجوهري الواضح بين جمعية ديمقراطية سياسية علنية والجمعيات الأهلية والمهنية والخيرية،

هذا المختلف النابع من السقف القانوني والسياسي للبلاد المسموح تحت ظلاله القيام بتأسيس المنظمات الديمقراطية السياسية، وكذلك الظروف والمحددات الإقليمية، الخليجية خاصة، التي لم تتعود لمثل هذه القفزة السياسية التي سمح بها سمو أمير البلاد المفدى بنظرته الثاقبة لمتطلبات واحتياجات الواقع السياسي المحلي وإيمانه بوجود قوى سياسية تاريخية الجذور تريد أن تساهم وبإخلاص وقناعة في العمل السياسي والتنموي ودعم مشروع الاصلاح السياسي للامير وتفعيل الدستور وميثاق العمل الوطني من خلال أطر سياسية علنية وشرعية وقانونية، لم يكن من مخرج أمام المحددات المحلية والخليجية سوى إصباغها بتسمية (الجمعية)، في حين أن جوهرها من الممكن ملؤه بدلالات سياسية وتنظيمية تتماشى مع خصوصيات المجتمع والمزاج العام المحلي والخليجي غير المهيء مرحلياً لتسميات الأحزاب، وتنسجم في الوقت نفسه مع مضمون الأطر السياسية والتنظيمية

المعـــروفة عـــربياً وعالميـــاً، كجمعية العدل والإحسان التي تعتبر من الأحزاب الإسلامية المعارضة في المغرب. وما تلك الاتهامات التصغيرية والتشـــهيرية لمـــثل هذه الخطوة النوعية التي أقدم عليها المؤسسون في جمعيـــة العمـــل الوطـــني الديمقراطي وبمبادرة مشكورة من المهندس عـــبدالرحمن النعـــيمي والتي باركها سمو الامير عبر الموافقة بإشهاره، واســـتفادة باقي التيارات الاقدام على نفس الخطوة كمخرج قانوني وسياسي يراعي الحساسية السياسية، أقول وما هذه التصغيرات سوى ردود فعـــل مـــن عقول ونفسيات تهدف خلق احتقانات في الصف الواحـــد وإرباكـــات لمـــنع الجسم الواحد من الانطلاق نحو آفاق ومتطلـــبات المستقبل المختلف عن متطلبات المرحلة الماضية، شكلاً ومضـــموناً، ومن تلك التصغيرات الساذجة تصغير الادوار السياسية الملقاة على عاتق هذه الجمعيات، وكذلك تلك التصغيرات القائلة بأن الجمعيـــة ستكون دائماً تحت رقاب وسطوة وزارة العمل والشؤون الاجـــتماعي(*). متناســـية مسألتين مهمتين، أولهما أننا نمر كوطن في مرحـــلة انتقالية شديدة الحساسية والغموض من ناحية إعادة النظر في

* ـ شن بعض اعضاء الجبهة الشعبية في البحرين الذين رفضوا مواصلة عضويتهم كمؤسسين في جمعية العمل الوطني الديمقراطي حملة من التشهيرات وقاموا بحركات انشقاقية تحت شعار العودة الى بناء الجبهة الشعبية من جديد على غرار جبهة التحرير الوطني وأخذوا يستصغرون بتحول الجبهات الى جمعيات سياسية علنية ومعترف بها، وما لبثوا بعد حين ورضخوا للامر الواقع وشكل بعضهم جمعية سياسية ما لبثت ودبت بين اعضائها الخلافات والانسحابات، والبعض الاخر استمر بعيدا عن اي تنظيم سياسي .

العديـــد من التشريعات والقوانين التي صدرت إبان عصر قانون أمن الدولـــة، ومـــنها قانون الجمعيات العامة، وقانون أو فرع من قانون يتخصـــص لمـــثل هـــذه الجمعيات الديمقراطية السياسية التي لم تكن لوجودهـــا مثيل في جميع المراحل التاريخية السابقة، وهي ميزة جديدة تســـجل لـــلعهد الجديد وأميره الشاب المستوعب لضرورات المرحلة القادمـــة، وتسجل أيضاً للقوى المدنية التي تتهيأ لتأسيس دولة القانون ومؤسســـات المجتمع المدني وما تشكله من ضمانة لمشروع الاصلاح والتحديث والديمقراطية، عندما تتواجد مؤسسات سياسية تعمل وفق الشرعية الدستورية وتشارك في التخطيط للشأن العام في كل قضية أو مشكلة أو مسالة تواجه البلاد.

والمسالة الثانية تتمثل في ضرورة وجود جهة رسمية وقانون رسمي تكون فيها التنظيمات السياسية مرتبطة بها بعلاقة ما، بشكل أو بآخر، وإذا مـــا رغبت أو خططت أو أصرت الحكومة - أية حكومة - في مـــنع انطلاقـــة مثل هذه التنظيمات فلن توقفها التسميات (جمعية، رابطـــة، منبر، حزب) ومثال على ذلك تجربة الكر والفر الواضحة في تركيا بين حكومة علمانية وحزب إسلامي يغير من اسمه عند كل قرار لحله (رفاه، فضيلة)، وتجارب تجميد وحل الأحزاب في الدول العربية أوضح دليل!.

ولذلك فإنني أعتقد بأن تكون نظرتنا ومن ثم تعاملنا مع مثل هذه الجمعيات ضمن هذه المعطيات الجديدة على ساحتنا السياسية.

المفهـــوم الـــثاني تقـــليدي أيضاً فهو يتعامل مع هذه الجمعيات باعتـــبارها جـــبهة وطنية للقوى السياسية المتقاربة في بنيتها المعرفية والفكـــرية والسياســـية (يسار، وسط، يمين) وهي بمثابة تحالف بين تنظيمات مستقلة لها أشكالها وأهدافها وبرامجها وفعالياتها، وما عليها ســـوى التنســـيق المشترك في إطار هذه الجمعيات، وبالتالي فإن هذا المفهوم يعمل ويدفع لتفريغ مضمون هذه التنظيمات (الجمعيات) ذات الأهـــداف المشتركة والبرنامج الواحد من جهة، ويعمل هذا المفهوم لـــتكريس أشكال تقليدية لم تتعود سوى على العمل السري وفي ظل ظروف تاريخية كانت الاستقطابات الأيديولوجية هي سيدة الموقف، أو ظـــروف كفاحية كانت الوسائل النضالية العنيفة هي المهيمنة على بنيـــتها ووسائلها من جهة ثانية، ويتناسى هذا المفهوم بأن العديد من التخوم والاختلافات الجوهرية التي كانت موجودة في المراحل السابقة عالميـــاً وعربياً وخليجياً - وخاصة محلياً - قد اختفت واضمحلت، وأن مفاهـــيم عديـــدة سياسية وأيديولوجية كانت من ثوابت تلك الحـــركات التقليدية (اليسارية، القومية، الليبرالية) وغيرها من تيارات عصـــرية - نستثني الإسلامية باعتبارها حديثة على الساحة السياسية ومازالت في مرحلة مخاض وتحولات فيما بينها أو في بنية كل واحدة مـــنها وخاصـــة حـــول إشكالية العلاقة بين الديني كمرجعية فقهية والسياســـي كمرجعية برغماتية - أصبحت في المرحلة الراهنة أما أنها مفاهـــيم كان سبب الاختلاف حولها بين هذه القوى نتيجة التعصب والدفـــاع بالـــنيابة عن معسكر أو أنظمة عالمية وعربية طرحت هذه

المفاهيم الخاصة بمشاريعها وأولوياتها، وإما لأن التطورات العالمية والانهيار الذي حصل للنموذج السوفياتي للاشتراكية قد أثبتت فشل ودحض تلك الثوابت، وإما لأن التطورات الإيجابية الكبيرة التي حدثت في ساحتنا المحلية بعد التصديق على الميثاق قد أربكت الثوابت وغيرت مفاهيم التناقضات الأساسية والثانوية وطليعية الطبقة ورجعية الأخرى، إضافة إلى إن العديد من تلك المفاهيم والثوابت التي مازال بعضها صالحاً للمرحلة الراهنة والقادمة قد أصبحت من المفاهيم والثوابت المتفق عليها لدى جميع هذه القوى كالقومية والوحدة العربية ومركزية القضية الفلسطينية ومنهج الديمقراطية والتعددية ورفض المركزية والدكتاتورية وغيرها من الثوابت التي أجزم بأنه في التيار الواحد والمنبر الواحد والتنظيم الواحد هناك العشرات من الاجتهادات والاختلافات بين أفراده أكثر مما بين هذا الفرد من هذا التيار وذاك الفرد من ذلك التيار الآخر، الأمر الذي يدعونا إلى القناعة بأن تكريس مثل هذه التنظيمات التقليدية التي أخذت دورها التاريخي إبان الاستعمار البريطاني وإبان مرحلة حركة التحرر الوطني وإبان صراع المعسكرين وإبان صراع الأنظمة العربية ومشاريعها القومية والاشتراكية..إلخ إلخ، يعني تكريس واقع ماض على حاضر جديد ومستقبل بحاجة إلى عقل جديد وشكل جديد وموقف جديد وسلوك جديد، المطلوب إذن تأسيس (عقل جديد لعالم جديد).

لذلـــك فـــان الـــنظرة التقليدية القائلة بان (جمعية العمل الوطني الديمقـــراطي) تمثل البيت (العود)(*) هي في جوهرها نظرة لنموذج في عملـــنا المســـتقبلي، ذلك لأنها دعوة صريحة لجميع القوى الأخرى التقـــليدية ودفعها عنوة نحو تشكيل جمعياتها السياسية على نفس نمط جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي التي أصبحت ذات صبغة أيديولوجية واحـــدة وترتيب للبيت الداخلي لفصيل واحد ـ حسب ما تؤكدها أقـــلام الأخـــوة أعضـــاء المنبر الذين هم أنفسهم وفي نفس الوقت مؤسسين في جمعية العمل الوطني الديمقراطي!!! ـ بيد أن هذا الترتيب للبيت الخاص أصبح مرتبطاً بالجمعيات السياسية العلنية التي أشرنا إلى انها الأشكال التنظيمية المماثلة (للأحزاب) ضمن خصوصية واقعنا.

إضافة إلى كل ذلك فان مثل هذه الدعوة والنظرة التقليدية تعني عـــدم الاعتراف وعدم الاعتبار للمستقلين وهم كشخصيات وطنية وديمقـــراطية يعتبرون من حيث النوع مساوين للكم (المتواضع جدا) الـــذي لـــدى التيارات السياسية القومية واليسارية، بل إن وجودهم المنتشر في مختلف المواقع الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والأكاديمية والأدبيـــة والـــثقافية والسياسية يمثل ثقلاً ورقماً وطنياً لا يختلفون مع

* ـ نشر الأستاذ جليل النعيمي وهو من مؤسسي جمعية العمل الوطني الديمقراطي وكذلك ساهم في تأسيس جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي وأصبح عضوا إداريا في أول مجلس إدارة لها مقالا اعتبر جمعية العمل الوطني الديمقراطي بمثابة البيت العود، وهو التسمية الشعبية للأسرة الكبيرة الممتدة حيث يعيش جميع الأسر الصغيرة المكونة من الأبناء وزوجاتهم وأطفالهم في بيت واحد، وعنون مقاله "عود بيتنا العود" حيث عود هو اختصار لاسم جمعية العمل الوطني الديمقراطي.

"الطليعيين!" في المبادىء والأهداف العامة الكبرى من جهة ويعتبرون أحد صمامات الأمان لدفع أية حركة سياسية نحو العقلانية السياسية واستيعاب متطلبات المرحلة بعيداً عن الأفكار والممارسات والمواقف غير الواقعية والمتطرفة.

إن (البيت العود) كمفهوم مرتبط اجتماعياً بمرحلة تقليدية حقاً، مرحـــلة المجتمع الأبوي القائم على العائلة الممتدة المشكلة من الأبناء وزوجـــاتهم وأبنائهم يقودهم الأب الأكبر (الحزب الطليعي)، مرحلة الجبهات الوطنية بين أحزاب ذات أيديولوجيات مختلفة نوعياً، مرحلة مفاهـــيم النظرية التقليدية، هو مفهوم بحاجة إلى إن نتأمله ونفحصه ونفكك أبعاده ونحلل نتائجه ضمن معايشة صادقة لواقعنا المحلي بعيداً عن إسقاطات التجارب العالمية والعربية الماضية وبعيداً عن التنظيرات الجاهزة التي كنا نتعامل معها كحقائق مطلقة.

وبمقارنة سطحية ساذجة بين موقف الإنسان وتعامله واهتماماته وحـــتى إخلاصه وإعطاء معظم وقته وجهده لاحتياجات البيت العود (جمعيـــة العمـــل الوطني الديمقراطي) وبين موقفه لاحتياجات أسرته الصغيرة (المنبر) فمن الواضح عبر الواقع أو عبر الدراسات الاجتماعية بـــأن الـــرجحان للأسرة النووية، فالزيارات (للعود) موسمية متقطعة ومجاملات وأحياناً يتم الضغط على النفس لأداء الواجب الاسري مع (العـــود) وإذا مـــا انتقل رب البيت (العود) إلى رحمة الله فان الحزن يهـــيمن لـــزمن محـــدد وتبقى الذكريات ويتضعضع أركان (العود) ويســـتمر المـــرء في نضـــاله اليومي ويعطي جهده وماله ووقته لبيته

الصغير!!! (الجمعيات التي ستفرخ من جراء تبني هذه النظرة) وحينها فقط ستصبح الجمعية كسيحة حقاً وغير فاعلة وليس العكس كما طرح لدى دعاة البيت العود!.

فمفهوم البيت العود هو الصيغة المعبر عنه في أدبيات وتجارب حركات التحرر الوطني كالجبهة الوطنية أو الجبهة الوطنية التقدمية أو جبهة القوى الوطنية أو غيرها من مسميات جاءت نتاج التجربة النضالية للقوى الثورية في العالم الثالث وبتنظير يساري يقوم على أن هذه الجبهة الوطنية التي تشكل تحالفاً لقوى سياسية تكون بقيادة الحزب الطليعي التقدمي!

إن المفهوم الذي تقوم عليه جمعية العمل الوطني الديمقراطي لا يرتكز على هذه الرؤية وإنما يبقى كل شيء محكوماً بالديمقراطية وبتقدير للعضو فيها كفاعلية وطنية ديمقراطية وكفاءة وأقدام ومبادرة وإخلاص، يؤثر في حركة الجمعية ومسارها وفق أهدافها وبرامجها.

لقد سبق وأن طرحنا الكتلة التاريخية كفكرة قابلة لتبيئتها في مرحلتنا الراهنة، وأعتقد بان ما يجري راهناً في جمعية العمل الوطني الديمقراطي هو تأسيس لنواة كتلة تاريخية سياسية متوحدة لمرحلة جديدة ليس عبر مفهوم التلاحم فحسب وإنما العمل نحو الانصهار والاندماج الديمقراطي كوحدة في المباديء والتوجهات والقيم التي تشكل الجمعية الفعل التاريخي السياسي المتحقق من اجل مصلحة الوطن.

لنتأمل قليلا مقومات الجبهة الوطنية وشروطها كما تم التنظير لها يساريا وتشربت العقول المؤدلجة بها: قوى اجتماعية واضحة المعالم ذات اصطفاف طبقي واضح وذات اصطفاف أيديولوجي واضح أيضاً، أمامهم ضرورة تاريخية للتكاتف من اجل إنجاز مرحلة لمواجهة عدو مشترك كالاستعمار أو النازية أو الصهيونية لدى كل طرف برنامجه الخاص المختلف نوعيا وأيديولجيته المختلفة أيضاً، أو لمواجهة أزمة اجتماعية أو اقتصادية مؤقتة، وحينما يتم إنجاز المهمة والمرحلة تتفتت الجبهة لتتشكل جبهات جديدة أو أحزاب جديدة أو ترجع كل قوة سياسية إلى خندقها القديم!

في ضوء هذا التبسيط المطلوب لهذا المقام لمقومات وشروط قيام الجهة الوطنية لنتأمل واقعنا الراهن بعد مرحلة الميثاق، وقبلها بعد مرحلة التحولات العالمية وانهيار نموذج اشتراكي وفشل تجارب عربية قومية ويسارية لم تتمكن أن تصبح نماذج لمجتمع الحق والعدالة والحرية وأيضاً الوحدة العربية، فهل هناك اصطفاف طبقي وأيديولوجي واضح لدى كل قوة من القوى السياسية اليسارية والعربية الثورية والقومية والبعثية تمكنها من أن تطلق على نفسها بأنها تعبر حقاً عن طبقة أو طبقات اجتماعية محددة؟ ثم من هو العدو الذي تتجمع كل هذه القوى في جبهة وطنية للقضاء عليه؟ إنه حقاً مفهوم يهدف إلى إقصاء الآخر أكانت طبقة اجتماعية أو حركة سياسية إسلامية أو أفراد مستقلين تحت وهم وجود جسم موحد ذو موروث أيديولوجي واحد عليه أن يلم ذاته ويفرض ذات العقلية على الآخرين متناسياً، إن

هذا الجسم أو ذاك قد امتلأ عبر السنوات الطويلات الماضيات بالعديد من الأمراض والأفراد الذين مارسوا ضرراً فادحاً بحق طبقاتهم وأفكارهم وأيديولوجياتهم ورفاقهم عبر ممارسات وسلوكيات لا تمت بتاتاً بما يطرح الآن من خطاب التجانس!!!، فضلاً عن كل ذلك فإن الأهداف السياسية والاقتصادية التي تم الاتفاق عليها وكذلك الاجتماعية هي أهداف استراتيجية طويلة المدى وليست مرحلية حتى تتشكل حولها الجبهة الوطنية، فمبادىء الدستور وتفعيل الميثاق وغرس الوعي وتكريس الممارسة السياسية الديمقراطية وقيمها ومؤسساتها ونظمها وأفعالها وحماية الثقافة والهوية الوطنية العربية الإسلامية وترسيخ التفكير العلمي والنظرة العقلانية وإشاعة قيم التسامح ومبدأ المساواة بين المواطنين ومحاربة التفرقة الطائفية والقبلية والعرقية والطبقية والدفاع عن الحريات العامة والشخصية وحمايتها وحرية الرأي والتعبير والعقيدة والضمير وحقوق الإنسان ومساواة المرأة بالرجل في كافة الحقوق وغيرها من الأهداف ليست مرحلية ولن تتوقف عند الانتخابات البرلمانية وتتحقق من خلالها بالمطلق، فهي أهداف ذات صيرورة وتغير وتطور وجذب وفر لن تنجز في مرحلة محددة، فإلى متى يكون البيت العود والجبهة الوطنية تتمايز فيهما القوى تمايزا وهمياً مبنيا فقط وفقط على الذكريات التاريخية والموروث الماضوي والحساسيات وللأسف على وهم الابتلاع والاستحواذ، هذا الوهم الذي يمنع البصر والبصيرة من النظر أبعد من الواقع الراهن ويهمل ثمار المستقبل للأجيال الصاعدة التي تتمازج فيها روح الولاء

للشكل الجديد دون النظر للأصل التنظيمي والفكري السابق لمن برز في الســـاحة السياســـية راهناً، مستقبلاً علينا أن نعود ذاتنا وأجيالنا الشـــبابية فـــيما يطرح من رأي وتحليل، وفي نشاط وفعل وإخلاص ودور رمـــوز هذه الجمعية الفاعلين دون أن يقفز في الذهن، كما هو حاصـــل اليوم. هل هذا الشخص من هذا التنظيم القديم أو من ذلك التنظـــيم، فإذا كان منا فهو إذن جيدٌ ولا غبار عليه ولن نرضى بأي انتقاد عليه وعلينا أن نخفي كل سيئاته ومواقفه السابقة وإذا كان منهم فعليـــنا أن نضـــخم هفواتـــه ونصغر إنجازاته، وكل ذلك بعيداً عن المسؤولية المطلوبة للحظة التاريخية المناسبة حقاً لتشكيل حركة سياسية جديـــدة بعقل جديد وهذا ما تطمح جمعية العمل الوطني الديمقراطي في وضعها الراهن إنجازها.

إن خلاصة رفض نتائج المفهوم الأول والثاني المشار إليهما أعلاه هـــو جوهـــر المفهوم الثالث، وهو مفهوم جديد يتحفظ على كافة معطيـــات وشروط ومقدمات هذين المفهومين التقليديين، من نظام الحصـــص أو التعامل الجبهوي مع الجمعية، واعتبار أن الشكل الجديد (الجمعيـــة) الـــذي أفـــرزه الواقع الجديد وهضمه البعض وقبله و لم يســـتوعب البعض الآخر متطلبات الواقع الجديد، هو شكل سياسي تنظـــيمي يـــنخرط فيـــه كل فرد حر وهو يعمل للتحرر من ولاءاته الســـابقة _ أقـــول يعمل ويحاول ويجاهد من أجل أن يؤسس تياراً جديـــداً تتلاقح فيه كافة التيارات والشخصيات التي رضت - بدون ريـــبة وخوف وهواجس وافتراضات وهمية كالمؤامرات والابتلاعات

التي تبنى عليها المواقف والقرارات المصيرية ـ أقول رضت إن تقترب من التشابه شكلاً وجوهراً وإن تؤسس كتلتها السياسية ذات التوجه الديمقــراطي، و عقلانية التفكير، و سلمية المنهج، تتفق على برنامج واحد وتتعامل مع أفرادها بمعايير الكفاءة والأخلاص البعيدة عن كافة المقاييس التقليدية العصبوية السائدة في التنظيمات السابقة. ولذلك فإن المنطق والصراحة والإخلاص للعمل الوطني الديمقراطي يتطلب التوقف جديا أمام هذه المحطة التاريخية من تاريخ بلادنا، ومن أجل أن يسير قطــار (الجمعيــات) بالشكل المؤمل له، ضرورة أن تزول الولاءات المزدوجة، ولنكن صريحين في هذه المرحلة، حيث لا يمكن أن يضع المرء رجلاً في هذا (التنظيم) والأخرى في (التنظيم) الآخر الأقرب إلى القــلب والهــوى والولاء، أو أن يتم توزيع الأدوار، فالبيت العود لــلقيادات الــتاريخية والــبيت الصــغير للشباب، ومن أجل أن لا "تكــاكي" الدجاجــة في الحديقــة و"تبيض" في القن. فالجمعيات السياســية متشــابهة في أهدافهــا الكبرى وآليات نشاطها وفعالياتها ومنافســاتها وقوائمهــا الانتخابية، وهي للكبار والشباب على حد ســواء، ومتشابهة في طريقة إشهارها والجهات الرسمية المسؤولة عنها والقوانين التي ستطبق عليها. وهما إذن من صنف واحد وإن تم التبرير بأن إحداهما - أي الجمعية (البيت العود) والمنبر للبيت الواحد، فهذا لن يحصل في المستقبل، وسوف تعمل كل جمعية لاستقطاب ما أمكن من الذين يقتنعون ببرامجهما، فضلاً عن ذلك فإن الواجب والمسؤولية يفرضان على الجمعيتين أن ينفذا أهدافهما ويفعلا برامجهما وليس فقط

يـــتم تقديم الطلب لإشهارها متضمنا الأهداف ويتم بعد ذلك التفرغ للنشـــاط وتحقيق برامج الجمعية الأخرى، ولنكن واضحين مع أنفسنا وقواعدنا والآخرين، فلقد أشار سمو الأمير(جلالة الملك) في لقاءه مع مجـــلس إدارة جمعية العمل الوطني الديمقراطي وجمعية الصحفيين بإن مســـتقبل هذه الجمعيات السياسية هو أن تتحول إلى أحزاب سياسية إذا مـــا ارتـــأى نـــواب الشعب ذلك، وأعتقد بأن التحليل السليم لمتطلـــبات المـــلكية الدستورية هي وجود أحزاب تتفاعل مع الحياة السياسية وتتبادل الأدوار، وما مخاضات الراهن سوى انوية للمستقبل. وإذا مـــا تم اتخاذ قرار في لحظة معينة وأمام معطيات معينة في تشكيل المنـــبر فهـــذا شان متخذي القرار، والآخرين لا يتحملون تداعياته وسوف يقدر ويحترم ويعتبر حق وجزء من متطلبات الديمقراطية بأن يـــتخذ أي تيار القرار المناسب له، بل وفي أرقى المجتمعات المتمدنة والمعاصرة تقدماً هناك فئات وفرق اجتماعية ترفض الذوبان مع الحياة المعاصرة وتصر على الاحتفاظ بماضيها وذكرياتها وتبنى لنفسها قلاعها الحصـــينة، هذا حق من حقوق الإنسان، ولكن على هذا الحق أن لا يمـــنع الآخرين الذين يمتلكون في بنيتهم وتاريخهم ثروة من التحولات والـــتغيرات التنظـــيمية والفكـــرية بأن يسيروا نحو تأسيس الأشكال الجديدة العلنية السياسية، يذوب فيها الآخر مع الآخر، المختلف في الماضـــي مع المختلف في الماضي ليثمر المؤتلف المتنوع فكراً واجتهاداً والموحد تنظيماً وبرنامجاً. وحينها من الممكن أن نستفيد كثيرا ونمارس وبـــإخلاص تجـــربة التحالفات (الجبهوية !) بين الجمعيات السياسية

العلنية الشرعية من نفس التيار الديمقراطي لإنجاز مرحلة معينة وتوحيد المواقف والقوائم الانتخابية وغيرها، ومن الممكن أن نعمل معاً ومع باقي التيارات الوطنية الليبرالية والإسلامية وغيرها ومع العهد الجديد لسمو الأمير(جلالة الملك) في تأسيس الكتلة التاريخية التي عليها أن تنجز مهام ومسؤوليات المرحلة القادمة والتي لا يمكن لأي جمعية (تنظيم ــ حزب) منفردة إنجازها.

خامساً: مؤسسات المجتمع الأهلي بين السياسي والمهني:(*)

ثمـــة مسألة في اعتقادي في غاية الأهمية والخطورة في هذه المرحلة من تاريخ بلادنا، خاصة بعد أن حددت الجمعيات السياسية مواقفها تجـــاه الانتخابات النيابية القادمة بين مشارك أو مقاطع حسب رؤيتها وقـــراءتها السياسية والقانونية لدستور ٢٠٠٢ والقوانين اللاحقة التي صـــدرت وتحليـــلها لأولويـــات المرحـــلة وخاصة نظرتها لمشروع "الإصـــلاح" السياســـي بعـــد أن تحقـــق الجزء الأكبر من مشروع "الانفـــراج" الأمني والسياسي كأرضية تمهيدية على معطياتها هدأت الساحة السياسية والشعبية وبنيت الثقة التي كانت مفقودة بين الحكم وقـــوى المجتمع الفاعلة والمعارضة، ومن خلالها كان الجميع يعد ذاته

* ـــ نشـــر هـــذا المقال في أحدى الصحف البحرينية إبان قيام مؤسسات المجتمع المدني في البحرين بعد الانفراج السياسي والأمني باستنهاض قواها وتأسيس كثرة من الجمعيات والـــنقابات العماليـــة، وبـــروز صـــراع سياسي واضح بين التيارات السياسية أثناء الانتخابات لمجالس إدارات هذه المؤسسات الأهلية والمهنية.

وإمكاناته لتفعيل المشروع الإصلاحي الذي تم الوعد بتحقيقه من قبل جلالة الملك المفدى.

هـــذه المسألة تتمثل في كيفية تعامل الحكم أولاً وقوى المعارضة (بعض الجمعيات السياسية) بشقيها التي أعلنت المشاركة أو المقاطعة ثانيـــاً تجـــاه تجييـــش مؤسسات المجتمع المدني والأهلي من نقابات واتحادات وجمعيات مهنية ونسائية وأهلية وثقافية واجتماعية وصناديق خيرية وأندية رياضية وثقافية واللجان الشعبية المناطقية لصالح رؤيتها السياسية المتعلقة بموقفها تجاه الانتخابات النيابية القادمة، هذا أولاً.

وثانيـــاً كيفيـــة تعـــامل مجالس إدارات هذه المؤسسات، تعاملاً مسؤولاً تجاه الموقف السياسي وكذلك أعضاء هذه المؤسسات، ذلك أن هـــذه الكوادر النقابية والمهنية والنسائية والتطوعية الذين يتحملون قيـــادة مؤسســـات المجتمع الأهلي في هذه المرحلة هم إما أعضاء في الجمعيـــات السياسية وبالتالي يلتزمون بمواقف جمعياتهم السياسية على الصعيد السياسي العام، أو هم مستقلون لديهم مواقفهم السياسية تجاه الشأن الانتخابي النيابي.

على صعيد الحكم:

مارس الحكم إبان عهد قانون أمن الدولة سياسة تخللتها إزدواجية المعايير تجاه مؤسسات المجتمع الأهلي، حيث سنت تشريعات تمنع هذه المؤسســـات من الاشتغال أو حتى الانشغال بالسياسة حسب المادة (١٨) مـــن قـــانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والنقابية والهيئات

الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة والتي نصت على التالي "لا يجوز للجمعية الاشتغال بالسياسة، كما لا يجوز لـــلجمعية الدخـــول في مضاربات مالية". وهي المادة التي أثير حولها نقاش واحتجاج كبيران من قبل معظم الجمعيات، وخاصة الجمعيات ذات العلاقـــة بالشـــأن الحقوقي أو القضايا الاجتماعية والاقتصادية والنقابية والفكرية والأهلية والنسائية المرتبطة بشكل أو بآخر بالشأن السياسي.

غـــير أن الحكم كان مصراً على موقفه هذا في ذلك العهد نظراً لاعتبارات أهمها سيطرة الهاجس الأمني على سياساته المتعلقة بتأسيس مؤسســـات المجتمع الأهلي القوية والمستقلة، ولكن من الطرف الآخر كـــان الحكم وفي المحطات الحادة التي مرت بها بلادنا، وخاصة تلك المرتبطة بالأحداث العربية أو الخليجية الساخنة كحرب الخليج الأولى أو الثانية، أو الخلاف الحدودي مع الشقيقة دولة قطر، أو بالأحداث السياســـية والأمنية التي مرت بها البلاد منذ ١٩٩٤م ولغاية التصويت على ميثاق العمل الوطني، كان يجيش هذه المؤسسات ويدفعها ضغطاً واكـــراهاً أو تملقاً في أن تتخذ مواقف (سياسية) لصالحه وذلك عبر الـــبيانات أو البرقيات التأييدية لإجراءات الحكم الأمنية تجاه الحركة الشعبية التي كانت تطالب بتفعيل مواد دستور ١٩٧٣ المعطلة وبعودة الحيـــاة الـــنيابية وغيرها من المطالب التي كان شعبنا يناضل من أجل تحقيقها منذ أن تم حل المجلس الوطني عام ١٩٧٥م.

إنها مرحلة ولت ونتمنى أن لا ترجع إلينا، لا بقوانينها وممارساتها وأفعالها ولا بخوفها وإكراهها، ولأننا في مرحلة جديدة تعاهد الجميع حكومةً وشعباً وقوى معارضة بأن نمارس السياسة ضمن قواعد الشفافية والعلنية والديمقراطية بقيمها الكبرى المتمثلة بالتسامح وقبول الرأي والرأي الآخر وحق الاختلاف والاعتراض والقبول، فإن التجسيد العملي لهذه المبادىء يتجلى في عدم ممارسة إزدواجية المعايير تجاه مؤسسات المجتمع الأهلي وعدم دفعها أو إكراهها أو إغرائها أو استغلالها لصالح مواقف سياسية وضد مواقف سياسية أخرى، وذلك لسبب بسيط واضح للجميع هو أن أعضاء هذه الجمعيات النسائية والمهنية والنقابات والاتحادات وغيرها لديهم قناعاتهم ومواقفهم السياسية، وبالتالي الفردية المنطلقة من مبدأ المواطنية الذي يعني أن يكون لهم رأي في شؤون الوطن وقضايا الشأن العام. وبالتالي فإن إعلان موقف من قبلها يعني انحياز الجمعية لصالح المواقف السياسية لبعض الأعضاء دون غيرهم من المختلفين عنهم في الموقف السياسي، ونستثني من هذه الجمعيات، تلك التي أسست كأذرع للجمعيات السياسية أو كواجهة قطاعية لها أكانت نسائية أو شبابية مثلاً، وعندها نستطيع القول بأن هذه الواجهات النسائية أو الشبابية أو العمالية أو الطلابية لا تعبر ولا تمثل إلا هذه الشريحة الاجتماعية المؤمنة بخط وموقف الجمعية السياسية المرتبطة بها، ولا يمكن أن تمثل غيرهم أو غيرهن، أما الجمعيات الأهلية التي لديها أهدافها الخاصة المرتبطة بمصالح وطموحات الشريحة التي تمثلها أو المهنية التي يعمل الأعضاء

فيها، فهي من الطبيعي أن تنأى عن اتخاذ موقف سياسي في ظل تنوع وتعدد المواقف السياسية بين أعضائها، وذلك حفاظاً على مصداقيتها في تجسيد أهدافها وتعزيزاً لوحدتها الداخلية بين أعضائها.

ومـــن جانب آخر، فإن الجمعيات الأهلية هذه التي تم إشهارها وامتـــلكت شخصيتها الاعتبارية، وأصبحت ملزمة بأهدافها المهنية أو الاجـــتماعية أو الشبابية أو النسائية أو غيرها بات عليها أن لا تناقض مقومـــات وجودهـــا من حيث انحيازها لموقف سياسي ضد موقف سياسي آخر، فالخيط الرفيع بين السياسة والسياسة يحتم عليها التعرف على المحطات التي يجب عليها أن تحدد موقفها والمحطات السياسية التي يجـــب أن تنأى عن الانخراط المباشر فيها، وأقصد بذلك علاقة الشأن السياســـي بتخصصاتها وأهدافها،،، فعلى سبيل المثال من الطبيعي أن تحدد جمعية مهنية كجمعية الاقتصاديين أو الاجتماعيين موقفاً ورؤية تجـــاه قانون أو تشريع يمس الشأن الاقتصادي أو الاجتماعي، وكذا الحال بالنسبة لجمعية المهندسين أو الأطباء في تحديد رؤيتها تجاه تشريع لـــه علاقة بالإسكان والعمران أو السياسية الصحية، ومن الطبيعي أن تقوم بل من المفترض أن تقوم جمعية المحامين أو جمعية حقوق الإنسان مـــن تحديد رؤيتيها في التشريعات التي تمس الحقوق، ومنها الحقوق السياســـية أو الحقـــوق الدستورية، ومن الطبيعي أن تقوم الجمعيات النسائية في تحديد موقفها من التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة والأسرة وأحوالهـــا الشخصية أو غيرها من القضايا ذات العلاقة بالمرأة، وكذا

الحـــال بالنســـبة لـــلجمعيات الشبابية التي لابد أن تمتلك رؤية تجاه التشريعات الخاصة بالحركة الشبابية والطلابية.

إن كـــل الرؤى تقع في صلب أهدافها ومبادئها التي قامت على أساســـها هـــذه الجمعيات، تماماً، مثلما من الواجب على الجمعيات السياســـية (التنظـــيمات السياســـية) بأن تطرح رؤيتها تجاه القضايا والتشـــريعات السياسية الكبرى، وعليها أن تنأى عن التدخل أو تجيير أو رســـم اتجاهات ومواقف مؤسسات المجتمع الأهلي الأخرى لصالح مواقفها السياسية، كالنقابات أو الاتحادات أو الجمعيات.

وفي هذا المقام نشير إلى وثيقة سياسية صادرة عن حزب يساري أسس حديثاً حيث أقدمت أربعة أحزاب يسارية مغربية (منظمة العمل الديمقـــراطي الشعبي – الحركة من أجل الديمقراطية – الديمقراطيون المســـتقلون – الفعاليات اليسارية) بحل نفسها وإنشاء حزب جديد تحت اسم (اليسار الاشتراكي الموحد).

فالوثيقـــة أكدت على "ضرورة الحفاظ على استقلالية إطارات المجـــتمع المنظم، وعدم اعتبار النقابات والجمعيات والأندية ملحقات حـــزبية للتبشير بمواقفنا وأفكارنا الحزبية، إذ يقع على عاتق اليساريين دفـــع هذه الاستقلالية إلى حدودها القصوى للمساهمة في بناء مجتمع مـــدني فعال وقوي ويشكل رأياً عاماً حقيقياً يمارس النقد البناء تجاه مختلف الأحزاب والهيئات السياسية".

إن التجربة السياسية المغربية قريبة من تجربتنا على الصعيد الأيديولوجيات التي برزت أو الأشكال التنظيمية أو تعامل الحكم الملكي المطلق معها في مرحلة وتعامله الانفتاحي معها في المرحلة الراهنة، فضلاً عن أساليب تحركها الجماهيري.

وحينما تؤكد أحزاب سياسية على هذه الاستقلالية لمؤسسات المجتمع الأهلي وهي التي كانت في المراحل النضالية السابقة تدعو جماهيرها وأعضاءها الانخراط في هذه المؤسسات ومن أجل السيطرة عليها لتكون واجهات سياسية لها، لتؤكد على مدى النضج السياسي الذي وصلت إليه في تغيير مفاهيمها تجاه مؤسسات المجتمع الأهلي، ومدى دراستها لتجارب المجتمعات ذات الديمقراطيات العريقة التي أصبحت حقاً هذه المؤسسات المدنية، مؤسسات تخصصية، فنية يستعان بها من قبل الأحزاب السياسية والدولة كجهات استشارية وكبيوت خبرة وتخصص في مجالات عملها، وهذا الأمر بالطبع لا يعني بأن لا يكون لهذه الأحزاب اهتمام وتواجد في القطاعات الاجتماعية النسائية والشبابية والعمالية، ولكن ضمن رؤية ناضجة تجاه مؤسساتها الخاصة بها تؤهل أعضائها سياسيا ليكونوا كوادر متخصصة موضوعيين في تحليلاتهم ومواقفهم في مؤسساتهم المدنية.

هل المؤسسات المدنية واجهات سياسية ؟

إننا نمر بمرحلة انتقالية، ليس فقط على الصعيد السياسي العام ووجود تجربة جديدة علينا، كلنا حكومة ومعارضة، في شأن العمل العلني المنظم والممارسة الديمقراطية في إتخاذ القرارات الداخلية وقبول الرأي الآخر والتعددية وما تعني من وجود قيم التسامح والنسبية في الحقائق والمواقف، بل حتى على الصعيد المفاهيم، فهناك حالة من التحول والتغيير فيها، حيث أن جملة من المفاهيم التي كانت سائدة تجاه العمل الحزبي والجماهيري، فضلاً عن المفاهيم الأخرى المرتبطة بالتحالفات وعلاقة الحراك السياسي بالأيديولوجيا، باتت تحت المجهر النقدي والمراجعات المستمرة لدى البعض على الأقل في هذه المرحلة العلنية.

فالقوى المعارضة إبان نضالها الوطني والديمقراطي منذ أوائل القرن الماضي كانت تستخدم مؤسسات المجتمع الأهلي كمنفذ وواجهة لطرح برامجها ومشاريعها وأفكارها واستقطاب الناس لها وتنظيمها، حيث لم يكن يسمح لها بالعمل العلني، بل كانت محاربة وتواجه بالقمع والضربات المتتالية التي تضعضع بنيتها التنظيمية وتشل حركتها لفترة من الزمن، ولذلك تحدثنا وثائق التاريخ الوطني كيف استفادت الحركة الوطنية في الخمسينات من القرن الماضي من الأندية الثقافية التي انشأها الرموز والشخصيات الوطنية، واستخدمتها في بث الروح القومية والوطنية والتحريض ضد الاستعمار والتوعية والتثقيف لصالح

نضالات وثورات الشعب العربي من الماء إلى الماء، وواصلت الحركة الوطنية القومية واليسارية في الستينات والسبعينات من القرن الماضي في ذات النهج حيث تغلغلت عناصرها في الأندية الرياضية والجمعيات المهنية والثقافية والأدبية وحتى في التعاونيات كأطر ومؤسسات متاح فيها تنفيذ جملة من البرامج والفعاليات والأنشطة التي تهدف بشكل أو بآخر بث أفكارها من جهة، ومكاناً يستقطب العناصر الجديدة لصفوفها وتنظيماتها، واستمر النهج ذاته في مرحلة الثمانينات والتسعينات بالنسبة للحركة الوطنية الإسلامية حيث أصبحت المساجد والمآتم والصناديق الخيرية والجمعيات الإسلامية، مؤسسات تخدم أهدافها ومكاناً للتثقيف والتنظيم، هذا فضلاً عن الحركات الإسلامية السنية التي كانت منذ الأربعينات قد استخدمت هذه الجمعيات كواجهات لحركات سياسية إسلامية معروفة كجماعة أخوان المسلمين، أو إبان امتداد النفوذ الوهابي بعد الطفرة النفطية وبروز جمعيات إسلامية تمثل واجهات للحركات السلفية.

لقد كان القمع والمنع واللاشرعية الذي تم تطبيقه على التنظيمات السياسية دافعاً رئيسياً لانتقال الصراع السياسي من موقعه المفترض أن يكون والمتمثل في الأحزاب (الجمعيات السياسية) إلى مواقع أخرى أهلية ومهنية وأدبية من المفترض، في الأوضاع السليمة والصحية والديمقراطية والعلنية أن تكون مواقع متخصصة كل في مجالها، يستعان بها من قبل الأحزاب السياسية في برامجها السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والنسائية والشبابية والفكرية والبيئية والعلمية والرياضية والأدبية وغيرها.

إن مؤشرات هذا التحول، أو تحرر مؤسسات المجتمع الأهلي من التسيس المباشر بدأت تنكشف رويداً رويداً كلما أصبحت الجمعيات السياسـية أكثر رسوخاً واستقراراً وانتشاراً، حيث بدأت تستقطب المواطـنين المهتمين بالشأن العام، وبدأت كثرة من أعضاء الجمعيات الأهـلية الذيـن كانوا ذوي فعالية ونشاط ينقلون نشاطهم هذا في الجمعيـات السياسية، وكلما أخذت الساحة السياسية في الاستقرار وأصبحت الجمعيات السياسية في موقع الفعل المبرمج وليس ردة الفعل كمـا هـو حاصل راهناً، كلما بدأ الفرز يتوضح أكثر، وكلما بدء التخصـص ينكشف بشكل واضح، وكلما بدأ المرء يفكر بجدية عن موقعه المناسب، وكلما أصبحت المحاولات التي يمارسها البعض لغاية الآن في تجيـير الجمعيـات الأهـلية لصالح خطه وبرنامجه وجمعيته السياسـية، محـاولات مفضوحة ومستهجنة ومرفوضه لدى غالبية أعضاء هذه الجمعيات الأهلية...

وأعـتقد بأن المزيد من الشفافية والديمقراطية والمزيد من مساحة الحـرية والتحرك والصلاحية للجمعيات السياسية، سوف يحقق هذا الفـرز بـين السياسي والمهني في الجمعيات الأهلية، الأمر الذي يعني الوصول إلى عدم إنشغال الجمعيات الأهلية بالسياسة بإرادتها وقناعتها دون الحاجة إلى قانون يمنعها من ذلك!!

السلطة الخامسة: المنظمات غير الحكومية:

معظمنا يؤمن بضرورة فصل السلطات الثلاث والتعاون فيما بينها، فالمجتمع الذي يهدف إلى تعزيز دولة القانون والمؤسسات تعمل قواه الفاعلة بإيجاد مثل هذه المؤسسات والتي تقع على رأسها السلطة التشريعية القوية المعبرة عن إرادة الشعب عبر نوابه المنتخبين ودون تشويه أو تقليص لصلاحياتها التشريعية والرقابية والمحاسبية، وسلطة قضائية مستقلة وقوية ونزيهة أيضاً، وسلطة تنفيذية متمكنة تنفذ السياسات والبرامج وتراقب تطبيق التشريعات.

وترافق هذه السلطات الثلاث، سلطة رابعة والمتمثلة بالصحافة والإعلام المرئي والمسموع حيث من المفترض أن تعبر عن نبض الرأي العام وتعكس وجهات النظر المختلفة لجميع الأطياف السياسية والفكرية وتكون مستقلة وحرة وسلطة معنوية مؤثرة تبرز المنجزات ولا تتردد في كشف المفاسد والأخطاء والانحرافات وتفضح المفسدين وتحاسب المقصرين والمستغلين وأصحاب المصالح الخاصة في الإدارة العامة.

وفي ظل المستجدات العالمية المعولمة برزت السلطة الخامسة المتمثلة بالمنظمات غير الحكومية التي أصبحت لمرئياتها ومواقفهاواحتجاجاتها وقراءاتها تاثير واضح على صانعي القرار أو منفذيه، واستحقاقات العولمة الاقتصادية والثقافية قد كشف عن مدى قوة وتاثيرهذه المنظمات غير الحكومية، وأعتقد بأن واقعنا الراهن فضلاً عن

متطلبات مستقبلنا يفرض علينا إيجاد مؤسسات المجتمع الأهلي المستقلة والقوية لتمثل سلطة خامسة تراقب السياسات والمواقف التي تتخذها السـلطات الأربـع الأخرى. ولن تتحقق هذه الأمنية إلا إذا اقتنعت السلطة التنفيذية وقوى المعارضة السياسية بأن آليات عملها تجاه هذه المؤسسـات المدنية لابد أن تتغير ويتم التعامل معها باعتبارها بيوت خـبرة وتخصص وسلطة رقابية ومحاسبية شعبية تمتلك أدوات الضغط الخاصـة بهـا، بدلا من التعامل معها كأذرع وواجهات أو أدوات لترويج وتسويق مواقفها السياسية.!! .

المراجع والمصادر

١ ــ فكــر غرامشــي- مختارات: دار الفارابي، بيروت، بدون تاريخ.

٢ ــ غرامشــي، دراســة ومختارات: جاك تكسيه، سلســلة أصــول الفكر الاشتراكي (٢١)، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق ١٩٧٢.

٣ ــ جرامشــي في العالم العربي: ميشيل بروندينو والطاهر لبيب، المشروع القومي للترجمة (٣١٥)، المجلس الاعلى للثقافة، تونس ٢٠٠٢.

٤ ــ www.gramshee.com

٥ ــ الــتراث والحداثــة- دراســات ومناقشات: محمد عابد الجابري، مركزدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، يوليو ١٩٩١ م، بيروت.

٦ ــ وجهــة نظر حول إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، محمــد عــابد الجــابري، مركــز دراســات الوحــدة العــربية، الطبــعة الأولـــى، يوليو١٩٩٢م، بيروت.

٧ ــ المسألة الثقافية: محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٨ ــ الديمقراطية وحقوق الإنسان: محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، نوفمبر ١٩٩٤م، بيروت.

٩ ــ نقد العقل السياسي العربي: محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، فبراير ١٩٩٠م، بيروت.

للمؤلف :

١- نــص في غابــة الــتأويل : (كتاب مشترك)، أسرة الأدباء والكتاب، دار الكنوز الأدبية، بيروت ،٢٠٠٠ م .

٢- لعبة الاختراق : دار الكنوز الأدبية، بيروت ، ٢٠٠٣ م .

٣- دراسة حول " قيم الاقتصاد الريعي وتعارضها مع مقومات الديمقراطية" (يصدرقريباً).



لا تـزال الكتلـة التاريخيـة ملائمـة للبحرين .. كما هي مطلوبة على الصعيد العراقي .. وعلى الصعيد القومي.
يتطرق الأستاذ عبدالله جناحي إلى سببين يرى بأنهما يفرضان على الجميع العمل لتحقيق الكتلـة التاريخيـة:
الأول: ضرورة وجود ثوابت وطنية تتفق عليها التيارات والقوى والطبقات والحكم، تتمثـل فـي إزالـة الاحتقان الطائفي والوصول الى التصالح الفعـلي وتكـريس مبدأ المواطنية الحقة.
الثانـي: وجـود إتجاهيـن فـي البـلاد، اولهمـا المؤمن بضـرورة تعزيـز الوحدة الوطنيـة علـى حساب المصالح الذاتية الطائفية أو الحزبيـة أو غيرها، وهو موجود فـي الحكم وفي المجتمع.. والاتجاه الآخر الـذي يـرى بأن مصلحته وبقائه لن يتحقق إلا بوجود الاحتقان الطائفي والفرقـة والاحتكاك أكـان ذلـك عـلى صعيـد رمـوز في الحكم أو المجتمع.

عبدالرحمن محمد النعيمي



عبداللـــه جنـــاحي

لوحة الغلاف والتصميم: الفنان جمال هاشم